



جامعة مؤتة
لدة الدراسات العليا

لعلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية

إعداد الطالبة
منال طه الكفاوين

إشراف
الدكتور عبدالفتاح خليفات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الإدارة التربوية قسم الأصول والإدارة التربوية

جامعة مؤتة، 2005



MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

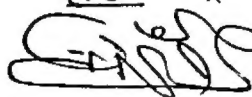



تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة منال طه الكفاوين الموسومة بـ:

العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس

في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية.

القسم: الإدارة التربوية.

التوقيع	التاريخ	
	2005/12/18	مشرفاً ورئيساً
	2005/12/18	عضواً
	2005/12/18	عضواً
	2005/12/18	عضواً

عميد الدراسات العليا
أ.د. أحمد القطامين



MUTAH-KARAK-JORDAN

Postal Code: 61710

TEL :03/2372380-99

Ext. 5328-5330

FAX:03/ 2375694

e-mail:

dgs@mutah.edu.jo

sedgs@mutah.edu.jo

<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

مؤتة - الكرك - الاردن

الرمز البريدي: 61710

تلفون: 03/2372380-99

فرعي 5328-5330

فاكس 03/2 375694

البريد الالكتروني

الصفحة الالكترونية

الإهداء

أهديكم كتاباتي وكل ما تبقى من حبر أقلامي، أهديكم أفكارني ومشاعري على أوراق بيضاء تنطق بمشوارني، أهديكم ثمرة جهدي وعبق الزهور التي عطرت دنياي، فاقرأوا سطوري بإمعان...

تمر الأيام لتصافح السنوات ونحن نسير راكضين خلف دولاب الحياة يدور بنا دون أن نعلم أن الحياة في دولابنا، وإننا نركض بدوامة أبدية فأنتم من حققتم لي أحلامي فلكم دماء قلبي مع أنها لا تكفي إلى من أنار لي طريقي، إلى من وقف بجانبني في محنتي إلى ملاك بيتنا (والدي العزيز) وإلى من ملكت هذا الملاك إلى (والدتي الغالية) وإلى من ساندني وخفف عني معاناتي الملاك الصغير أخي (سيف الدين) حفظهم الله.

أنتم من اخترتكم في عالمي فتذكروا دائماً أنكم اختياري....

منال طه الكفاوين

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

بالرغم من ظروف الحياة التي أبت أن تحقق لنا أحلامنا إلا أنه بقدرة الله وعونه وإيماني الكبير به أوشك مشواري على الإنتهاء ولكن أيامي لم تتوقف معكم بل سارت بنا أجمل السنوات لخدمة أردن زاهر.

باسمي منال كفاوين أقدم آلاف من كلمات الشكر والإمتنان إلى الشموع العربية الأردنية التي لن تنطفئ في جامعة مؤتة وأول هذه الشموع الدكتور عبدالفتاح خليفات الذي أشرف على هذه الرسالة وسانديني في عملي. وثانيها الأستاذ الدكتور علي العضايلة الذي أمدني بالإقتراحات القيمة فله كل الإحترام والتقدير.

وثالث شموع الأردن الدكتور نضال الحوامدة الذي منحني كل الثقة بإعطائي آراءه السديدة وملاحظاته التي أثرت رسالتي بشكل كبير.

وإلى رابع شموع وطني وآخرها والذي بذل قصارى جهده لإتمام وإنجاز عملي هذا والذي منحني الكثير من وقته وقدم لي الدعم المعنوي الدكتور محمد عواد فلك كل الشكر والتقدير.

ويسرني كذلك أن أتقدم بوافر الشكر وعظيم الامتنان إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة مؤتة وتحديداً في كلية العلوم التربوية.

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور أحمد بطاح، الدكتور محمد الحراحشة، الدكتورة منيرة الشرمان، الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة، مما كان له أكبر الأثر في إبرازها بصورتها الحالية. وأخيراً إلى ورود الأردن الياينة إلى..... صديقاتي العزيزات

منال طه الكفاوين

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء.....
ب	شكر وتقدير.....
ج	فهرس المحتويات.....
هـ	قائمة الجداول.....
ح	قائمة الأشكال.....
ط	قائمة الملاحق.....
ي	الملخص باللغة العربية.....
ك	الملخص باللغة الإنجليزية.....
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
1	1. 1 المقدمة.....
3	1. 2 مشكلة الدراسة.....
5	1. 3 أهمية الدراسة.....
7	1. 4 هدف الدراسة وأسئلتها.....
7	1. 5 حدود الدراسة.....
8	1. 6 التعريفات الإجرائية.....
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
10	2. 1 الإطار النظري.....
10	2. 1. 1 المناخ التنظيمي.....
24	2. 1. 2 إتخاذ القرارات الإدارية.....
46	2. 2 الدراسات السابقة.....
46	2. 2. 1 الدراسات المتعلقة بالمناخ التنظيمي.....
52	2. 2. 2 ملخص الدراسات السابقة للمناخ التنظيمي.....
54	2. 2. 3 الدراسات المتعلقة بإتخاذ القرار.....

الصفحة	الموضوع
62	2. 2. 4 ملخص الدراسات السابقة لإتخاذ القرار
64	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
64	3. 1 مجتمع الدراسة
66	3. 2 أداة الدراسة
67	3. 3 صدق أداة الدراسة
68	3. 4 ثبات أداة الدراسة
68	3. 5 متغيرات الدراسة
69	3. 6 إجراءات الدراسة
69	3. 7 المعالجة الإحصائية
71	الفصل الرابع: عرض النتائج
92	الفصل الخامس: الخاتمة والمناقشة والتوصيات
92	5. 1 الخاتمة
92	5. 2 المناقشة
99	5. 3 التوصيات
100	المراجع
108	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغيرات الدراسة.	1
67	متغيرات الدراسة وأرقام الفقرات التي تقيسها.	2
68	قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة.	3
72	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن أبعاد المناخ التنظيمي مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	4
73	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد الأسلوب الإداري والقيادي مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	5
75	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد العلاقات والاتصالات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	6
76	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد اتخاذ القرارات والصلاحيات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	7
78	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد الإجراءات والسياسات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	8
79	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد التقدم والنمو المهني مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	9

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
81	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن درجة المشاركة في اتخاذ القرار مرتبة تنازلياً حسب أهميتها.	10
83	معامل الارتباط للعلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.	11
84	نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للعلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.	12
84	نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.	13
86	نتائج تحليل اختبار (T) لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي.	14
87	نتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية.	15
88	نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية حسب متغير الرتبة الأكاديمية.	16
88	نتائج تحليل اختبار (T) لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الكلية.	17
89	نتائج تحليل اختبار (T) لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل.	18
90	نتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير مدة الخدمة في الجامعة.	19

رقم
الجدول

الصفحة

عنوان الجدول

- 91 نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية حسب متغير مدة الخدمة في الجامعة.

20

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
16	المناخ التنظيمي كمتغير مستقل وتأثيره على المتغيرات التابعة ذات العلاقة بالفرد.	1
22	العوامل المؤثرة في المناخ التنظيمي والمكونة له.	2
32	خطوات إتخاذ القرار.	3
45	أسباب فشل القرارات الجماعية المعتمدة بواسطة أسلوب المشاركة.	4

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رمز الملحق
108	أداة الدراسة بصورتها الأولية.	أ
114	أداة الدراسة بصورتها النهائية.	ب

ملخص

العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية

منال طه الكفاوين

جامعة مؤتة، 2005

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية وأهمها:

1. هل توجد علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية؟

وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعات إقليم الجنوب وعددهم (620) عضو هيئة تدريس للعام الدراسي 2005/2004 أما عينة الدراسة فقد تكونت من (575) عضو هيئة تدريس، مثلت نسبة (87.58%) من مجتمع الدراسة. ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم إستبانة تكونت من جزئين وتشمل (30) فقرة لقياس أبعاد المناخ التنظيمي، و(12) فقرة لقياس درجة المشاركة في إتخاذ القرار. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

1. وجود علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.

2. وجود فروق لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي والرتبة الأكاديمية والكلية وطبيعة العمل ومدة الخدمة.

وفي ضوء النتائج السابقة فقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها إتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بعملهم.

Abstract

The Relationship Between The Dimensions of the Organizational Climate, and the Degree of the Faculty Participation in Decision Making in the Public Universities

Manal Taha AL- kfaween

Mu'tah University, 2005

This study aimed at investigating the relationship between the dimensions of the organizational climate, and the degree of faculty participation in decision making process in the public universities, The study attempt to answer the following questions:

1. Is there a relationship between the dimensions of the organizational Climate and the degree of faculty participation in decision- making process in the public universities?

The study population consist of (620) faculty members in southern region universities for the year 2004/2005.

The sample of the study consists of (575) faculty which represents (87.58%) subjects for the purpose of this study a questionnaire designed of two parts including (30) items to assess the dimensions of the organizational climate, and (12) items to assess the degree of participation in decision making process.

The major findings of the study were:

1. There is arelationship between the dimensions of the organizational climate, and the degree of the faculty participation in decision-making Process in public universities.
2. There are statistical significance differences in participation degree in decision making process in public universities related to gender, academic rank, college, the nature of work and the years of experience.

Based on the results of these findings the study recommends increase faculty participation in decision making.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة:

الإدارة هي استثمار بشري يسعى الإداري إلى التعرف على منظومة حاجات العاملين معه، وعلى مختلف الأبعاد البنائية لشخصياتهم بهدف التعامل الفاعل معهم عبر تطوير مهاراتهم وإثارة دوافعهم لتحقيق أفضل مستوى ممكن من الأداء والإنجاز، حيث تحرص المنظمات الإدارية- سواء أكانت المنظمات الخاصة مثل الشركات أو المنظمات العامة مثل المؤسسات والقطاعات الحكومية المختلفة- على الإهتمام بالموارد البشرية وتقديم الحوافز للعاملين فيها وتنمية قدراتهم العملية من أجل تحقيق أعلى كفاءة وإنتاجية في المنظمات التي يعملون فيها.

إن الوظائف الأساسية للإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لا يمكن أن توجد بدون الأفراد ولا يمكن أن تُحقق إلا عن طريقهم، وتتضح أهمية العامل الإنساني في الإدارة عندما ندرك أن الإدارة عملية تركز على إنجاز مهام معينة عن طريق أفراد يتم قيادتهم وتوجيههم لتحقيق هدف معين، وتتضمن وظيفة التوجيه بصفة أساسية بث روح الفريق والتعاون بين أفراد القوى العاملة بما يكفل تحقيق الهدف المشترك من خلال توفير الإدارة مناخ سلوكي سليم يطور علاقات إنسانية وجو من الثقة والتفاهم والاحترام المتبادل والتعاون الفعال بين الإدارة وأفراد القوى العاملة هادفة إلى تحفيز العاملين ورفع معنوياتهم وزيادة إنتاجيتهم (هاشم، 1980).

ويشير همشري (1999) إلى أن المناخ التنظيمي يمثل بيئة العمل الداخلية التي تؤثر على السلوك الأخلاقي والوظيفي للأفراد العاملين من ناحية تشكيل وتعديل وتغيير القيم والعادات والاتجاهات والسلوك، فالمناخ التنظيمي يمثل شخصية المنظمة بكل أبعادها، ونجاح المنظمة في خلق المناخ الملائم للأفراد من شأنه أن يشجع على خلق أجواء عمل هادفة لثبات وإستقرار الأفراد والتنظيم على حد سواء، إذ أن الأفراد في البيئة المنظمة الفاعلة يشعرون بأهميتهم في العمل، وقدرتهم على المشاركة في إتخاذ القرار والإسهام في رسم السياسات والشعور بوجود درجة عالية من الثقة المتبادلة، إذ أن تمتع العاملين بمناخ منظمي ملائم من ناحية التعاون

والعدالة والمساواة يرفع الروح المعنوية، ويزيد من درجة الرضا الوظيفي ويدعم الشعور الدائم بالانتماء والولاء التنظيمي.

فالمناخ التنظيمي الذي لا تتوفر فيه السبل المثلّية في الإنسجام والتعاون والثقة يعاني من أبعاد سلبية وآثار سلوكية تتسم بزيادة الدوران الوظيفي، واللامبالاة، وعدم الحيوية في الأداء، وتدني الانتاجية، وإنخفاض النوعية وزيادة التكاليف المقترنة عادة بالأداء المتدني، فالوضع النفسي للأفراد العاملين في المنظمات يؤثر على اتجاهاتهم ومشاعرهم تجاه المنظمة التي يعملون فيها، فهناك بعض الأشخاص الذين يشعرون براحة كبرى بسبب عملهم في منظمة ما ويرفضون الانتقال منها لقاء أجر أعلى لأنهم مقتنعون بأن المناخ الذي يعملون في إطاره حالياً لا يمكن تعويضه بأي حال من الأحوال، وبالمقابل يشعر أشخاص آخرون أن المناخ الذي يعملون فيه غير مريح، رغم أن أجورهم قد تكون مرتفعة بطريقة لا توفرها المنظمات الأخرى التي قد يسعون للانتقال إليها، ومن هنا يتضح بجلاء الدور الذي يلعبه المناخ التنظيمي والبيئة الداخلية من آثار إيجابية تنعكس على تحقيق أهداف المنظمة والعاملين فيها على حد سواء. (حمود، 2002).

٦٢٣٨٩٨

وقد بين مصطفى (1986) أن المناخ التنظيمي السائد في المنظمة ومجموعة الخصائص والسمات التي تصف المنظمة وتميزها عن غيرها عن بقية المنظمات يعد المقياس الذي يقيس شخصية أي منظمة، وعلى هذا الأساس فإن خصائص المناخ التنظيمي لا تشكل المناخ في المنظمة بشكلها المحدد بل الكيفية التي يدرك بها الأفراد في المنظمة هذه الخصائص، أي اتجاهاتهم نحوها سلباً أو إيجاباً.

ولهذا حظي موضوع المناخ التنظيمي باهتمام الباحثين في المجال السلوكي لإعتقادهم بأنه يرتبط بالعديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على مدى كفاءة أي منظمة، فلقد أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن المناخ المفتوح يرتبط بالإنجاز العالي للمنظمة وإرتفاع الروح المعنوية والرضا عن العمل، حيث تحرص العديد من المنظمات على التعرف على نمط المناخ السائد بها من وجهة نظر العاملين فيها حتى يتسنى لها تعديل سياساتها وأهدافها وتطوير بيئة العمل لديها لتعزيز شخصية المنظمة لدى العاملين (صادق والمعضادي، 2001).

وتعد الجامعات صروحاً علمية تخدم رسالة العلم في تقديم كافة سبل التقدم والإزدهار على المستوى الفردي والمجتمعي، وتلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهداف التربية وبالتالي تحقيق خطط التنمية الشاملة من خلال دورها الواضح في بناء شخصية الطلبة وتعزيز أو تعديل أو تطوير اتجاهاتهم، وحتى يتحقق ذلك لا بد من وجود مناخ تنظيمي ملائم يخدم هذه الأهداف من خلال توفير مبدأ المشاركة الفعالة في صنع القرار، فكثير من القرارات إذا لم يتوفر فيها مبدأ المشاركة فإنها تأتي غير سليمة ويصعب تنفيذها.

ونظراً لأهمية المناخ التنظيمي كعنصر ضروري لتحقيق التقارب الواجب بين أهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها ولانعكاس المناخ السائد في العمل على تحقيق الأهداف النهائية التي تصبو إليها أي منظمة، فقد وجد أنه من الضروري التعرف على العلاقة القائمة بين متغيرات المناخات التنظيمية السائدة ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عدد من ممارسات صنع القرار الإداري التربوي فيها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية، نظراً لما لهذه الفئة من دور فعل في دعم المسيرة التربوية، ليتسنى لنا الوصول إلى مناخ تنظيمي سليم وذلك للمحافظة على مستوى الجامعات المتميز من خلال قدرتها على إستقطاب أفضل الطلبة وأفضل الكفاءات الإدارية والتدريسية لتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة.

1.2 مشكلة الدراسة:

يعد المناخ التنظيمي أحد المحددات الهامة في السلوك التنظيمي لتأثيره الملموس في مظاهر السلوك الوظيفي المتصل بالأفراد داخل التنظيم، وهو مفتاح النجاح للإدارة الفعالة في أي منظمة وذلك من خلال توفير الإدارة المناخ السليم الذي تتوفر فيه كافة العناصر الجيدة والمدخلات السليمة، والإهتمام بالعاملين من خلال توفير فرص متنوعة للتطور الذاتي بغية رفع مستوى أدائهم في العمل، مما ينعكس إيجابياً على تطوير العمل التنظيمي وإنتاج مخرجات ملائمة تؤدي إلى تحقيق الأهداف العامة للعملية التربوية برمتها. (محارمة، 1996)

وتتضح أهمية الجامعات بشكل عام من خلال قيامها بإعداد القيادات الفكرية والعلمية والأدبية والمهنية، إضافة إلى دورها في خدمة المجتمع من خلال تنميته وتطويره وحتى يتحقق ذلك لا بد أن تتصف بدرجة عالية من التفاعلات البشرية وتبادل المعلومات وشمولية الفكر والجهد لحل المشكلات التنظيمية، الأمر الذي أضحي معه وجود مناخ من الثقة ودرجة مشاركة في اتخاذ القرارات أساساً لنجاح العلاقات الفردية والجماعية والتنظيمية مما ينعكس على قدرة عضو هيئة التدريس لتقديم كل ما بوسعه من جهد وإبداع لإنجاز الهدف المنشود.

وتؤكد العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المناخ التنظيمي وأبعاده المختلفة في المؤسسات التعليمية (المدارس والجامعات) من وجهة نظر العاملين فيها أنه عامل رئيس في استمرار العاملين في العمل بروح معنوية عالية، فقد بينت دراسة المعشر (2001) أن المناخ التنظيمي له أثر كبير على أداء العاملين وسلوكهم واتجاهاتهم مما ينعكس على سلوك التنظيم لذا تسعى المنظمات إلى تنمية وتطوير الأطر الإدارية العامة فيها من خلال توفير المناخ التنظيمي الذي يشجع تلك الأطر الإدارية على أداء الأعمال المنوطة بها بكفاية وفاعلية.

وأكدت دراسة الزعاري (2000) أن المناخ التنظيمي يشكل اللبنة الأساسية في تقدم المنظمة الإدارية حيث أنه يعد المحفز والمشجع والمنشط للأفراد العاملين أثناء تأديتهم لمهامهم، وأن دراسة المناخ التنظيمي تعني تحديد كيفية إدراك وتصور العاملين الإداريين في مستوياتهم الإدارية المختلفة للمسؤولية الملقاة على عاتقهم حيث أن هذه التصورات تؤدي بهم إلى أداء عمل معين أو الامتناع عن أدائه وحتى نستطيع تحديد المناخ التنظيمي الملائم، لا بد من سؤال العاملين الإداريين عن انطباعهم واتجاههم نحو المناخ التنظيمي الذي يعملون فيه، وهذا الاتجاه والانطباع مبني على أساس إدراكهم للمناخ التنظيمي.

ووضحت دراسة الحوامدة والكساسبة (2000) أن المنظمات تتصف بدرجة عالية من التفاعلات البشرية وتبادل المعلومات وشمولية الفكر والجهد لحل المشكلات التنظيمية من خلال وجود مناخ من الثقة والمشاركة، فالمناخ التنظيمي

متغير رئيس في التنبؤ بالسلوك الفردي والسلوك التنظيمي وبخاصة فيما يتعلق بالتنبؤ بالرضا الوظيفي والرضا عن المشاركة في صنع القرارات التنظيمية. وإنطلاقاً مما سبق تتحدد مشكلة هذه الدراسة في "التعرف على العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية"، ومعرفة فيما إذا كان هناك فروقاً دالة إحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة وهي (النوع الاجتماعي، والرتبة الأكاديمية، والكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس، ومدة الخدمة في الجامعة) على درجة مشاركة عضو هيئة التدريس في اتخاذ القرارات.

1. 3 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال إرباط نجاح المؤسسات على اختلاف أنواعها في تحقيق أهدافها وغاياتها المخططة بعدد كبير من المتغيرات التنظيمية، حيث يعتبر المناخ التنظيمي أحدها، فهو متغير حيوي ونظام مفتوح يتفاعل مع المعطيات والظروف المحيطة بالمنظمة وإدارتها وفرصها ومشكلاتها، وبالتالي فإن الإهتمام المستمر بالتعرف على جوانب المناخ التنظيمي، والعمل على توفيرها بشكل إيجابي يساعد في تطوير الأداء وتحقيق الأهداف بكفاية وفعالية.

ومهما كان الشكل التنظيمي الرسمي الذي تتخذه المنظمات، فإن الطريقة التي تتخذ بها القرارات تعتمد بالدرجة الأولى على المناخ التنظيمي السائد في كل منظمة على حده، فالمناخ التنظيمي بأبعاده المختلفة له تأثير واضح على أداء وفعالية العاملين للعمل، مما ينعكس ذلك على أداء المنظمة ونجاحها في تحقيق أهدافها، فسلوك وفعاليات العمل بالنسبة للعاملين تعتمد على درجة الدعم والتشجيع التي يوفرها لهم المناخ التنظيمي الذي يعملون فيه.

ويمكن إبراز أهمية البحث في موضوع العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة المشاركة في اتخاذ القرار لأعضاء هيئة التدريس بالنقاط الآتية:

1. تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتصدى لدراسته وهو العلاقة بين المناخ التنظيمي بأبعاده المختلفة ودرجة المشاركة في اتخاذ القرار حيث

- أن سلوك وفعاليات العمل بالنسبة للعاملين تعتمد على درجة الدعم والتشجيع الذي يوفرها لهم المناخ التنظيمي.
2. تعتبر هذه الدراسة إستكمالاً للدراسات السابقة التي أجريت في الأردن حول المناخ التنظيمي في المدارس الأردنية وبعض الجامعات الرسمية والخاصة وما يميز هذه الدراسة عن سابقتها ويزيد من أهميتها كونها الدراسة الأولى التي تطرقت لبحث العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.
3. على الرغم من وجود دراسات تناولت تقييم المناخ التنظيمي في الجامعات الحكومية ومنها (الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة القدس وجامعة جرش، وجامعة آل البيت) إلا أنه لم يتم التطرق لدراسة موضوع المناخ التنظيمي في بعض الجامعات الحديثة كجامعة الحسين وجامعة الطفيلة التقنية وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة.
4. تساعد هذه الدراسة على توفير بيانات ومعلومات فعلية عن العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار، مما تساهم في توضيح وإبراز الجوانب الإيجابية والسلبية لبعض أبعاد المناخ التنظيمي ومدى تأثيرها على درجة المشاركة في إتخاذ القرار من قبل أعضاء هيئة التدريس الأمر الذي يساعد إدارة الجامعة في تبني سياسات وإجراءات من شأنها تعزيز الأبعاد الإيجابية، وتصويب الأبعاد السلبية وذلك شأنه تحسين المناخ التنظيمي ومن ثم رفع درجة أداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعة.
5. كما يمكن أن تكون هذه الدراسة ذات أهمية لطلاب الدراسات العليا من خلال النتائج التي تتوصل إليها وما تقدمه من توصيات لإجراء المزيد من الدراسات اللاحقة في هذا المجال.

1. 4 هدف: الدراسة وأسئلتها:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل توجد علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الجنس؟
3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الكلية؟
5. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل؟
6. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير مدة الخدمة في الجامعة؟

1. 5 حدود الدراسة:

1. اقتصرَت هذه الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الرسمية في إقليم الجنوب وتشمل (جامعة مؤتة، جامعة الحسين بن طلال، جامعة الطفيلة

التقنية) في كافة كلياتها والمسجلين خلال الفصل الصيفي من العام الدراسي (2005/2004).

1. 6 تعريف المصطلحات الإجرائية:

المناخ التنظيمي:

هو نوعية البيئة الداخلية لمنظمة معينة يتوصل لمعرفةها العاملون من خلال تجاربهم واختباراتهم وتؤثر في سلوكهم وبالإمكان تشخيصها بمجموعة من الصفات أو الخصائص التنظيمية (سليمان، 1987، ص 37-38).

ومن الناحية الإجرائية يعرف المناخ التنظيمي بأنه "مجموعة الخصائص الاجتماعية والصفات الرئيسية التي تشكل بيئة العمل والبيئة الإنسانية التي يدركها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية، ويعملون من خلالها ويتأثر سلوكهم بها ويشمل الأبعاد التالية: (الأسلوب الإداري والقيادي، بعد العلاقات والاتصالات، بعد اتخاذ القرارات والصلاحيات، بعد الإجراءات والسياسات، بعد التقدم والنمو المهني)، وتحدد أبعاد المناخ التنظيمي من خلال الدرجة التي يحصل عليها المستجيب لفقرات المقياس المعد لأغراض هذه الدراسة.

الجامعة الرسمية:

هي مؤسسة تنشأ بموجب قانون خاص بها وتتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وعلمي، وتشرف عليها الدولة ومدة الدراسة فيها لا تقل عن أربع سنوات أو ما يعادلها وتمنح الدرجة الجامعية الأولى - البكالوريوس على الأقل (تشريعات وزارة التعليم العالي في الأردن، 1995).

ومن الناحية الإجرائية تعرف الجامعة الرسمية بأنها: مؤسسة حكومية أكاديمية مستقلة تعمل على تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي ومدة الدراسة فيها أربع سنوات ولأغراض الدراسة تشمل (جامعة مؤتة/ محافظة الكرك، جامعة الحسين بن طلال/ محافظة معان، جامعة الطفيلة التقنية/ محافظة الطفيلة).

درجة المشاركة في اتخاذ القرار:

هي عملية تفاعل الفرد عقلياً ووجدانياً مع الجماعة التي يعمل معها في المنظمة بطريقة تمكنه من تعبئة جهوده وطاقاته لتحقيق الأهداف المشتركة وتحمل

المسؤولية بوعي واندفاع ذاتي في ظل معطيات البيئة التي تعمل المنظمة فيها (شهاب، 1995، ص210-211).

ومن الناحية الإجرائية عرفت درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار بأنها: عملية إشراك أعضاء هيئة التدريس بمناقشة المشكلات التربوية ومحاولة الوصول لأفضل الحلول الممكنة مما يخلق الثقة المتبادلة بين الرئيس والمزوّسين، وتتحدد درجة مشاركة عضو هيئة التدريس من خلال الدرجة التي يحصل عليها المستجيب لفقرات المقياس المعد لإغراض هذه الدراسة.

اتخاذ القرار:

هو العملية التي تبنى على الدراسة والتفكير الموضوعي للوصول إلى قرار معين أي الاختبار بين البدائل (أيوب، 1989).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل إلى جزئين، الجزء الأول: ويشمل الأدب النظري لموضوعي المناخ التنظيمي وإتخاذ القرار الذي تم التوصل إليه بعد الرجوع إلى الدراسات والأبحاث وملخصات رسائل الماجستير، والجزء الثاني: يشمل الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوعي المناخ التنظيمي وإتخاذ القرار.

2. 1 الإطار النظري.

2. 1. 1 المناخ التنظيمي.

يعد العنصر البشري هو أهم عناصر الإنتاج في المنظمة، وهو الأساس في رفع كفاءة المنظمة وتحقيق أهدافها، ولذلك كان لا بد من التأكيد المستمر على أن الإنسان هو المورد الحقيقي والهام في المنظمة، حيث أن الموارد الأخرى من أموال ومعدات وآلات ما هي إلا عوامل مساعدة تساعد الإنسان في التخطيط والتنظيم لاستخدام هذه الموارد بكفاءة وفعالية (هاشم، 1980).

هذا ويعمل الفرد في المنظمة مقابل أجور يحصل عليها بشكل منتظم، وهذه الأجور تسد حاجة أساسية لدى الفرد وبها يستطيع إشباع حاجات أخرى، ومن البديهي أن الفرد سيترك العمل في المنظمة لو توقفت عن دفع أجوره ولو فشل هو في أداء عمله بالمستوى المطلوب من الكفاءة والجودة فقد تستغني المنظمة عن خدماته، لأن المنظمة وجدت لتحقيق أهداف من خلال تعاون مجموعة من الأفراد في أداء مهام محددة، فإذا لم يؤد هؤلاء الأفراد أعمالهم فإن فاعلية المنظمة ستتأثر، وبالتالي يؤثر ذلك على مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها.

وتمتلك الإدارة إمكانيات ووسائل للتأثير على سلوك الموظف داخل المنظمة وحتى خارجها، فبالإضافة إلى فرض شروط العمل الاعتيادية مثل: الدوام أيام وساعات محددة، وأداء الواجبات المكلف بها، وتنفيذ الأوامر، تضع الإدارة قواعد سلوك الفرد في أداء وظيفته وفي تعامله مع زملائه ومع الآخرين، ولا تكتفي الإدارة

بتحديد وتوضيح السلوك المطلوب من الفرد بل تقوم أيضاً بالتأكد من إلتزامه بذلك من خلال الإشراف والرقابة وتعديل السلوك، والفرد الذي يرغب في الاستمرار في وظيفته ويطمح إلى الترقية والعلاوات والحصول على مكافآت يستطيع الحصول عليها من خلال التقيد بقواعد السلوك المحددة (عطية، 1985).

ولقد أكد العلماء المختصون أنه لا يمكن وصف التنظيم وصفاً حقيقياً وموضوعياً إلا من خلال تفهم العلاقات السائدة بين الأفراد، لأن الوصف الحقيقي لأي هيكل تنظيمي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تسود بين الأفراد وبين جماعات الأفراد العاملة في التنظيم، فالسلوك التنظيمي يتحدد من خلال الأنماط السلوكية السائدة للأفراد العاملين في التنظيم، لذا يتحدد الأداء التنظيمي في مجموعة ما على تصرفات ومستوى أداء كل فرد يعمل في التنظيم (شبيب. د.ت).

ويشير بعض الباحثين في مجال علم النفس الإداري إلى أن هناك إلتزاماً أو عقداً نفسياً (Psychological contract) بين الفرد والمنظمة التي يعمل بها، وهو عبارة عن مجموعة من التوقعات غير المكتوبة بين الجانبين يود كل منهما تحقيقها فالفرد يتوقع المعاملة الإنسانية، ومرافق عمل جيدة، ومعلومات حول الجهود المبذولة ومناخ عمل سليم، وفرصاً للنمو والتقدم المهني، والمنظمة بدورها لها توقعات غير مكتوبة مثل: الإخلاص من العاملين، والمحافظة على أسرار العمل، والعمل على تحسين صورة المنظمة في المجتمع، وزيادة بذل الجهد والعطاء في المسؤوليات المناطة بهم (عسكر، 1986).

ومن هنا يشكل المناخ التنظيمي خصائص المنظمة بكل أبعادها وإن نجاحها في خلق المناخ الملائم من شأنه أن يشجع على خلق أجواء عمل هادفة تتصف بالثبات والاستقرار للأفراد والتنظيم، إذ أن الأفراد في البيئة المنظمة الفاعلة يشعرون بأهميتهم في العمل وقدرتهم على المشاركة في إتخاذ القرار والإسهام في رسم السياسات، والشعور بدرجة عالية من الثقة المتبادلة فالمنظمات في الوقت الحالي والمُطبقة لمبادئ الإدارة الحديثة أدركت أنه لا يمكن تحريك العنصر البشري لديها دون فهم واع لطبيعة المناخ التنظيمي، والعمل على تحليل عناصره من أجل التعرف على المؤثرات المباشرة وغير المباشرة على سلوك ودوافع الأفراد من أجل

معالجة وتحسين وتطوير الأداء وزيادة الكفاءة الإنتاجية في ضوء إشباع احتياجات الفرد الوظيفية والنفسية والاجتماعية والمادية (حمود، 2002؛ الصرايرة ومقادي، 2002).

مفهوم المناخ التنظيمي:

يُعتبر موضوع المناخ التنظيمي من الموضوعات الحديثة والتي انتشرت في الدراسات الإدارية ولا سيما السلوكية منها، ورغم تعدد البحوث المهمة به وفضلاً عن تناو له في أغلب المؤلفات والدراسات التنظيمية فإنه لا يزال موضوع خلاف وجدل.

وقد يعود هذا الاختلاف إلى الجانب الذي ينوي الفرد دراسة المناخ من خلاله، فمنهم من ينظر إلى المناخ كمناخ إداري، ومنهم من ينظر إليه كمناخ نفسي، أو المناخ التنظيمي المدرسي.

وتعتبر مدرسة العلاقات الإنسانية في الإدارة هي المصدر الأول لمفهوم المناخ التنظيمي، حيث يشكل التراث النظري والتطبيقي لهذه المدرسة الخلفية التاريخية والمعرفية لهذا المفهوم المهم في الفكر الإداري المعاصر، فبالرغم أن فكرة المناخ التنظيمي قد أخذت بالظهور في مطلع الستينات إلا أنه يمكن إرجاع بدايات ظهور الدراسات المتعلقة بالمناخ التنظيمي إلى مدرسة العلاقات الإنسانية، التي أكدت بشكل أساسي أن الجو المادي للعمل ليس كل شيء في حياة المنظمات إنما التنظيم الذي يضم جماعات من العاملين وأنماط من التفاعلات الاجتماعية والنفسية التي تخلق جواً نفسياً واجتماعياً وتنظيمياً له الأثر في العمليات الإنتاجية مما يفوق تأثير الجو المادي للعمل (محارمة، 1996).

وقدم كل من لتوين وسترنجر (litwin & stringer, 1996) ورقة في مؤتمر عُقد عن موضوع المناخ بشكل عام، أشارا فيها أن المناخ هو "الآثار الذاتية للنظام الرسمي ولأنماط الإداريين غير الرسمية، حيث يضم المناخ عدة أبعاد منها: الهيكل، المكافآت، الدعم من المنظمة".

وعرّف الشربيني (1987) المناخ التنظيمي بأنه "مجموعة الخصائص المميزة لبيئة العمل الداخلية في المنظمة، والتي يكون لها تأثير أو انعكاس على أداء ودرجة الرضا ومظاهر السلوك الوظيفي الأخرى الخاصة بأعضاء المنظمة".

كما عرّف أموستت (1985، umstot) المناخ التنظيمي بالطريقة التي يدرك فيها الأفراد البيئية التنظيمية، ويشمل المناخ التنظيمي عدة أبعاد منها: الاستقلالية الفردية، هيكل النظام، نظام الحوافز، أخذ الآخرين بعين الاعتبار والثقة.

وذكر طعمانة (1996) أن المناخ التنظيمي عبارة عن "مجموعة الخصائص التي تميز وتصف المنظمة وتفرق بينها وبين منظمة أخرى وتؤثر على سلوك العاملين، وهو نتاج تفاعل مجموعة من العوامل الشخصية والتنظيمية، وإن تلك الخصائص تتصف بدرجة من الثبات النسبي، حيث أن حالة التغير المتوقعة لا تتم خلال فترة قصيرة، بل هي حصيلة ضغوطات ومؤثرات بيئية داخلية وخارجية تتراكم وتتبلور مع طول الزمن".

وعرف عارف (2001) المناخ التنظيمي بأنه "مجموعة خصائص بيئة العمل الداخلية والتي تتمتع بدرجة من الثبات النسبي والتي يدركها العاملون مما ينعكس على قيمهم واتجاهاتهم وسلوكهم".

أما سليمان (1987) فقد عرّف المناخ التنظيمي بأنه "توعية البيئة الداخلية لمنظمة معينة يتوصل لمعرفة العاملون من خلال تجاربهم وتؤثر في سلوكهم وبالإمكان تشخيصها بمجموعة من الصفات أو الخصائص التنظيمية".

يتضح من خلال إستعراضنا للتعريفات السابقة أن مفاهيم المناخ التنظيمي لها الخصائص المشتركة التالية:

1. إن المناخ التنظيمي يعبر عن خصائص تتميز بها بيئة العمل الداخلية في أي منظمة بحيث يمكن التمييز بينها وبين منظمة أخرى.
2. تتصف سمات المناخ التنظيمي بدرجة من الثبات النسبي.
3. يُعبر المناخ التنظيمي عن خصائص المنظمة كما يتم إدراكها من قبل العاملين فيها، مما يؤثر على سلوكهم واتجاهاتهم ودوافعهم.

4. إن المناخ التنظيمي هو محصلة متوسط إدراكات الأفراد المستقرين في التنظيم (عارف، 2001).

5. إن المناخ التنظيمي يختلف عن المناخ الإداري managerial climate فبينما يُعتبر المناخ التنظيمي أحد المحددات الأساسية للسلوك فإن المناخ الإداري يُعتبر جزء من المناخ التنظيمي ويشير إلى الجو الإداري الذي يؤثر على الأفراد العاملين وقد يؤدي إلى إحباط أو إثارة الدافعية لديهم (المعشر، 2001). ويمكننا القول بأن المناخ التنظيمي هو مجموعة الخصائص والصفات التي تشكل البيئة الإنسانية التي يعمل من خلالها الأفراد، ونستطيع الإحساس بتأثير هذا المناخ على كثير من الظواهر التنظيمية في المؤسسات، ومعرفة آثاره سواء أكانت سلبية أم إيجابية على أداء العاملين وروحهم المعنوية ودرجة رضاهم عن العمل ومدى ولائهم للمنظمة التي يعملون فيها.

أهمية المناخ التنظيمي:

إن للمناخ التنظيمي تأثيراً على الدافعية والأداء والرضا الوظيفي، حيث يحقق العاملون في المؤسسات التي يتوفر فيها مناخ دافئ وداعم لهم إنتاجية أكثر ومستوى عالياً من الإبداع، ومن هنا تأتي أهمية المناخ التنظيمي والتعرف على مستوياته، والعمل على تحسينه أمراً في غاية الضرورة، حيث يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية، وبالتالي تحقيق أهداف العاملين فيها وأهداف المجتمع بشكل عام (عابدين وأبو سمرة، 2001).

وأكد الدقس وعليان (1991) أن أهمية دراسة المناخ التنظيمي تظهر بوصفه عنصراً لازماً لتحقيق التقارب الواجب بين أهداف المؤسسة، وأهداف العاملين فيها، فضلاً عن أنه يؤدي إلى المساهمة في تنمية المجتمع من خلال العمل على تطوير أبعاده المختلفة.

وأضاف مصطفى (1986) أن أهمية دراسة مدى إدراك الأفراد العاملين بالمنظمة لخصائص المناخ التنظيمي تمكن من التعرف على اتجاهاتهم تجاه المنظمات التي يعملون بها سواء كانت سلباً أو إيجابياً، مما يفيد في تنمية وزيادة

فاعلية منظمات الأعمال، عني اعتبار أن دراسة مدى إدراك الأفراد لخصائص المناخ التنظيمي تعتبر دراسة أساسية كمنطلق للتطوير.

وأشار اللوزي (1999) إلى أن الفرد قد خلق لكي يعمل ويشعر أنه منتج في المجتمع الذي يعيش فيه، ولكي يشعر الفرد بأنه منتج يجب توافر العديد من العوامل التي تدفع الفرد إلى رضائه عن عمله، وغياب هذه العوامل أو معظمها يؤدي لشعور الفرد بالإحباط مما ينعكس على مدى حبه للعمل وشعوره بالولاء والانتماء والتعاون وينتج عن ذلك آثار سلبية تتأثر بها التنظيمات، وتحد من فعالية الأداء وتحقيق الأهداف، ولكي تحقق المنظمات الرضا عن العمل يجب أن توفر مناخاً تنظيمياً مناسباً يسعى لبث روح العمل لدى الأفراد ليحققوا الرضا الوظيفي والأداء المرغوب.

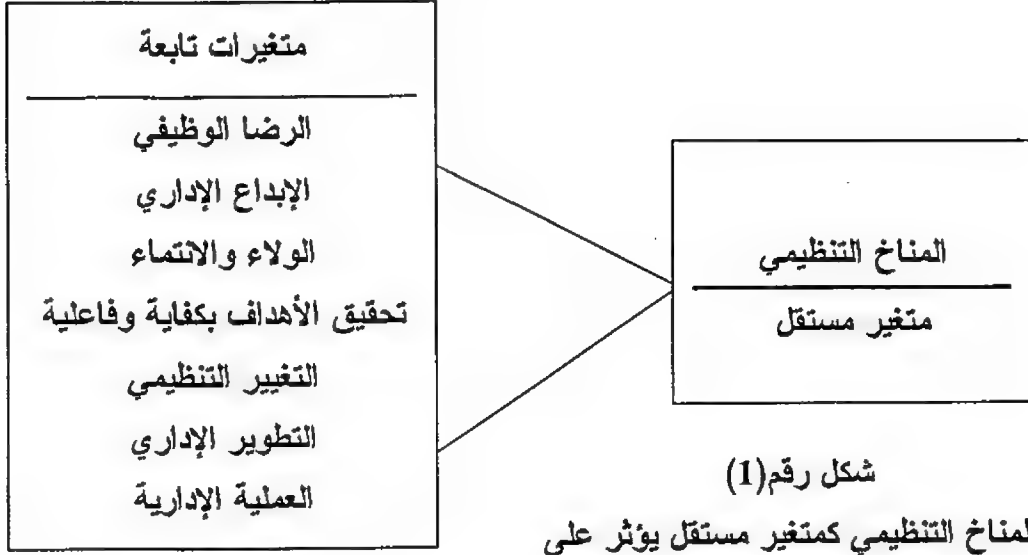
وقد وضع المحاسنه (2001) أن أهمية المناخ التنظيمي للمنظمات تبرز في الجوانب التالية:

1. تكون دافعيه الأفراد في المنظمات بشكل أكبر في مناخ تنظيمي صحي يكون فيه الإتجاه نحو تحقيق إنجازات أفضل للمنظمة.
 2. يؤثر المناخ التنظيمي في رد فعل العاملين تجاه أعمالهم وأعمال زملائهم في العمل، وعمل الإدارة مما يؤثر في إنجاز الأفراد ورضاهم عن العمل.
 3. يضمن المناخ التنظيمي السليم الإنتاجية العالية، ويساعد على ثبات واستقرار بيئة العمل.
- وبيّن عابدين وأبو سمره (2001) نقلاً عن عطا الله (1996) أن المناخ التنظيمي الإيجابي يتصف بما يلي:

1. مرونة البناء المؤسسي وتوفير أسس سليمة للاتصالات.
2. توفير علاقات جيدة مع العاملين والمنظمات الأخرى.
3. العدالة في المعاملة وأنظمة مناسبة للمكافآت والعقوبات.
4. دعم التطور الفردي والتقدم المهني.
5. مشاركة العاملين في إتخاذ القرارات.
6. التكامل بين أهداف المنظمة والأهداف الشخصية.

7. إدراك الإدارة للفروق والسمات الفردية وحاجات العاملين وتوقعاتهم خلال العمل.

ويمكن القول أن المناخ التنظيمي متغيراً مستقلاً يؤثر على مجموعة من المتغيرات التابعة ذات العلاقة بكل من الفرد والعمليات الفردية من جهة والعمليات التنظيمية من جهة أخرى، كما يبين الشكل (1) هذا التصور:



(محارمة، 1996، ص128)

أنماط المناخ التنظيمي

اختلف الباحثون في تطبيق مناخ تنظيمي نموذجي يصلح لجميع أنواع المنظمات، ويرجع السبب في ذلك إلى المتغيرات والعناصر المؤثرة في المناخ التنظيمي التي يستحيل تطابقها الكامل بين المنظمات المتنوعة، فكل منظمه لها ثقافتها التي تكون بمجموعها المناخ الخاص بها.

وقد بين لونبرج وأرنستن (Lunenburg & Ornstin, 1991) نقلاً عن هالبن وكروفت (Halpin & Croft) أنماط المناخ التنظيمي كما يلي:

المناخ المفتوح:

يتميز بكونه مناخ منظمة فعالة ونشيطة ويتحرك باتجاه الأهداف المرغوبة، يشعر الأفراد بدرجة عالية من الثقة، وتسعى المنظمة لإشباع الحاجات الاجتماعية

للأفراد، مما يؤدي إلى ظهور المبادرات القيادية و يزيد من فاعلية المؤسسة وتحقيق الأهداف المنشودة.

المناخ المغلق:

تتميز المنظمة بالركود، ويشعر الأفراد باللامبالاه والتسيب وتكون الروح المعنوية منخفضة جداً لدى العاملين في المنظمة.

المناخ الاستقلالي:

يتميز العاملون فيه بدرجة عالية من الإحساس بالحرية في ممارسة متطلبات أدوارهم وإشباع حاجاتهم الاجتماعية، وعادة ما يكون مستوى الرضا في هذا النمط جيداً.

المناخ المنضبط (المسيطر عليه):

أهم ما يميز هذا النمط انعدام العلاقات الشخصية والاهتمام بالعمل مقارنة بالاهتمام بالعاملين وهنا يتم توجيه السلوك الجماعي نحو إنجاز المهمة مع إهمال السلوكيات الموجهة لإشباع الرغبات الاجتماعية للعاملين.

المناخ المؤلف:

هو مناخ شخصي جداً، يشعر العاملون بإشباع لحاجاتهم الاجتماعية ولا يكثرثون للضغوط الاجتماعية التي تُمارس عليهم لإنجاز المهمات المطلوبة منهم، تكون الروح المعنوية للعاملين في هذا النمط معقولة.

المناخ الأبوي:

يحدد القائد هنا المهمات ويلزم الجماعات بتنفيذها، ولا يفتح المجال للأفراد بالمشاركة بالفعاليات كاملة، تكون درجات الرضا في هذا النمط قليلة سواء من حيث الإنجاز أو من حيث إشباع الحاجات الاجتماعية.

كما ذكر الطويل (1986) ثلاث أنماط للمناخ التنظيمي تتلخص فيما يلي:

المناخ السلطوي:

يتم في ذلك المناخ صياغة القرارات من قمة الهيكل التنظيمي وعلى الأفراد تنفيذ هذه القرارات.

المناخ الحاضن:

يكون الأفراد علاقات جيدة ودافئة فيما بينهم بدلاً من علاقات العمل الرسمية.

المناخ الإنجازي:

يتيح المديرون في المستويات العليا الفرصة لمختلف المستويات الإدارية الاشتراك في تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها.

ويتضح من خلال أنماط المناخ السائدة داخل المنظمة أن لها تأثيراً على الأفراد والتنظيم من حيث الرضا وتحقيق الأهداف.

عناصر المناخ التنظيمي:

يتأثر المناخ التنظيمي بعدد من العوامل الهامة والتي تشمل: البناء التنظيمي وحجم المنظمة وطبيعة العمل ومعايير الإنتاج، ونمط القيادة، وخصائص العاملين والحالة الاقتصادية للمنظمة، بحيث تشمل عناصر المناخ التنظيمي هذه المتغيرات المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها والتي تساهم في خلق البيئة الداخلية للتنظيم، ويمكن إيجاز هذه العناصر بما يلي كما أوردها (القريوتي، 1994) و(العميان، 2004):

الهيكل التنظيمي:

وهو عبارة عن البناء أو الشكل الذي يحدد التركيب الداخلي للعلاقات السائدة في المنظمة حيث يشمل حجم المنظمة ونمط السلطة وإتخاذ القرارات، والهيكل التنظيمية على أشكال منها: النموذج الآلي والذي يتصف بعدم المرونة ولا يتيح فرص التكيف والتأقلم مع المتغيرات المستجدة، والنموذج العضوي الذي يتميز بالمرونة وإتاحة الفرصة للإبداع والمشاركة.

تكنولوجيا العمل:

إن التكنولوجيا ضرورية لتسهيل العمل وسرعة الإنجاز إلا أنها تقضي إلى مآخذ منها: البطالة وضعف الروح المعنوية، لأن الفرد يتعامل مع آله وليس عناصر بشرية كفريق عمل.

نمط القيادة والإشراف:

يمتلك القائد من خلال دوره القيادي القدرة التأثيرية على الآخرين وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق الأهداف فالمناخ التنظيمي الذي يتسم بقدرات قيادية هادفة من شأنها أن تحفز الآخرين نحو الإنجاز الفعال للأداء.

نمط الاتصال:

الاتصال الفعال هو الاتصال ذو الاتجاهين (الهابط والصاعد) الذي يتيح للأفراد فرص إبداء الرأي وتبادل الأفكار والآراء والمعلومات بغرض تحقيق الأداء المرغوب للمنظمة، أما الاتصال ذو الاتجاه الواحد (الهابط) الذي يحمل الأوامر والتعليمات من أعلى إلى أسفل، يؤدي بالفرد إلى عدم الاكتراث والخمول في التفكير باعتبار أن أفكاره وآراءه لا قيمة لها لدى الرؤساء مما يخلق مناخاً تنظيمياً غير ملائم.

المشاركة في اتخاذ القرارات:

إن مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات يشعرهم بأهميتهم في تحمل المسؤولية وتحسين طرق العمل وتخفيف الصراع داخل المؤسسة.
طبيعة العمل:

إن العمل الروتيني لا يشعر العامل بقيمته وأهميته، الأمر الذي لا يحفزه لتحسين الأداء والإبداع.
البيئة الخارجية:

تعتبر البيئة الخارجية ذات العلاقة بأنشطة المنظمة مصدراً أساسياً للعديد من المؤثرات الخاصة بالمناخ التنظيمي، فلذا يتوجب على الإدارة التركيز على إقامة الجسور مع البيئة الخارجية لتضمن دعمها المادي والمعنوي مما يشعر العاملين بأنهم يعملون في ظل مناخ تنظيمي إيجابي.

إن خلق المناخ التنظيمي الملائم يعد بمثابة رسالة إنسانية واجتماعية ووطنية مثلى ينبغي أن تتسم بها المنظمة وإدارتها وذلك بخلق أجواء قادرة على توطيد الولاء والانتماء التنظيمي للعاملين.

أبعاد المناخ التنظيمي:

يتألف المناخ التنظيمي من العديد من الأبعاد، إلا أن هناك وجهات نظر مختلفة حول نوعية وعدد هذه الأبعاد المكونة للمناخ التنظيمي، وإن من أهم الصعوبات التي حالت دون التوصل إلى فهم محدد لأهمية دور المناخ التنظيمي في نجاح المنظمات هي الخلافات الناشئة حول تحديد الأبعاد الأساسية للمناخ التنظيمي ويرجع (سليمان، 1987) هذه الاختلافات إلى:

1. إختلاف البيانات التي تمت دراستها مثل (منظمات الأعمال، مدارس ابتدائية، ودوائر حكومية) حيث أن لكل بيئة خصوصيتها الثقافية والاجتماعية، والسياسية والأيدلوجية التي يمكن أن تختلف عن البيئة الأخرى.
 2. إختلاف المقاييس التي إستخدمها الباحثون في التوصل إلى طبيعة المناخ التنظيمي.
 3. قلة الإهتمام بصدق هذه المقاييس.
- وقد حدد الشربيني (1987) نقلاً عن لتوين وسترنجر (litwin & stringer) أبعاد المناخ التنظيمي كما يلي:
1. الهيكل التنظيمي، كدرجة المركزية في السلطة ودرجة المرونة في إجراءات العمل.
 2. درجة الشعور بالانتماء للمنظمة، ودرجة إحساس الفرد بأهميته كعضو في فريق متكامل للعمل.
 3. نظم المكافأة عن الأداء المتميز.
 4. درجة التأييد في العمل، والتي يشعر الفرد أنه يمكن أن يتلقاها من الرؤساء.
 5. درجة التشجيع على إبداء الرأي الآخر، والكيفية التي يتم بها إدارة الصراعات التنظيمية.
 6. درجة الشعور بالمسؤولية ودرجة الحرية التي يتمتع بها الفرد في التصرف وإتخاذ القرارات.
 7. درجة الشعور بوجود معايير موضوعية لتقييم الأداء.

8. درجة الدفاء التي يشعر بها الأفراد في العلاقة مع بعضهم البعض أو سيادة روح الفريق.

وقد بين محارمة (1996) سبعة أبعاد للمناخ التنظيمي كما وضحتها ليكرت (likert,1967) وتشمل:

1. نمط القيادة.

2. الدوافع وطرق الحفز.

3. الإتصالات.

4. التفاعل والتأثير.

5. إتخاذ القرارات.

6. وضع الأهداف.

7. الرقابة والمتابعة.

وأشار المعشر (2001) نقلاً عن كامبل وزملائه (Campbell.et.al,1970) أن هناك عشرة أبعاد تساعد في فهم طبيعة المناخ التنظيمي وتمثلت هذه الأبعاد كما يلي:

1. الهيكل التنظيمي.

2. طرق تحفيز العاملين.

3. المخاطرة والأمان.

4. الصدق والصراحة.

5. الإلتناء.

6. مركزية القرار.

7. الشعور بالإنجاز.

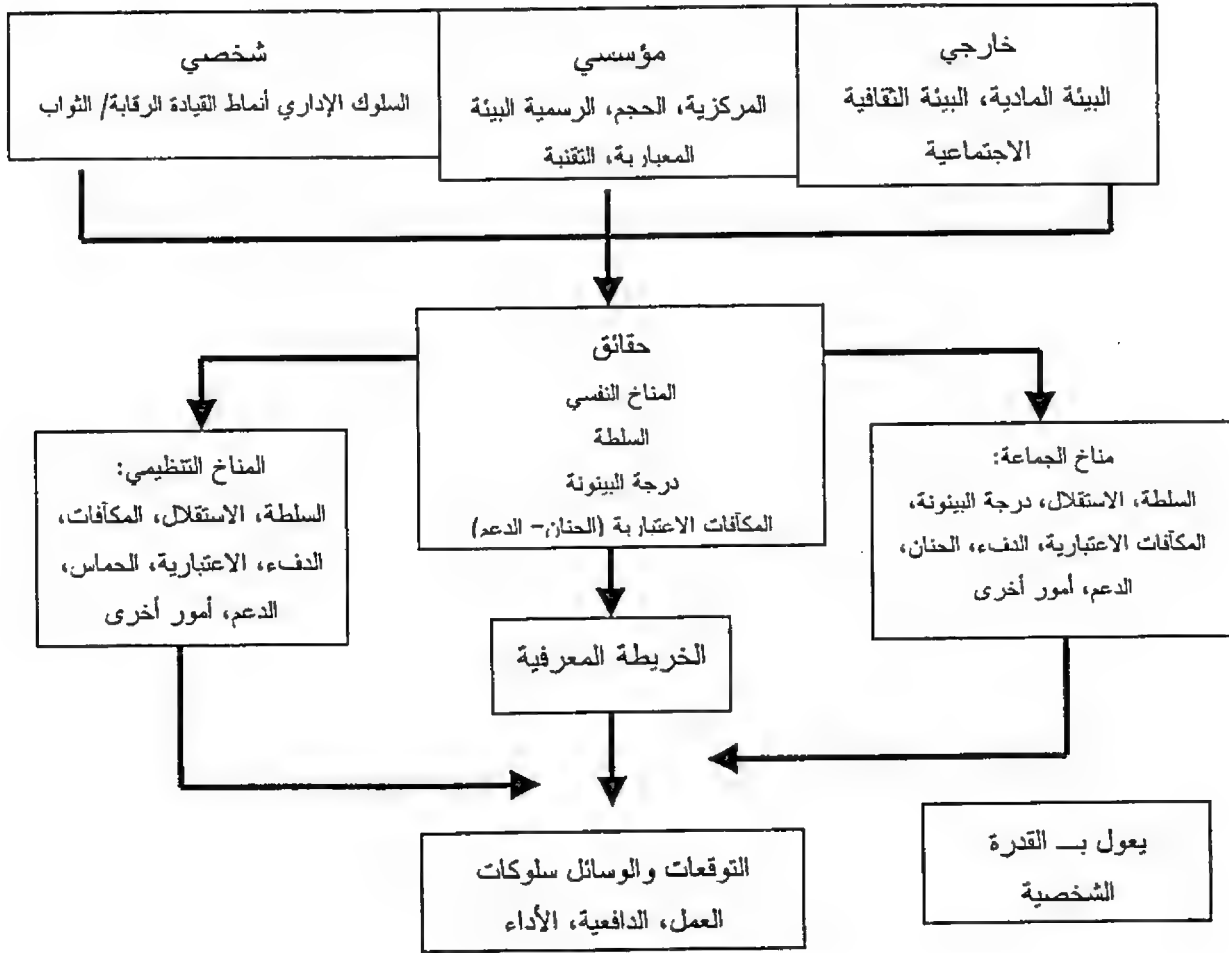
8. التميز والتشجيع.

9. مرونة التنظيم.

10. تدريب وتطوير العاملين.

وبين طعامنة (1996) نموذج "فيلد وايلسون" للمناخ التنظيمي الذي يصور عدة تأثيرات على المناخ التنظيمي ومنها: العوامل الخارجية (كالبيئة المادية والثقافية

والاجتماعية)، والعوامل المرتبطة بالمؤسسة نفسها، بالإضافة إلى العامل الشخصي المتمثل في السلوك القيادي للمديرين، باعتبار أن النمط القيادي الإشرافي يعتبر عاملاً مهماً ومحددًا لطبيعة المناخ التنظيمي، فإذا كان مركزياً فإن ذلك سيؤدي إلى مناخ تنظيمي غير صحي للعاملين، أما النمط التشاركي والتشاورى فيوجد مناخاً صحياً للعاملين، ويشجعهم على تقديم أفكارهم واقتراحاتهم، ويوضح الشكل رقم (2) العوامل المؤثرة على المناخ التنظيمي والمكونة له:



الشكل رقم (2)

العوامل المؤثرة في المناخ التنظيمي والمكونة له (طعامنة، 1996، ص105)

من الواضح أن لكل بيئة عمل مناخاً خاصاً بها يتأثر بعوامل داخلية من داخل التنظيم من حيث درجة إتساقه مع أهداف التنظيم، فهي تتراوح ما بين القيم الإيجابية التي تخدم التنظيم، والقيم الحيادية التي لا تخدم ولا تضر التنظيم، إلى تلك

التي تعاكس الأهداف التنظيمية ومهما كانت الاختلافات فإن الافتراض أن كلا من الطرفين يسعيان إلى الوصول لبيئة عمل يسودها مناخ تنظيمي جيد، وبالتالي تكون الإدارة العليا على يقظة وقدرة على التعامل مع متغيرات بيئة النظام الداخلية والخارجية.

إدارة وتنمية المناخ التنظيمي الجيد:

لا بد من الإشارة إلى أن لكل منظمة مناخاً تنظيمياً يناسبها من حيث أهداف وطبيعة أعمالها وفلسفتها، ولذلك على المنظمات أن تهتم بإدارة المناخ التنظيمي وهذا يعني التحكم بأبعاد وعناصر المناخ بحيث تخدم أهداف التنظيم وأهداف العاملين فيه.

وأشارت القطاونة (2000) إلى مجموعة من العوامل التي إذا ركزت عليها المنظمة تؤثر على تنمية المناخ الإيجابي وهي:

1. الثقة: أن تبني جسور من الثقة بين العاملين والمنظمة.
2. المساندة والتشجيع: أن تنمي الإدارة لدى العاملين روح الشجاعة في طرح الآراء وتبادلها مع زملائهم في العمل.
3. العدالة في التعامل مع العاملين.
4. الإصغاء للإتصالات الصاعدة: أن يُنظر إلى المعلومات المقدمة من قبل المرؤوسين إلى المديرين وأصحاب القرار على أنها حيوية ومهمة.
5. اهتمام المنظمة بتدريب وتطوير مهارات وقدرات العاملين.
6. تبني القيادة فلسفة إنسانية، والاهتمام بالعامل البشري ومشاكله، ودعم الأفراد وتوجيههم ومساندتهم عند الحاجة.
7. الاهتمام بتحقيق مستويات إنجاز عالية.
8. كفاءة ومرونة التنظيم: كلما كان التنظيم مرناً وقادراً على الاستجابة للمستجدات على مستوى المدخلات أو المخرجات أدى إلى خلق مناخ تنظيمي جيد.

وأضاف الزعاري (2004) كما ورد في المغربي مجموعة أخرى من العوامل التي تساعد في إيجاد وتقوية المناخ التنظيمي ومنها:

1. السعي الدؤوب لتحقيق التوافق والإنسجام بين الأهداف الخاصة بالمنظمة وتلك الخاصة بالعاملين مما يولد لديهم الولاء للمنظمة.

2. معالجة مسببات الروتين من خلال مشاركة العاملين في إتخاذ القرارات وتحقيق المرونة في أداء المهام والواجبات، مما يؤدي إلى سرعة الإنجاز وزيادة الأداء الفعال.

3. الإهتمام بالأساليب الديمقراطية في القيادة، مما يشعر العاملين بالثقة والاستقرار في المنظمة، وشعورهم بالحوار البناء وطرح الأفكار التي تساعد في حل الكثير من المشكلات التنظيمية في المنظمة.

إن سلوك الإدارة تجاه العاملين والذي ينعكس في إجراءاتها وقواعدها وتصرفاتها يمثل مدخلاً هاماً في الإطار العام للمناخ، حيث تشير الدلائل إلى أن هناك علاقة إيجابية بين المناخ والرضا الوظيفي، فالمناخ الذي يتسم بدرجة عالية من المشورة والانفتاح والإهتمام بالعاملين يرتبط بدرجة كبيرة بتكوين اتجاهات إيجابية تجاه العمل كنتيجة للأسلوب الذي يُظهر به المديرين إهتمامهم بالعاملين وطلب مشورتهم ومشاركتهم.

2. 1. 2 إتخاذ القرارات الإدارية:

تعد عملية إتخاذ القرار لبُ العملية الإدارية، وصب عمل الإداري، فضلاً عن أنها أدواتها الفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة داخلياً وخارجياً، وينظر إليها على أنها وظيفة أساسية ورئيسية يمارسها الإداري في أي موقع كان وفي أي وقت من الأوقات، حيث يعتمد نجاح المؤسسات الحديثة في تحقيق أهدافها بدرجة كبيرة على كفاءة أداء وفعالية الموارد البشرية العاملة بها، وهناك إتفاق بين صناع القرار على أن إدارة وتنمية الموارد البشرية، هو المدخل الأنجح لرفع وتحسين كفاءة أداء هذه المؤسسات، بما يحقق الفاعلية الأعلى لها من ناحية، ورضا مواردها البشرية من ناحية أخرى (المجالي، 2004).

وتؤكد أيوب (1989) أن عملية إتخاذ القرارات هي المظهر الأساسي من مظاهر القيادة لأن المدير يحقق أهداف التنظيم بواسطة الآخرين من خلال مجموعة متسلسلة من القرارات لتحقيق الأهداف المرسومة.

ولقد إعتبر إربريت سايمون Herbert Simon الإدارة هي إتخاذ القرارات حيث أن السلوك الإداري هو نتيجة لعمليات إتخاذ القرارات وماهية المؤثرات التي تحددها، فالقرارات ما هي إلا سلسلة متصلة بعضها ببعض وكل قرار كبير يتبعه سلسلة متصلة من القرارات إلى الحد الذي تكون فيه القرارات صغيرة جداً، فكل قرار يسبقه قرار ويتبعه قرار إلى أن يتم تنفيذ وتحقيق الأهداف (مطاوع وحسن، 1989).

ماهية إعداد وإتخاذ القرارات:

تزايد إهتمام علماء الإدارة والسلوك التنظيمي بدراسة مفهوم إتخاذ القرارات، فمن خلال إستعراض بعض المفاهيم، يمكن إستخلاص عناصر ومقومات عملية إتخاذ القرار في كل المستويات الإدارية.

عرف روبنس (Robbins, 1976) عملية إتخاذ القرار بأنها: "عملية عقلانية تتطلب قدراً كبيراً من الإبداع والمبادأة ومهارات فكرية وخبرات سابقة لإختيار بديل من عدة بدائل لوصول لحل مشكلة ما".

كما وعرف أموستت (umstot, 1985) القرار بأنه "عملية تفكير لها أثر على نتائج الاختبارات، وتختلف عن عملية حل المشكلات، والتي تتضمن سلوكيات منظمة كجمع البيانات، وتحليل البدائل".

وأشار قزاقزة (1989) أن عملية صنع القرار هي "عملية إدارية يشترك فيها أكبر عدد ممكن من أفراد الجهة أو الجهات ذات العلاقة، وذلك لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة وذات العلاقة بالمشكلة القائمة وبالتالي تدراسها وتحليلها لوضع حلول مستوحاه من أحداث الماضي معبرة عن الإتجاهات السائدة وملائمة للأوضاع والظروف الحالية قادرة على البقاء مستقبلاً ولفترة زمنية مقبولة".

وأكد مورهد وجريفن (Moorhead & Griffin, 1989) أن صنع القرار هو: "الاختيار الحذر والمدرک بين بدیلین أو أكثر من مجموعة البدائل المتوفرة في موقف معين".

وأورد زويلف والعضايلة (1996) تعريفاً للقرار الإداري على أنه "إختيار أحسن البدائل المتاحة، بعد دراسة النتائج المتوقعة من كل بديل، وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة".

وذكرت عبد المنعم (1998) أن عملية إتخاذ القرارات هي "الإختيار بين البدائل المتاحة وهي تعتمد إلى حد كبير على الحكم الشخصي للفرد، وتبدأ بوجود فكرة معينة في ذهن الفرد، ثم يتم إعداد برنامج زمني يشمل خطوات ومراحل معينة للتفكير من أجل التوصل إلى تلافي المشكلات التي تعترض سير العمل وحلها بالطرق المناسبة وفي الوقت المناسب".

إن عملية صنع القرار وإتخاذه تعد جوهر العملية الإدارية لأن أية عملية إدارية يقوم بها الإداري تتضمن عملية إتخاذ القرارات والعمليات الإدارية الأخرى، وهي: التخطيط والتنظيم والتوجيه والتدريب والرقابة والمتابعة، وغيرها من العمليات الإدارية الأخرى والتي تعتمد بالدرجة الأولى على عملية وفعالية إتخاذ القرار. (النوري، 1989).

ووضح الأغبري (1991) أن هناك من يخلط بين مفهوم صنع القرار ومفهوم إتخاذ القرار، فعملية صنع القرار عملية معقدة تتداخل فيها عوامل متعددة، نفسية وسياسية وإقتصادية وإجتماعية ومن ثم يتم صنع القرار من خلال الفريق أو المجموعة بهدف الوصول لقرار أفضل، فعملية صنع القرار تتضمن أكثر من إجراء وطريقة بما فيها المرحلة النهائية لصدور القرار، أما عملية إتخاذ القرار فتتمثل المرحلة النهائية في صنع القرار.

وأكد النوري (1989) أن عملية صنع القرار عملية واسعة فهي تتضمن أكثر من مرحلة أو خطوة للوصول إلى قرار معين، فهي ليست مرحلة من مراحل تكوين القرار، إنما تتضمن جميع المراحل التي يمر بها القرار ابتداءً من تحديد المشكلة وانتهاءً بحلها ومعالجتها من خلال إشترك أكبر عدد ممكن من الإدارات والوحدات الإدارية ذات العلاقة في معظم مراحل صنع القرار أو بعضها، بينما يُشار إلى عملية إتخاذ القرار على أنها جزء هام من مراحل صنع القرار وإحدى وظائفه

الرئيسية، فهي خلاصة ما يتوصل إليه صانعو القرار من معلومات وأفكار حول المشكلة القائمة والطريقة التي يمكن بها حلها.

وأضاف أحمد وحافظ (2003) أن هناك فرقاً بين مُتخذ القرار وصانعه، فصانع القرار هو الذي يحدد القرارات وفق شروط معينة يضعها القرار ولا يجوز تجاوزها، بينما يختار مُتخذ القرار الذي يناسبه في ضوء الشروط المقررة مسبقاً ومن ثم ينفذ القرار لذا نجد أن مرحلة إتخاذ القرار هي "عمل إداري" يمثل جانباً واحداً في عملية صنع القرارات.

عناصر القرار الإداري:

تتلخص عناصر القرار الإداري في النقاط التالية كما بينها (زوياف والعضايلة، 1996):

1. وجود مشكلة محددة يتطلب حلاً.
 2. وجود بدائل مختلفة، أي وجود طرق مختلفة وسبل متعددة تتوافر أمام الإداري لينتقي منها أجدرها.
 3. هدف يرنو إليه مُتخذ القرار: ويتمثل بتحقيق الهدف المنشود بأقل التكاليف.
 4. الإدراك أو الوعي في إختيار البديل.
 5. المناخ الذي يتم فيه إتخاذ القرار، ونعني به الجو الذي تم به إتخاذ القرار وما يتضمنه ذلك المناخ من إعتبارات.
- كما أشار كنعان (1983) إلى أن من أهم العناصر اللازمة لوجود القرار ما يلي:

1. البدائل المتاحة: يوجد لموقف معين أكثر من طريق أو مسلك لمواجهة هذه الطرق تسمى بدائل (alternatives)، وكحد أدنى لا بد لوجود القرار من بديلين إثنين حيث يختار مُتخذ القرار إحداهما.
2. الإختيار المدرك لأحد البدائل المتاحة: يتطلب وجود القرار أن يتم إختيار واع ومدرك لأحد البدائل المتاحة، حيث يختار مُتخذ القرار البديل (شعورياً) أي عن وعي وإدراك وبعد دراسة وتفكير، أما إذا كان التصرف (لا شعورياً) في إختيار البديل دون دراسة وتفكير، بالتالي يخرج عن كونه قراراً.

وبين أحمد وحافظ (2003) كما ورد عن ويلسون واليكسيس (Wilson & Alexis) أن عناصر القرار كما يلي:

1. بيئة القرار وتشمل المؤثرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على متخذ القرار عند اختيار البديل الملائم.
 2. متخذو القرار: أي الأفراد أو الجماعات التي تختار من بين البدائل.
 3. أهداف القرار: وهي الأهداف التي يسعى القرار لتحقيقها.
 4. بدائل ملائمة لإتخاذ القرار.
 5. ترتيب البدائل، يكون الترتيب من البدائل الأكثر أهمية فالأقل.
 6. إختيار البدائل.
- أنواع القرارات الإدارية:

ليس هناك إتفاق على أنواع القرارات من قبل الباحثين، لكن المطلع على أدب علم الإدارة يستطيع تقسيم القرارات وتصنيفها على النحو الآتي كما بيّنها القرعان والحراشة (1992):

1. قرارات حسب درجة الأهمية: ومنها القرارات الإستراتيجية.
2. قرارات حسب طريقة إتخاذ القرار: قرارات فردية وقرارات جماعية.
3. قرارات حسب صيغة القرار: قرارات مكتوبة وقرارات شفوية.
4. قرارات حسب درجة الوضوح: قرارات صريحة وقرارات ضمنية.
5. قرارات حسب التأكد من النتائج: قرارات في حالة التأكد، وقرارات في حالة المخاطرة، وقرارات في حالة عدم التأكد.
6. قرارات حسب طبيعة القرار ودرجة التكرار: ومنها قرارات متكررة أو مبرمجة، وقرارات غير متكررة أو غير مبرمجة.

وأضاف هانسن (Hanson, 1990) تصنيفات للقرارات المدرسية منها:

1. القرارات المخصصة: وتهتم بتوزيع الموارد المادية والبشرية في المدارس.
2. القرارات الآمنة: توفر الحماية الجسدية والنفسية للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

3. القرارات المنفذة: تقرر الأدوات والمعلومات والأفراد المسؤولين عن إتخاذ القرارات.

4. قرارات التقويم: قرارات تقييم الأداء الجيد للمعلمين والطلبة.

5. قرارات إرشادية: تحدد طرق التدريس والمحتوى الدراسي.

وبيّن عطوي (2001) العديد من القرارات التي لا حصر لها في الإدارة التعليمية، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. القرارات المتعلقة بالمادة أو المحتوى والقرارات المتعلقة بالطريقة.

2. القرارات الرسمية والقرارات الشخصية.

3. القرارات الرئيسية والروتينية.

4. قرارات مبرمجة وقرارات غير مبرمجة.

وأضاف عريفج (2001) أن تصنيف القرارات يختلف تبعاً لمدى درجة المشاركة في صنعها ودرجة التأكد من صحتها، والوظائف التي تخدمها، وصنف القرارات الإدارية كما يلي:

أولاً: القرارات تبعاً لدرجة المشاركة في صنعها، حيث يلجأ المدير في الإدارة الأوتوقراطية إلى إتخاذ قراراته منفرداً، وعلى التابعين الإلتزام الحرفي بمضمون القرارات عند التنفيذ، بينما تميل الإدارات الديمقراطية إلى درجات متباينة من المشاركة في صنع القرارات.

ثانياً: القرارات تبعاً لدرجة أهمية القرار: وتشمل قرارات استراتيجية، وقرارات تكتيكية، وتنفيذية.

ثالثاً: القرارات تبعاً لدرجة التأكد من نتائج القرار وتقسم إلى:

أ. قرارات في حالة التأكد: في ظروف التأكد تكون هناك معلومات دقيقة وموثوق بها متاحة يبني عليها القرار.

ب. قرارات في حالة المخاطرة: في ظروف حالة المخاطرة المعلومات الكاملة غير متاحة، ويفتقر متخذ القرار للتأكد التام فيما يتعلق بنتائج البدائل المختلفة.

الخطوة الرابعة:

اختيار البديل الأمثل: يختار متخذ القرار البدائل الأكثر ملاءمة وكفاءة، ويتم اختيار البديل المقترح وفق معايير إقتصادية دقيقة.

الخطوة الخامسة:

متابعة تنفيذ القرار: أي التحقق من أن تنفيذ القرار يتم وفقاً للخطة المرسومة، والتأكد من المهارات الواجب توفرها، والمستلزمات التي يتطلبها التنفيذ. وبين أحمد وحافظ (2003) أن خطوات صناعة القرار الرشيد هي:

1. التعرف على المشكلة.

2. تحليل المشكلة.

3. تنمية البدائل لحل المشكلة.

4. تقييم البدائل.

5. الاختيار من بين البدائل.

6. إتخاذ القرار.

واقترح عبدالرحيم (1992) خطوات رئيسية لإتخاذ القرارات:

1. تشخيص وتعريف وتحديد مصادر المشكلة وجمع وتحليل الحقائق المتصلة بها.

2. وضع وتقييم الحلول البديلة الممكنة.

3. اختيار أكثر البدائل ملاءمة.

4. متابعة تنفيذ البديل.

ووضح (عبد الوهاب، د.ت) أن خطوات إتخاذ القرار تتضمن ما يلي:

1. الملاحظة: تبدأ عملية إتخاذ القرار عندما يلاحظ المدير أن الأمور من حوله

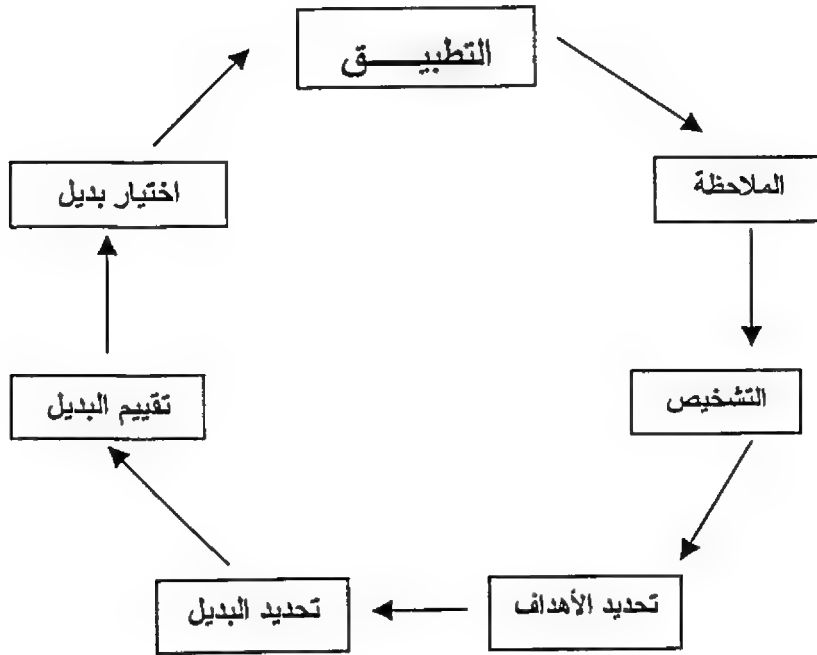
تسير بشكل غير طبيعي، أو وجود خلل في مكان ما داخل المنظمة، مما يستدعي إتخاذ قرار بشأن المشكلة الظاهرة.

2. التشخيص: تشخيص دقيق للمشكلة وتحديد الأسباب الحقيقية التي أدت إلى

ظهورها، حيث يقوم كل فرد بتقديم تصوره عن الطبيعة الحقيقية للمشكلة،

وبعد مناقشة هذه التصورات يتم التوصل إلى تشخيص حقيقي للمشكلة.

3. تحديد الأهداف: تحديد الأهداف التي يجب أن يؤدي القرار إلى تحقيقها.
4. تحديد البدائل: يتم تجميع الحلول التي يبدو ولو ظاهرياً أنها تساعد في حل المشكلة.
5. تقييم البدائل: يتم تحديد قدرة كل بديل على تحقيق أهداف القرار.
6. اختيار البديل: يتم اختيار أحد الحلول البديلة كأفضل حل للمشكلة المطروحة.
7. التطبيق: في هذه المرحلة يتم إحداث التعديلات التي يتطلبها الحل المقترح في بيئة العمل، وفعالية التطبيق تتوقف على مهارة المدير المسؤول عن تطبيق الحل وعلى مدى قابلية الحل للتطبيق، ويبين الشكل رقم (3) خطوات إتخاذ القرار.



شكل رقم (3)

خطوات إتخاذ القرار (عبد الوهاب، د.ت، ص211)

ووضح كنعان (1983) أنه من السهل تصنيف وتحديد مراحل عملية إتخاذ القرارات من الناحية النظرية، لكن من الصعوبة تطبيق هذا التصنيف في الواقع العملي لما تتسم به هذه العملية من ديناميكية وتعقيد وبطء، مما يؤدي إلى تداخل وتشابك مراحل حسب ما تقتضيه المشكلة والمطلوب إتخاذ القرار بشأنها والتي قد

تتغير من مرحلة لأخرى ومن موقف لآخر مما يؤثر على الترتيب النظري لمراحل عملية إتخاذ القرارات.

العوامل المؤثرة في إتخاذ القرارات:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في عملية إتخاذ القرارات المناسبة، وقد حدد القريوتي (2004) هذه العوامل كالآتي:

أ. الصعوبة في تفهم الإدارة للموقف الإداري: وقد يرجع الخلل في إدراك رجل الإدارة للموقف بشكل واضح، إلى عدم توفر المعلومات والحقائق المتعلقة به، أو قلة تلك الحقائق أصلاً.

ب. الصعوبة في تحديد عناصر المشكلة أو العلاقة بين العناصر: وذلك يرجع إلى تركيز رجل الإدارة على عناصر غير هامة، والعناية بعناصر جانبية أو الغموض بين العناصر ذاتها.

ج. ضعف الإستنتاجات والتوصيات: عند تناول رجل الإدارة لمشكلة ما بهدف التوصل لقرار وحلها، فعليه أن يكون قادراً على الإستنتاج، وأن يكون قادراً على تحليل المشكلة لبناء توصياته وتطويرها.

وأضاف كنعان (2003) مؤثرات تؤثر على إتخاذ القرارات تتمثل فيما يلي:

1. نوعية القرار.

2. عدم توفر الوقت الكافي لإصدار القرار في الوقت المناسب.

3. التكلفة المادية المترتبة على إتخاذ قرار ما.

4. عدم توفر معلومات كافية (بدائل للقرار).

5. عدم قبول المرؤوسين تنفيذ القرار بفاعلية.

وقد بين أحمد وحافظ (2003) أنه يمكن حصر العوامل التي تؤثر على عملية

إتخاذ القرار بدرجات متباينة فيما يلي:

1. التكوين النفسي والاجتماعي لمتخذ القرار أي الصفات الشخصية.

2. الإطار الاجتماعي للبيئة التي يتخذ فيها القرار.

3. تردد متخذ القرار في إختيار البديل الأمثل لحل المشكلة.

4. ظهور بدائل جديدة لم تتاح دراستها أثناء عملية صناعة القرار.

5. العادات والتقاليد التي تحكم تصرفات الأفراد والجماعات في المجتمع.

6. عدم وضوح الأهداف المراد تحقيقها في أذهان متخذي القرار.

ووضح روبنس (Robbins, 1976) أن المشكلات التي تعيق عملية إتخاذ القرار تتمثل في:

1. ضعف الثقة المتبادلة بين المديرين والمرووسين في إصدار القرارات الإدارية.

2. وقت إصدار القرار.

3. عدم المشاركة في إتخاذ القرار.

4. العوامل الشخصية والذاتية لمتخذ القرار.

وركز النوري (1989) على عوامل ذاتية وغير ذاتية مؤثرة على عملية إتخاذ القرارات أشار لها على النحو التالي:

1. الإستعداد الشخصي للقادة والروؤساء.

2. نوعية العمل، فالقرارات المرتبطة بالأعمال الروتينية أسهل نسبياً من القرارات المرتبطة بالأعمال المتجددة.

3. حجم العمل، زيادة حجم العمل يترتب عليه إشباع دائرة القرارات التي يتخذها الروؤساء وبالتالي تزايد الصعوبة والتقيد فيها.

ومن هنا فإن صحة القرار تتوقف على عوامل متعددة فهي عملية شخصية تتأثر بصفات وخصائص متخذ القرار والبيئة التي يتم فيها صناعة القرار، ويرى لونبرج وآخرون (Lunenburg etal, 1991) أن على متخذ القرار أن يأخذ بالحسبان وقبل إتخاذ القرار عدة عوامل ذلك لتحسين فعالية القرار ومن هذه العوامل:

1. التعرف على جميع البدائل المقترحة الخاصة بالمشكلة.

2. إدراك أثر ونتيجة كل بديل مقترح.

3. القدرة على تقييم النتائج لكل بديل.

4. تنظيم البدائل لتحقيق الأهداف المطلوبة.

فعالية القرارات الإدارية:

إن الإدارة الفعالة تتطلب تنظيماً لعملية صنع القرار بصورة رشيدة معقولة، ويقصد بكون القرار رشيداً معقولاً إختياره لأحسن الاحتمالات الممكنة لتحقيق الهدف، فالقرارات الناجحة هي التي تتميز بالمعقولية والإختيار الصحيح لأنسب الاحتمالات الممكنة، وهذا يتطلب أن يكون القرار قائماً على مجموعة من الحقائق لا على التحيز أو التعصب أو الآراء الشخصية، وأن يزود صانع القرار بالمعلومات اللازمة بصورة مستمرة (أحمد وحافظ، 2003).

وأشار النوري (1989) لعدة عوامل تساعد على نجاح تطبيق القرارات وتنفيذها بفعالية أهمها ما يأتي:

1. وضوح محتويات القرار وصياغته بأسلوب علمي.
 2. تطبيق القرارات الهامة على مراحل تتفق مع الموارد المالية المتاحة ومقدرة العاملين على تنفيذ القرار.
 3. إدراك صانعي القرار للأبعاد النفسية التي يؤثر فيها القرار على العاملين.
 4. الشرح الموجز لأهداف وأبعاد البرامج الجديدة من قبل صانعي القرار لتسهيل تنفيذها.
 5. الأسس والقواعد التي يُبنى عليها القرار، فقد تكون حافزاً لهم في تطبيق القرار أو العكس.
 6. قدرة القرار على البقاء لفترة زمنية معقولة.
 7. تحديد الصلاحيات، الواجبات والإختصاصات القانونية لكل العاملين وذلك لمنع الإزدواجية وتداخل الصلاحيات والحد من الإرباك في العمل وتعطيله.
 8. التقيد بنص القرار من العوامل المساعدة في نجاحه.
- وأضافت أيوب (1989) بعض النصائح والإرشادات التي يفضل أن يراعيها متخذ القرار للوصول لقرار فعال كالآتي:
1. التفكير المنطقي والقدرة على التحليل ليتمكن متخذ القرار التعرف على عناصر القرار وتحليلها بصورة منطقية.

2. تقويم البدائل وإختيار الأفضل عن طريق الخبرة والممارسة العملية والتحليل والابتكار.

3. إختيار البديل في الوقت الملائم لمعالجة المشكلة ضمن ظروفها ومتغيراتها الحالية.

4. إختيار البديل المناسب في ظل الموارد المادية والبشرية الموجودة.

5. أن يكون القرار قابلاً للتطبيق بحيث يساهم في تحقيق الهدف المرغوب فيه.

ويرى القرعان والحراخشة (1992) أن القرارات الفعالة تمتاز بما يلي:

1. إستخدام المنهج العلمي وخطواته في إتخاذ القرار لضمان إختيار البديل الملائم الذي يحقق الهدف بأقل كلفة بشرية ومادية.

2. مراعاة القيم والاتجاهات السائدة في البيئة الداخلية والخارجية.

3. مشاركة جميع الأفراد في صنع القرار.

4. تحديد الوقت المناسب لإتخاذ القرار وتنفيذه.

5. تجنب الوقوع بأخطاء من قبل متخذ القرار كجمود الفكر وقصر النظر.

مما سبق يتضح أن عملية صنع القرارات محور العملية الإدارية، وأصبح مقدار النجاح الذي تحقّقه أي منظمة يعتمد على قدرة وكفاية قيادتها في صنع القرارات المناسبة التي تتلاءم مع المشكلات التي تواجهها وتكون قادرة على إيجاد الحلول الملائمة لها من خلال استخدام القادة الأساليب العلمية السليمة بالإستعانة بالحاسبات الإلكترونية والأساليب الكمية المختلفة المتمثلة ببحوث العمليات والطرق الإحصائية التي تهدف للوصول إلى قرارات دقيقة ومنطقية.

المشاركة في إتخاذ القرار: ٦٣٣٨٩٨

يتفق الكثيرون من رجال الإدارة ورجال الفكر على ضرورة إشراك المرؤوسين في إتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم أو في أعمالهم، وذلك ضماناً لوضوح الرؤية وتبادل الرأي، ولضمان تعاونهم والوصول إلى قرارات أكثر صحة وأبعد عن الخطأ ذلك أن المجموعة أقدر على النظر إلى المشكلة المطروحة من جوانب متعددة من الفرد الذي كثيراً ما يسيطر عليه فكرة، أو جانب من القضية تحول بينه وبين الرؤية الواضحة للجوانب الأخرى.

وبين مورهد وجريفن (Moorhead & Griffin، 1989) أن درجة المشاركة تختلف باختلاف نمط السلوك الإداري للمدير، والنهج الذي يتبعه لإشراك مرؤوسيه في حل المشاكل التي تواجهه وفي إتخاذ قراراته، فالمدير الديمقراطي يبني علاقات إنسانية بينه وبين المرؤوسين تقوم على إشباع حاجات ودوافع الأفراد وخلق التعاون فيما بينهم وحل مشكلاتهم، وإشراك المرؤوسين في إتخاذ القرارات اللازمة لحل المشكلات التي تواجهه، بينما لا يؤمن المدير الأتوقراطي بمشاركة المرؤوسين في إتخاذ القرارات إنما يحاول إقناعهم بقبول القرار.

وأضاف أحمد وحافظ (2003) أنه من الضروري إشراك المرؤوسين في عملية إتخاذ القرارات وذلك ضماناً لتبادل الرأي قبل إتخاذها وضمان تعاونهم الإختياري والتزامهم بتنفيذ القرارات، فمشاركة أكثر من شخص في القرار يعني أن هناك بدائل عديدة وأنظمة ومقترحات مختلفة، فكثير من القرارات أو حل المشكلات يدركها المرؤوسون أكثر من إدراك المدير، في هذه الحالة فالمشاركة الجماعية في صنع القرار تدعم عامل الثقة والدافعية إلى العمل، وتزيد من درجة الولاء والانتماء للمؤسسة، ويشعر الفرد الواحد أنه جزء فعال في كيان المنظمة.

وأشار العديلي (1995) أن الموظف أو العامل - مهما كان - عندما يُستشار في عملية صنع القرارات أو حل المشكلات الإدارية، خصوصاً تلك القرارات أو المشكلات التي تتعلق بإدارته أو قسمه أو وحدته أو جهازه، يشعر بأهميته وثقة مديره أو المشرف عليه وكذلك ثقة مؤسسته أو جهازه به، والتجربة اليابانية خير مثال على ذلك، حيث أكد وليم أوشي "Ouchi" "إنه عندما يراد إتخاذ قرار مهم في منظمة يابانية يتم إشراك كل الذين سيتأثرون بهذا القرار في إتخاذهم سواء كان القرار يتعلق بتأسيس مصنع جديد أو بإحداث تعديل في عملية الإنتاج، أو بالإعداد لحدث مهم آخر، إن هذا يعني في الغالب أن ما بين ستين إلى ثمانين من الأفراد سيشركون مباشرة في إتخاذ القرار، والواقع أن إتخاذ القرار بهذه الطريقة سيسغرق وقتاً طويلاً للغاية، ولكن بمجرد إتخاذهم يلاحظ أن كل شخص يتأثر به سيقوم بمناصرتة وتأييده بالكامل، فالتفهم والمساندة قد يكونان أكثر أهمية من المستوى الفعلي للقرار ذاته".

ووضح العقلة (1990) أن المشاركة في إتخاذ القرارات أثارت جدلاً وإهتماماً كبيرين بين المدارس الفكرية في الإدارة والعلوم الإنسانية، ومع ذلك نادت جملة هذه المدارس بمشاركة العاملين في إتخاذ القرارات، ومن المدارس التي إهتمت بالمشاركة في إتخاذ القرارات هي:

أ. المدرسة الإدارية: التي تنتظر إلى عملية المشاركة في إتخاذ القرارات على أنها حل للمشكلات الإدارية وتزيد من الرضا الوظيفي للعاملين، وتزيد من مستوى إلزامهم بالعمل.

ب. المدرسة الإنسانية: التي ترى أن المشاركة في إتخاذ القرارات وسيلة من الوسائل لتلبية الحاجات الإنسانية والتي تبدأ من إشباع الحاجات الفسيولوجية إلى حاجة تحقيق الذات عند الإنسان.

ج. المدرسة السلوكية الإجتماعية: التي ترى أن مشاركة العاملين في إتخاذ القرارات هي وسيلة من الوسائل التي تخفف من إنحرافهم الاجتماعي، ومظاهر عدم تكيفهم في المؤسسة التي يعملون فيها.

د. المدرسة الديمقراطية: التي ترى أن المشاركة في إتخاذ القرارات هي وسيلة أساسية في الاتفاق على المعايير الديمقراطية المتعلقة بالتصرف والسلوك الإجتماعي وأداة الإلتزام بها.

إن القرار المهيأ للنجاح هو الذي يتقبله الرؤوسون قبولاً حسناً، لهذا فإنه من المستحسن دائماً أن يُمنح الرؤوسون فرصة المشاركة في إتخاذه أو على الأقل أن يحاطوا به علماً ويوافقون عليه عند إصداره، حتى ينفذ القرار وهو مقبول منهم وراضون عنه، ودعوة الرؤوسين للمشاركة في قرار هي إحدى الوسائل التي تُعين الإدارة على سد الحاجات النفسية للعاملين فتتمو قدراتهم ويتحملون نصيباً من المسؤولية بمحض رغبتهم (جمعة، 1987).

مفهوم المشاركة في صنع القرار:

يعتبر مفهوم المشاركة مفهوماً قديماً، حيث أن ممارسة عملية المشاركة تعود بجذورها إلى بداية نشأة الحضارة الإنسانية، فمعظم الحضارات الناجحة إعتمدت على أسلوب المشاركة والتعاون لتقييم بنيانها وأسس حضارتها (القرالة، 2004).

ويُعد مفهوم المشاركة من الموضوعات الهامة والذي تعددت وجهات النظر في تعريفه، وذلك تبعاً لإختلاف إجتهدات الكتاب والباحثين، وكذلك نتيجة للإختلافات في خلفياتهم العلمية والفلسفية والعقائدية والإجتماعية، وفيما يلي بعض هذه التعاريف:

عرف كنعان (1983) المشاركة بأنها "الحكم الجماعي الذي يقوم على إشراك مجموعة الأفراد في حل المشكلة الإدارية وإتخاذ القرار اللازم لها".

وعرف النعيمي وعبد الهادي (1990) المشاركة الجماعية بأنها "الإنشغال المباشر للعاملين في عملية إستثمار منظماتهم وإدارتها والسيطرة عليه ورقابتها". أما المقدادي (2003) فيعرف المشاركة كما أوردها ميتشل (Mitchell, 1973) بأنها "إتخاذ القرارات في بيئة العمل بشكل تشاركي".

ويرى مطاوع وحسن (1989) أن المشاركة في الإدارة التربوية تعبير عن ديمقراطية هذه الإدارة وإتجاهها نحو إشراك المعنيين بالعملية التربوية في مختلف جوانبها، فالكثير من القرارات إذا لم يتوفر فيها مبدأ المشاركة فأنها تأتي غير سليمة ويصعب تنفيذها.

وعرفت القرالة (2004) المشاركة نقلاً عن خليفة بأنها: "عملية تفاعل الفرد عقلياً ووجدانياً مع الجماعة التي يعمل معها في المنظمة بطريقة تمكنه من تعبئة جهوده وطاقاته لتحقيق الأهداف المشتركة، وتحمل المسؤولية بوعي وإندفاع ذاتي في ظل معطيات البيئة التي تعمل المنظمة فيها".

ويمكن القول أن إفساح المجال أمام الأفراد للمشاركة في صنع القرارات مصدر من مصادر الدعم المعنوي لهم، الأمر الذي يجعلهم يشعرون بقيمتهم وإنسانيتهم ويساعدهم على الإجتهد في طرح الأفكار التي من شأنها تحسين طرق العمل والحد من الصراعات التنظيمية، كما تؤمّن المشاركة مزيداً من الانسجام في جو العمل، ومن هنا على الإدارة الإهتمام بالعاملين وقضاياهم ومشاركتهم في عملية صنع القرار مما ينعكس على توفير مناخ تنظيمي صحي يساهم في إطلاق وتحرير الطاقات الكامنة لدى العاملين إلى أقصى الحدود (الحوامدة والكساسبة، 2000).

أهداف المشاركة في إتخاذ القرار:

تتلخص أهداف المشاركة في إتخاذ القرارات كما وضعها العديلي (1995) وجمعة (1987) كالآتي:

1. عند مشاركة أكثر من شخص في إعداد وإتخاذ القرار، يعني وجود بدائل عديدة وأفكار ومقترحات عديدة.
 2. إن كثيراً من القرارات أو حلول المشكلات قد يدرك عمقها العاملون أكثر من إدراك المدير أو المشرفين لها، فتأتي القرارات أو الحلول أكثر فعالية وواقعية.
 3. إن مشاركة جماعة العمل في إعداد وإتخاذ القرار تدعم عامل الثقة والدافعية إلى العمل، وزيادة درجة الولاء والانتماء للمؤسسة، فيشعر الفرد أنه جزء فعال ومهم في كيان المنظمة.
 4. قد تكون المعلومات التي لدى المدير أو المشرف عن موضوع القرار غير كافية أو غير دقيقة أو محرفة، فمشاركة الناس الآخرين تعزز الثقة بالمعلومات أو بصحتها مما ينعكس على نوعية القرار وفعاليتها.
 5. تحقيق أهداف المؤسسة: إن المشاركة تحفز الأشخاص على المساهمة في الموقف وتتيح لهم الفرصة لإطلاق طاقاتهم في المبادأة والابتكار في تحقيق الأهداف.
 6. معالجة مشكلة التسرب: من طرق معالجة تسرب الأفراد من المؤسسة مشاركة العاملين في إتخاذ القرارات المتعلقة بعملهم.
 7. الرضا عن العمل: من خلال دراسات ميدانية تدور حول الرضا عن العمل، وجد علاقة إيجابية بين المشاركين في إتخاذ القرار والرضا عن العمل.
 8. المشاركة في إتخاذ القرارات تساعد على جعل القرار أكثر ثباتاً، مما يضمن توافقه ما قد يترتب عن إلغاء القرار، أو تعديله من آثار سلبية.
- وأضاف أحمد وحافظ (2003) أن المشاركة في إتخاذ القرارات لها مزايا عديدة ومنها:

1. تقبل التغيير: مشاركة المرؤوسين في القرارات المهمة يجعلهم أكثر استعداداً لتقبل التغيير الذي تترتب عليه القرارات المستجدة.
2. تحسين نوعية القرارات الإدارية: من خلال قدرة المرؤوسين على إظهار الملاحظات والعوامل التي تشكل الموقف وإيضاحها للرؤساء.
3. نقل الحاجة إلى توقيع الجزاءات لإشراك المرؤوسين في صناعة القرار ويزيد من استجابة المرؤوسين لتوجيهات الإدارة.
- وأشار كنعان (1983) لبعض مزايا المشاركة ومنها:
 1. أن المشاركة تخلق المناخ الملائم لتنمية القيادات الإدارية في الصفوف الدنيا وإشعارها بأهميتها وأنها عنصر فعال في التنظيم.
 2. تحسين سبل الإتصال بين المدير والمرؤوسين مما يسهل على المدير أداء مهامه على أكمل وجه.
 3. تؤدي المشاركة إلى إقامة علاقات إنسانية جيدة مع العاملين، وعلاقات عامة حسنة مع الجمهور.
 4. المشاركة في صنع القرارات تساعد على ترشيد عملية اتخاذ القرارات، لأن المشاركة تساعد على تحسين نوعية القرار من خلال تعرف المدير على كافة الآراء القيمة والتجارب الواسعة التي يقدمها المرؤوسون ذو الخبرة.
 5. إن المشاركة في صنع القرار تساعد على قبول المرؤوسين للقرار وولائهم وعدم معارضتهم له بعد إصداره، وتخفف من العقبات التي تحول دون تنفيذه.
- إن عملية اتخاذ القرارات طريقة منظمة لمواجهة المشكلات والمواقف أثناء العمل عن طريق توفير المعلومات الدقيقة، وإيجاد البدائل المناسبة، واختيار البديل الأفضل من بينها في سبيل تحقيق الأهداف المرغوبة حسب الموقف وظروفه من خلال إشراك المستويات المختلفة من العاملين في التنظيم، ومن يعينهم أمر القرار من خارج التنظيم أفراداً وجماعات للوصول إلى اتخاذ القرار الرشيد والفعال الذي يحقق الأهداف التربوية المنشودة.

أساليب المشاركة في إتخاذ القرار:

تتعدد أساليب إتخاذ القرارات عن طريق الحكم الجماعي كما بينها كنعان (1983) كالآتي:

أ. إتخاذ القرارات عن طريق اللجان: يتم إختيار مجموعة من الأفراد رسمياً من قبل الإدارة للنظر في مشكلة معينة وإتخاذ قرار لحلها، أو بحث المشكلة وجمع المعلومات حولها وتقديم التوصيات للإدارة بشأنها، ويتميز هذا الأسلوب الجماعي لإتخاذ القرارات بأنه يؤكد صفة العمل الجماعي من خلال الإستعانة بالخبرات المتخصصة لحل المشكلة محل القرار من جهة، وتوزيع مسؤولية إتخاذ القرار على أعضاء اللجنة لتخفيف عبء المسؤولية على المدير متخذ القرار.

ب. إتخاذ القرارات عن طريق مجالس الإدارة: تصدر مجالس الإدارة القرارات بعد دراسات ومناقشات وتبادل للآراء وتلخيصها وإستخلاص أفضل القرارات الفعالة.

ج. إتخاذ القرارات عن طريق المؤتمرات أو اللقاءات: يتشاور المدير ومروؤوسيه حول المشكلات المعروضة ومناقشة المروؤوسين للمدير للحلول وتقديم الإقتراحات والآراء حولها، وقد يترتب على اللقاءات أن يفوض المدير مروؤوسيه سلطة حل المشاكل التي تواجههم كمجموعة وتفويض الصلاحيات للمروؤوسين لإختيار أحد البدائل المتاحة لإتخاذ القرار النهائي.

د. إتخاذ القرارات عن طريق أسلوب دلفاي (Delphi): ويشير مصطلح دلفاي لنوع من الحكم الجماعي يشترك فيه عدد من الخبراء والمتخصصين بهدف الوصول إلى رأي موحد حول مشكلة ما، من خلال إستخدام وسائل رسمية للإتصالات مثل قوائم الإستفتاء لإستقصاء آراء المشتركين، مع وجود عدد من الأشخاص المسؤولين عن إتخاذ القرارات النهائية.

وحدد أحمد وحافظ (2003) طرقاً رسمية وغير رسمية لإشراك المروؤوسين في صناعة القرار، ومن الطرق الرسمية ما يلي:

وتتكون من ممثلين عن مختلف الإدارات، تبحث في المسائل التي تحال إليها للوصول لمقترحات فعالة لحلها، ثم ترفع المقترحات إلى المستويات الإدارية العليا التي لها حق اتخاذ القرار ولها أن تؤخذ بها أو تهملها. ومن الطرق غير الرسمية للمشاركة:

1. المشاركة الفردية: كأن يناقش الرئيس أحد مرؤوسيه في أمر من أمور العمل أو يستطلع آراءه في موضوع ما.
 2. المشاركة الجماعية: تساعد على اتخاذ قرارات أفضل لأنها تبحث المشكلة موضوع الدراسة من مختلف الزوايا.
 3. الإشراف الاستشاري: يدعو الرئيس مرؤوسيه لعقد اجتماع عندما يقتضي الموقف لاستطلاع آرائهم لحل مشكلة معينة، ثم يتخذ القرار المناسب في ضوء مقترحات المرؤوسين.
- ووضح (العقلة، 1990، ص4) نقلاً عن "لوك وشويفار" أن أنماط المشاركة في اتخاذ القرارات تقسم إلى ثلاثة أنواع هي:
1. قد تكون المشاركة في اتخاذ القرارات جبرية تطبق بالقانون، وقد تكون طوعية تترك الحرية للموظفين للمشاركة فيها.
 2. قد تكون رسمية، أو غير رسمية ترتبط بالعمل الرسمي، أو بالعلاقات الشخصية بين المدير والموظفين.
 3. قد تكون مباشرة أو غير مباشرة، فالمباشرة تتيح الفرصة لكل فرد لإبداء رأيه، بينما غير المباشرة لا يتحقق ذلك فيها.
- إن مميزات إشراك الجماعة في اتخاذ القرارات تساعد على قبول المرؤوسين للقرار وولائهم له، وعدم معارضتهم له بعد إتخاذه، وتخفف العقوبات التي قد يخلقونها للحيلولة دون تنفيذه.

شروط المشاركة الفعالة:

من أجل التوصل إلى الأهداف المبتغاه من عملية المشاركة، ولتحقيق مشاركة فعالة فلا بد من توافر جملة من الشروط اللازمة لنجاح هذه العملية، وقد أورد شهاب (1995) بعض الشروط المحددة للمشاركة الفعالة ومنها:

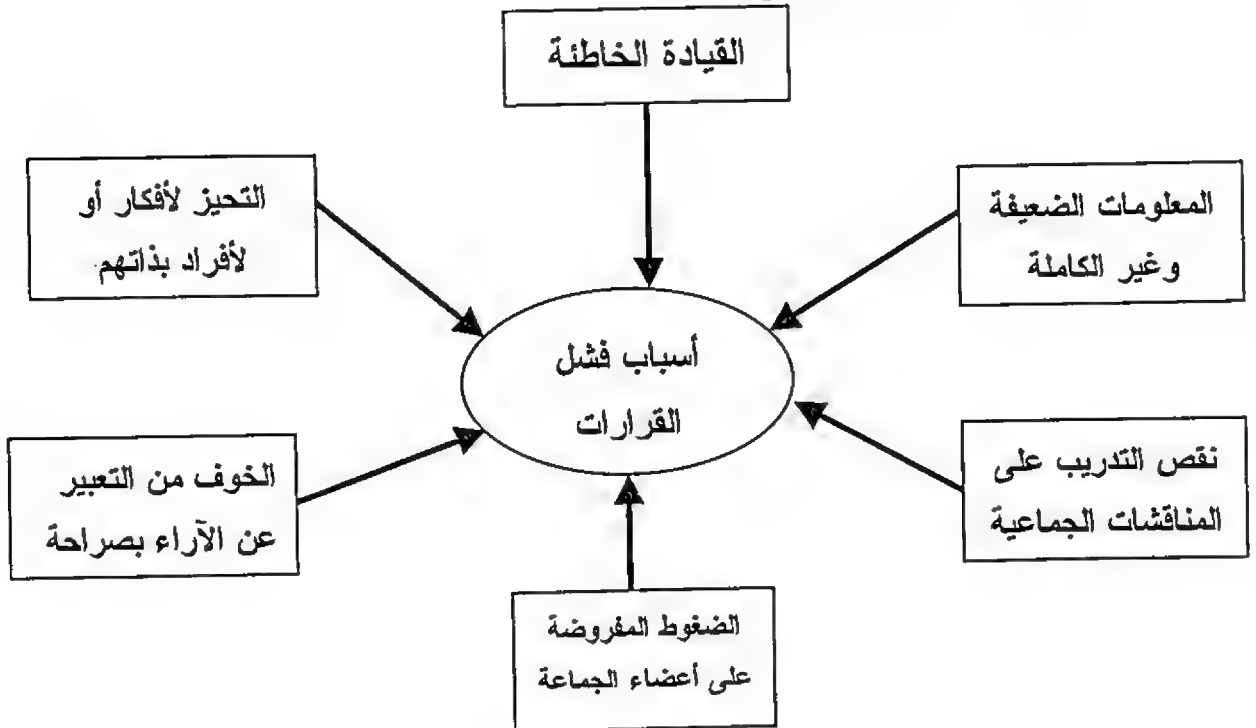
1. توافر الخبرة والمعرفة لدى المرؤوسين.
 2. ثقة القائد في جدوى مشاركة المرؤوسين له، حتى تنتج المشاركة أثراً إيجابية فلا بد أن يعززها إعتقاد القائد في فعالية مشاركة مرؤوسيه، فعلى القائد أن ينقل إلى مرؤوسيه ثقته في خبرتهم وقدراتهم على المبادرة والابتكار.
 3. ألا يُصنع القرار تحت ضغط السرعة وضيق الوقت، فالبطء النسبي الذي تتصف به القرارات الجماعية تجعل المشاركة أكثر مناسبة.
 4. رغبة المرؤوسين والرؤساء في المشاركة: أي أن يتوافر لدى الطرفين الإستعداد النفسي للمشاركة، وبذل الوقت والاهتمام اللازمين لها.
 5. مهارة القائد في استخدام أساليب المشاركة: يتطلب استخدام أساليب المشاركة توافر مهارات خاصة لدى القائد، مثل مهارات تشخيص المواقف التي تتطلب المشاركة وتحديد مستوى المشاركة المناسب، وكيفية الحصول على مشاركة فعالة.
 6. الشروط المتعلقة بالنواحي التنظيمية والإجرائية: لكي تنجح المشاركة يجب أن تصبح وظيفة معترف بها رسمياً في التنظيم ولها موقع واضح في القوانين والأنظمة وفي الهيكل التنظيمي.
 7. تكاليف المشاركة: في أي تنظيم يجب الموازنة بين تكاليف المشاركة من حيث الوقت، فقد تحتاج المشاركة إلى وقت وإهتمام وتؤدي إلى بطء في إتخاذ القرارات والتأخير في بعض القرارات قد يكون باهض الثمن.
- وأضاف بدر (1987) أن خصائص المشكلة التي يتخذ قرار بشأنها في مجموعة هي:

1. أن تكون المشكلة محددة.

2. وجود عدة حلول للمشكلة.
3. وجود عدة آراء وإتجاهات متعددة حول المشكلة.
4. صعوبة الإلمام بجميع جوانب المشكلة من قبل فرد واحد.
5. أن يكون للمشكلة تأثيراً كبيراً على المنظمة.
6. عندما تقع المكافأة أو العقاب على جميع أفراد المجموعة وليس على أفراد منهم.

ومن هنا فالمشكلة التي تحل عن طريق قرار يتخذ بواسطة مجموعة غالباً تكون مشكلة روتينية بسيطة بل مشكلة تحتاج كلها أفكار عديدة ودراسة عميقة وقرار دقيق بدرجة كبيرة.

وبين الصيرفي (2005) أنه في حالة عدم توافر الشروط والمستلزمات الضرورية لنجاح عملية المشاركة فإن العملية سوف تفشل ولن تحقق النتائج المرجوة منها، ويبين الشكل رقم (3) بعض أسباب فشل القرار الجماعي الذي يتم إتخاذها بواسطة أسلوب المشاركة.



شكل رقم (3)

أسباب فشل القرارات الجماعية المعتمدة بواسطة أسلوب المشاركة
(الصيرفي، 2005، ص 105)

2. 2 الدراسات السابقة:

تناولت دراسات عديدة سابقة عربية وأجنبية موضوعي المناخ التنظيمي وإتخاذ القرار سواءاً في المؤسسات التعليمية وغير التعليمية ولكن من الملاحظ وجود نقص واضح في الدراسات التي تتناول العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة المشاركة في إتخاذ القرار في مجال التعليم العالي بوجه خاص، لذا إرتأت الباحثة عرض الدراسات السابقة العربية والأجنبية للمناخ التنظيمي تليها الدراسات السابقة العربية والأجنبية المتعلقة بإتخاذ القرار.

أولاً: الدراسات المتعلقة بالمناخ التنظيمي.

1. الدراسات العربية:

أجرى القريوتي (1994) دراسة بعنوان "المناخ التنظيمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" هدفت إلى التعرف على تقييم أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية للمناخ التنظيمي السائد والذي يشمل الأبعاد التالية (نمط الإتصالات وسياسة التحفيز والعلاقات السائدة بين العاملين في الجامعة أسلوب تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس وفلسفة القيادة، ونمط إتخاذ القرارات وتأثير العاملين فيها)، كما هدفت التعرف على العلاقة بين جوانب المناخ التنظيمي ومجموعة من المتغيرات هي: الجنس والرتبة الأكاديمية والكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس وسنوات الخدمة. وتكونت عينة الدراسة من (716) فرد تم إختيارهم بطريقة طبقية عشوائية، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. تدني نسبة تقييم أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي في الجامعة وبنسبة 49.2%.

2. بينت النتائج أن العوامل التي تساهم في تشكيل الصورة غير المرضية للمناخ التنظيمي تتعلق بسياسات التحفيز بالدرجة الأولى، ونمط الإتصالات بين العاملين والإدارة في الجامعة بالدرجة الثانية.

وفي دراسة عثمانه (1996) بعنوان "تقييم المناخ التنظيمي في جامعة اليرموك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" هدفت الدراسة إلى التعرف على تقييم أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي في جامعة اليرموك، حيث تكونت عينة الدراسة من

(350) عضو هيئة تدريس تم إختيارهم بطريقة طبقية عشوائية من مجتمع الدراسة، وقد طورت الباحثة أداة الدراسة وتضمنت ستة مجالات للمناخ التنظيمي هي (حوافز العمل والأسلوب الإداري والقيادي والعلاقات والاتصالات واتخاذ القرارات والصلاحيات والإجراءات والسياسات والتقدم والنمو المهني).

وقد خلصت الدراسة إلى أن تقييم أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي في جامعة اليرموك هو في الوسط أو فوق الوسط بشكل عام، كما أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقييم أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي تُعزى لمتغير الجنس عدا المجال المتعلق بالسياسات والإجراءات، ومتغير الرتبة الأكاديمية باستثناء مجال التقدم والنمو المهني، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الكلية التي يعمل بها عضو هيئة التدريس، ومتغير الخبرة في التعليم الجامعي.

كما أجرى الشقصي (1999) دراسة بعنوان "نمط المناخ التنظيمي السائد بكلّيات التربية للمعلمين والمعلمات في سلطنة عُمان وعلاقته ببعض المتغيرات المتصلة بعمدائها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"، هدفت الدراسة إلى معرفة نمط المناخ التنظيمي السائد في كليات التربية للمعلمين والمعلمات بسلطنة عُمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ثم التعرف على إختلاف هذا النمط بإختلاف جنس طلبة الكلية، والخبرة الإدارية، والتخصص الأكاديمي والنمط القيادي لعميد الكلية.

تكونت عينة الدراسة من (283) عضو من أعضاء هيئة التدريس و(6) عمداء وقد استخدم الباحث أداة لقياس المناخ التنظيمي، ومقياساً لقياس النمط القيادي وخلصت الدراسة إلى وجود مناخ تنظيمي إيجابي يسود كليات التربية للمعلمين والمعلمات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على جميع الأبعاد الممثلة للمناخ التنظيمي.

كما قام عابدين وأبو سمره (2001) دراسة هدفت التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة القدس للمناخ التنظيمي السائد فيها، وكذلك الكشف عن أثر متغيرات الجنس ونوع الكلية والرتبة الأكاديمية، وسنوات الخبرة على تصورات أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي، تكونت عينة الدراسة من (182)

عضو هيئة تدريس، استخدم الباحثان استبانة العثامنة (1996) لقياس المناخ التنظيمي في جامعة اليرموك.

أظهرت نتائج الدراسة تدني مستوى تقديرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة للمناخ التنظيمي بشكل عام، كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي للمتغيرات (الجنس ولصالح الإنث)، و(نوع الكلية لصالح الكليات الأدبية) و(الرتبة الأكاديمية لصالح رتبة أستاذ) و(سنوات الخبرة لصالح من نقل خبرته عن خمس سنوات).

أما دراسة البشائرة (2003) هدفت التعرف على أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية وبيان أثر كل من الجامعة والوحدة التي يعمل بها الموظف والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي، تكونت عينة الدراسة من (314) موظف من جامعتي آل البيت وجامعة جرش الأهلية تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية.

وقد استخدم الباحث استبانة لتقييم المناخ التنظيمي، واستبانة لقياس الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين، وخلصت الدراسة أن المناخ التنظيمي السلبى يمثل الصفة الغالبة لدى عينة الدراسة، وأن درجة الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية كانت متوسطة على جميع مجالات الرضا الوظيفي، كما دلت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المناخ التنظيمي على مقياس الرضا الوظيفي، ومتغير المؤهل العلمي ومتغير الجامعة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الوحدة التي يعمل بها الموظف على مقياس الرضا الوظيفي.

وأجرى (شديفات، 2003) دراسة بعنوان "أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية" هدفت التعرف على تقييم الموظفين الإداريين للمناخ التنظيمي السائد في كل جامعة من جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية، وما هي درجة الرضا الوظيفي لدى الموظفين عن المناخ التنظيمي، وهل تختلف درجة رضاهم باختلاف المتغيرات (الجامعة والوحدة التي يعمل بها والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي)، وتكونت عينة

الدراسة من (413) موظفاً، منهم (226) موظفاً في جامعة آل البيت، و(88) موظفاً في جامعة جرش الأهلية تم إختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة طور الباحث أداة الدراسة المكونة من قسمين إستبانة تقييم المناخ التنظيمي وتتضمن (36) فقرة، وإستبانة لقياس الرضا الوظيفي وتتضمن (60) فقرة.

وتوصلت الدراسة إلى تدني مستوى تقديرات الموظفين في الجامعة للمناخ التنظيمي السائد ودرجة الرضا الوظيفي لدى الموظفين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية كانت متوسطة على جميع مجالات الرضا الوظيفي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي والمؤهل العلمي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجامعة على مقياس الرضا الوظيفي.

وفي دراسة الزعارير (2004) بعنوان "تقييم إتجاهات العاملين نحو المناخ التنظيمي في الجامعات الأردنية العامة والخاصة" هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين الإداريين في الجامعات الأردنية العامة والخاصة نحو المناخ التنظيمي في الجامعات العامة والمناخ التنظيمي في الجامعات الخاصة، والتعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية (الجنس والمؤهل العلمي والخبرة والراتب والمسمى الوظيفي ونوع الجامعة) على إتجاهات العاملين نحو المناخ التنظيمي، تكونت عينة الدراسة من (360) موظفاً إدارياً تم اختيارهم عشوائياً، وخلصت الدراسة أن اتجاهات العاملين الإداريين في الجامعات الأردنية العامة والخاصة كانت إيجابية نحو المناخ التنظيمي مع ميل بسيط لصالح الجامعات العامة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية للمتغيرات (الراتب والمسمى الوظيفي ونوع الجامعة) بالنسبة لإتجاهات العاملين الإداريين نحو المناخ التنظيمي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير الجنس ومجال إتخاذ القرارات الإدارية.

2. الدراسات الأجنبية:

وقام موران (Moran,1985) بدراسة بعنوان "المناخ التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي- تحديد البنية والأبعاد النظرية"، هدفت الدراسة إلى تحليل بيئة المناخ التنظيمي في مؤسسات التعليم العالي، وبيان تصورات أعضاء هيئة التدريس والإداريين حول المناخ التنظيمي السائد.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. تصورات الإداريين حول المناخ التنظيمي أكثر إيجابية من تصورات أعضاء هيئة التدريس.
 2. هناك أثر واضح للمناخ التنظيمي على مستوى التنظيم، فالمناخ يميز المؤسسات بعضها عن البعض الآخر.
 3. في المؤسسات ذات المناخ الإيجابي هناك مستويات أفضل للأداء، وتركيز على تحقيق الأهداف بفعالية مقارنة بالمؤسسات ذات المناخ السلبي.
- أما دراسة دمكبا (Dimkpa, 1991) بعنوان "المناخ التنظيمي وأثره على الرضا الوظيفي والقناعة بالعمل لدى مديري المدارس- دراسة مقارنة بين المدرء البيض والزنوج"، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي ومدى القناعة بالعمل لدى المديري البيض والزنوج، تكونت عينة الدراسة من (124) مديراً، إستخدم الباحث إستبانة لتوين وسترنجر (Litwin و Stringer) للمناخ التنظيمي والذي شمل (9 فقرات)، وأداة توقعات العمل وشملت (5 فقرات)، وأداة الرضا عن العمل (3 فقرات)، ومقياس القناعة العامة وشمل (3 فقرات)، وخلصت الدراسة لعدة نتائج:
1. توقعات العمل لمديري مدارس الزنوج أقل بشكل دال من مديري مدارس البيض.
 2. الرضا عن العمل لدى مديري مدارس الزنوج أقل بالنسبة لمديري مدارس البيض.
- وفي دراسة ميزيل (Mizelle, 1991) بعنوان "العلاقة بين المناخ التنظيمي والقدرة على ضبط الطلبة في المدارس الثانوية العامة"، هدفت الدراسة لفحص العلاقة بين المناخ التنظيمي وضبط الطلبة من وجهة نظر المعلمين والطلبة، تكونت عينة الدراسة من (232) معلماً و(2322) طالباً في سبع مدارس عامة، إستخدم الباحث أداتين للدراسة هما: مقياس (OCDQ) للمناخ التنظيمي من وجهة نظر المعلمين، ومقياس (PCI) لضبط سلوك التلاميذ، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:
1. يؤثر المناخ على مخرجات المعلمين والطلبة، بما فيه ضبط السلوك.

2. المدارس ذات المناخ المفتوح أكثر إنسانية لضبط الطلبة مقارنة بالمناخ المغلق.

أما دراسة أولتينين (Alltounian, 1992) بعنوان "العلاقة بين المناخ المدرسي والرضا الوظيفي للمعلمين في مدارس كاليفورنيا الجنوبية"، هدفت الدراسة التعرف إلى العلاقة بين المناخ المدرسي والرضا الوظيفي من وجهة نظر المعلمين في مدارس كاليفورنيا الجنوبية.

وقد تكونت الدراسة من (10) مدارس متوسطة في جنوب كاليفورنيا أستخدم الباحث أداة لقياس المناخ التنظيمي شملت الأبعاد التالية: (أعباء العمل والضبط الإداري والبنية التحتية)، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

1. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد المناخ التنظيمي السابقة على الرضا الوظيفي للمعلمين.

2. وجود علاقة إيجابية قوية بين أبعاد المناخ التنظيمي السابقة والرضا الوظيفي للمعلمين في مدارس كاليفورنيا.

كما أجرى بيلر (Biller, 1994) دراسة هدفت إلى "معرفة العلاقة بين القيادة التصورية والمناخ التنظيمي لدى مديري المدارس الابتدائية ومديري الأعمال في مصانع شمال شرق تينسي"، حيث حاولت الدراسة كشف العلاقة ما بين القيادة التصورية والمناخ التنظيمي لدى المديرين في المدارس أو في المصانع، تكونت عينة الدراسة من (410) مدير مدرسة ابتدائية، و(111) من مديري المصانع، وخلصت الدراسة إلى وجود تقارب في اتجاهات مديري المدارس و مديري المصانع نحو تقدير العلاقة بين القيادة والمناخ التنظيمي ككل، وتوصل الباحث إلى ضرورة توثيق التعاون ما بين مديري المدارس و مديري المصانع لتدعيم وتعزيز القيادة التصورية لتدعيم المناخ السليم.

أما دراسة جنسن (Jensen, 1996) فقد هدفت إلى تفحص العلاقة بين القيادة المتحولة والمناخ المدرسي في المدارس الابتدائية في غرب ميتشجان، وقد تكونت عينة الدراسة من (249) معلماً في (18) مدرسة، إستخدم الباحث أداة لقياس المناخ

التنظيمي وأداة لقياس نمط القيادة المتحولة، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين السلوك القيادي المتحول والمناخ المدرسي بشكل عام.

في دراسة قام بها توران (Turan, 1998) بعنوان "المناخ التنظيمي والالتزام التنظيمي في المدارس الثانوية"، هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين المناخ التنظيمي والالتزام التنظيمي للمعلمين في المدارس الثانوية بتركيا، وكانت الدراسة تهدف على نحو أخص تحديد قوة العلاقة بين كل بعد من أبعاد المناخ التنظيمي (سلوك المدير الداعم، وسلوك المعلم الملتزم، وسلوك الموجه، وسلوك المعلم المحبط، وسلوك المعلم الودود)، تكونت عينة الدراسة من (199) معلماً في (40) مدرسة ثانوية عامة، وخلصت إلى وجود علاقة بين المناخ التنظيمي للمدرسة، والالتزام التنظيمي للمعلمين.

2.2.2 ملخص الدراسات السابقة للمناخ التنظيمي:

لقد تناولت الدراسات السابقة العربية والأجنبية في مجملها تقييم المناخ التنظيمي في المؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات العامة والخاصة، وقد هدفت معظم الدراسات العربية تقييم المناخ التنظيمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العامة كدراسة (القريوتي، 1994) في الجامعة الأردنية، ودراسة (عثامنة، 1996) في جامعة اليرموك، ودراسة عابدين وأبو سمره (2001) أما دراسة (الشقصي، 1999) فقد تناولت نمط المناخ التنظيمي السائد في كليات التربية للمعلمين والمعلمات في سلطنة عُمان.

بينما اتفقت كل من دراسة (شديفات، 2003) و(الزعارير، 2004) على تقييم المناخ التنظيمي في الجامعات العامة والخاصة كدراسة مقارنة، حيث تناولت دراسة (شديفات، 2003) معرفة أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش، في حين تناولت دراسة (الزعارير، 2004) تقييم المناخ التنظيمي في الجامعات الأردنية العامة والخاصة - كدراسة مقارنة - من وجهة نظر الإداريين، بينما ركزت دراسة البشايرة (2003) على معرفة أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية من وجهة نظر الموظفين الإداريين، بينما ركزت

دراسة البشائرة (2003) على معرفة أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية من وجهة نظر الموظفين الإداريين.

أما فيما يتعلق بتأثير المتغيرات الديمغرافية (كالنوع الاجتماعي، الخبرة، المؤهل) فانفتحت أغلب الدراسات في تناول أثر تلك المتغيرات على تقييم المناخ التنظيمي من وجهة نظر العاملين في المؤسسات التعليمية كدراسة (عثامنة، 1996) و(عابدين، 2001) و(البشائرة، 2003) و(الشقصي، 2004) ودراسة (الزعارير، 2004). بينما انفتحت دراسة (القريوتي، 1994) و(شديفات، 2003) و(عابدين، 2001) و(البشائرة، 2003) في تناول متغيرات ديمغرافية أخرى، كمتغير الكلية في دراسة (القريوتي، 1994) و(عابدين، 2001)، ومتغير الجامعة والوحدة التي يعمل بها الموظف الإداري في الجامعة، والمسمى الوظيفي كدراسة (شديفات، 2003) ودراسة (البشائرة، 2003)، كما تناولت الدراسات السابقة أبعاد مختلفة للمناخ التنظيمي كدراسة (القريوتي، 1994) و(عثامنة، 1996).

وإستعرضت الدراسات الأجنبية كدراسة (Moran, 1985) المناخ في مؤسسات التعليم العالي، بينما ركزت دراسة (Mizell, 1991) على معرفة العلاقة بين المناخ التنظيمي والقدرة على ضبط الطلبة في المدارس الثانوية من وجهة نظر المعلمين والطلبة في حين ركزت دراسة (Altounian, 1992) على معرفة العلاقة بين المناخ المدرسي والقناعة بالعمل لدى المعلمين في المدارس، وتطرقّت دراسة كل من (Biller, 1994) و(Jensen, 1996) لمعرفة العلاقة بين القيادة والمناخ التنظيمي في المدارس الابتدائية، بينما ركزت دراسة (Turan, 1998) على معرفة العلاقة بين المناخ التنظيمي والإلتزام التنظيمي للمعلمين في المدارس الثانوية، وبينت الدراسة وجود علاقة بين المناخ التنظيمي للمدرسة والإلتزام التنظيمي للمعلمين وبينت دراسة (Dimpka, 1991) أثراً واضحاً للمناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي عن العمل لدى العاملين، بينما وجدت دراسة بيلر (Biller, 1994) وجنس (Jensen, 1996) تأثير السلوك القيادي على المناخ التنظيمي ككل.

وفي ضوء ما سبق تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في الهدف الرئيسي وهو معرفة وتقييم المناخ التنظيمي بأبعاده المختلفة في المؤسسات التعليمية، فالمناخ التنظيمي بأبعاده المختلفة له تأثير واضح على درجة الرضا الوظيفي للعاملين مما ينعكس على تحقيق المؤسسات التعليمية لأهدافها بكفاءة وفاعلية.

بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في دراستها العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية بوجه خاص، حيث لم تتطرق أي دراسة عربية أو أجنبية لدراسة هذه العلاقة.

3. 2. 2 الدراسات المتعلقة بالمشاركة بإتخاذ القرار.

1. الدراسات العربية:

أجرت الدجاني (1988) دراسة بعنوان "العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي وبين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار بكلّيات المجتمع في الأردن"، هدفت إلى التعرف على العلاقة بين متغيرات المناخ التنظيمي وبين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار، تكونت عينة الدراسة من (400) معلم ومعلمة في كليات المجتمع الذين يدرّسون المهن التعليمية، إستخدمت الباحثة إستبانة وصف المناخ التنظيمي لهالبن (Halpin)، وأداة تقيس مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار لجاري أدلسن (Garyadelsan) وقد أظهرت النتائج أن أكثر المتغيرات المستقلة تأثيراً على مشاركة المعلمين في إتخاذ القرار هما متغيرا الروح المعنوية للمعلمين والبعد السلبي إنعزال المدير، وباقي المتغيرات ذات تأثير متفاوت دال إحصائياً، ووجود علاقة إيجابية بين المرح والمودة وبين كل من مقياس المشاركة الكلي والتنظيم وممارسات الموظفين، كما دلت الدراسة على عدم وجود أية علاقة بين المتغيرات المستقلة "الجنس، المؤهل العلمي والخبرة" على مقياس المشاركة.

وفي دراسة قام بها العقلة (1990) بعنوان "تأثير مستوى مشاركة المعلمين للمديرين في إتخاذ القرارات المدرسية في الرضا الوظيفي عند المعلمين"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير مستوى مشاركة المعلمين للمديرين في إتخاذ

القرارات المدرسية في رضا المعلمين الوظيفي، وبيان أثر كل من الجنس، والخبرة التعليمية للمعلمين في رضاهم الوظيفي، تكونت عينة الدراسة من (420) معلماً ومعلمة تم إختيارهم بطريقة عشوائية، ولتحقيق هدف الدراسة طور الباحث أداة لقياس الرضا الوظيفي، وأداة لقياس مستوى مشاركة المعلمين في إتخاذ القرارات، وتوصل الباحث لعدة نتائج كما يلي:

1. وجود علاقة إيجابية وقوية بين مستوى مشاركة المعلمين للمديرين في إتخاذ القرارات، والرضا الوظيفي للمعلمين، وهذه العلاقة قوية وعالية جداً بين القرارات المتعلقة بالطلبة، والمعلمين وبين الرضا الوظيفي عند المعلمين، ومتدنية بين القرارات المتعلقة بالمرافق المدرسية والأمور المالية وبين الرضا الوظيفي عند المعلمين.

2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المعلمين على مقياس الرضا الوظيفي تُعزى إلى خبرة المعلمين في التدريس، ولا للتفاعل بين خبرة المعلمين وجنسهم.

3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المعلمين على مقياس الرضاء الوظيفي تُعزى إلى مشاركة المعلمين للمديرين في إتخاذ القرارات المدرسية، تُعزى إلى متغير جنس المعلم.

وقد أجرى العمري (1990) دراسة بعنوان "معوقات إتخاذ القرارات المدرسية وعلاقتها بالروح المعنوية عند معلمي المدارس الثانوية في الأردن" هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين معوقات إتخاذ القرارات المدرسية والروح المعنوية عند المعلمين، وبيان أثر كل من الجنس والخبرة في التدريس للمعلمين على روحهم المعنوية في ضوء مستويات معوقات إتخاذ القرارات المدرسية، وقد تكونت عينة الدراسة من (401) معلم ومعلمة تم إختيارهم عشوائياً، وقام الباحث بتطوير استبانتين، الأولى لقياس معوقات إتخاذ القرارات المدرسية، والثانية لقياس الروح المعنوية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. وجود علاقة سلبية متوسطة بين معوقات إتخاذ القرارات المدرسية والروح المعنوية عند المعلمين.

2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المعلمين على مقياس الروح المعنوية تُعزى إلى معوقات إتخاذ القرارات المدرسية، ومتغير خبرة المعلمين في التدريس لصالح ذوي الخبرة الطويلة من المعلمين ومتغير جنس المعلمين.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات المعلمين على مقياس الروح المعنوية تُعزى إلى التفاعل بين المعوقات والجنس، وبين المعوقات والخبرة.

وقام أبو الكشك (1992) بدراسة بعنوان "عملية تفويض إتخاذ القرارات الإدارية في كليات المجتمع الحكومية والخاصة في الأردن" وقد هدف من خلال هذه الدراسة التعرف على واقع ممارسات عمداء كليات المجتمع الحكومية والخاصة في الأردن لعملية تفويض إتخاذ القرارات الإدارية في المجال الأكاديمي وشؤون الطلبة، والمجال الإداري والشؤون المالية وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع الإداريين وأعضاء هيئات التدريس والفنيين في كليات المجتمع الحكومية والخاصة، ثم إختيارهم عشوائياً، وقام الباحث بتطوير إستبانة مكونة من (77) فقرة موزعة على المجالين: المجال الأكاديمي وشؤون الطلبة، والمجال الإداري والشؤون المالية، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج:

1. وجود فروق ذات دلالة إحصائية، بين عمداء كليات المجتمع الحكومية وعمداء كليات المجتمع الخاصة في عملية تفويض إتخاذ القرارات الإدارية في المجالين الرئيسيين لصالح عمداء كليات المجتمع الخاصة.
2. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عمداء كليات المجتمع الصغيرة الحجم وعمداء كليات المجتمع المتوسطة الحجم في عملية تفويض إتخاذ القرارات الإدارية في المجال الأكاديمي وشؤون الطلبة والمجال الإداري والشؤون المالية، لصالح عمداء كليات المجتمع المتوسطة.
3. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عمداء كليات المجتمع الصغيرة الحجم وعمداء كليات المجتمع الكبيرة الحجم في عملية تفويض إتخاذ القرارات

الإدارية لصالح عمداء كليات المجتمع الكبيرة الحجم في المجال الإداري والشؤون المالية.

4. كما دلت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عمداء كليات المجتمع الخاصة الكبيرة الحجم، وعمداء كلية المجتمع الحكومية الكبيرة الحجم في عملية تفويض اتخاذ القرارات الإدارية في المجالين الرئيسيين لصالح عمداء كليات المجتمع الخاصة الكبيرة الحجم.

كما أجرى عكور (1995) دراسة بعنوان "تطوير نموذج لعملية اتخاذ القرارات في كليات المجتمع في الأردن" هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج لعملية اتخاذ القرارات الإدارية في كليات المجتمع الأردنية لمساعدة صانعي القرارات في كليات المجتمع لإتخاذ قرارات تربوية رشيدة، ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحث إستبانه تكونت من (66) فقرة موزعة على سبعة أبعاد تتعلق بعملية إتخاذ القرارات، ولقد توصلت الدراسة إلى عدم تطبيق نظام اللامركزية في إتخاذ القرارات في كليات المجتمع الأردنية، كما دلت إلى إفتقار الكليات إلى مراكز للمعلومات للإستعانة بها عند إتخاذ القرارات، وعدم إعتداد الأسلوب العلمي كأداة يمكن الإستعانة بها في عملية إتخاذ القرارات، وإقتراح نموذج لعملية إتخاذ القرارات في كليات المجتمع وأوصى الباحث وزارة التعليم العالي بضرورة إستخدام النموذج المقترح في عملية إتخاذ القرارات في كليات المجتمع الأردنية من قبل عمداء الكليات.

أما دراسة الحوسني (1999) بعنوان "الضغوط الإجتماعية المؤثرة في القرار الإداري التربوي بسلطنة عُمان"، هدفت الدراسة إلى معرفة مصادر الضغوط الإجتماعية التي يتأثر بها متخذ القرار الإداري التربوي في سلطنة عُمان، وقد تكونت عينة الدراسة من (126) فرداً من المديرين العاملين ومديري الدوائر ونوابهم في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان، إستخدم الباحث أداة تقيس أثر مصادر الضغوط الاجتماعية ومجالات إتخاذ القرار الإداري التربوي التي تتأثر بتلك المصادر. وقد أشارت الدراسة لعدة نتائج هي:

1. أن أعلى درجة لتأثر متخذ القرار الإداري التربوي بمعيار الضغوط الاجتماعية كانت أقل من المتوسط، وأن أعلى خمسة مصادر للضغوط

الاجتماعية التي يتأثر بها متخذ القرار الإداري التربوي هي: المسؤولون المباشرون في العمل، أولياء أمور الطلبة، الحالات الإنسانية الخاصة، زملاء العمل، الشيوخ والرشداء، بينما كانت أدنى خمسة مصادر للضغوط الاجتماعية هي: أصحاب ومديرو مؤسسات القطاع الخاص، وسائل الإعلام المختلفة، الأزواج والأبناء، أهل وأقارب وجيران متخذ القرار الإداري التربوي.

2. كما أشارت النتائج إلى أن أعلى درجة لتأثر مجالات إتخاذ القرار الإداري التربوي بمصادر الضغوط الاجتماعية كانت أعلى من المتوسط في مجالات: توفير المواصلات، تنقلات المعلمين، والترقيات المالية للعاملين في التعليم، بينما كانت أدنى خمسة مجالات لإتخاذ القرار الإداري تأثراً بمصادر الضغوط الاجتماعية هي: تسمية المدارس الجديدة، إشراف وتنفيذ الأنشطة المدرسية من قبل المعلمين، ومناقصات توريد أدوات مكتبية للمدارس، وإنهاء عقود العاملين غير العُمانيين.

3. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة تأثر متخذ القرار الإداري في سلطنة عُمان بمصادر الضغوط الاجتماعية تُعزى للمستوى الوظيفي، وإختلاف مكان العمل، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية لمتخذ القرار الإداري.

وفي دراسة قام بها الحوامدة والكساسبة (2000) بعنوان "أثر الثقة التنظيمية والمشاركة في صنع القرارات على رضا أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة" هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الثقة التنظيمية ودرجة الملاءمة بين المشاركة المدركة والمرغوبة في صنع القرارات على رضا أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة ولتحقيق أهداف الدراسة طور الباحثان إستبانة تم توزيعها على مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (370) عضو من أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الثقة التنظيمية ورضا أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الإنسجام بين المشاركة المدركة والمرغوبة والرضا، كما دلت الدراسة على وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات هيئة التدريس في جامعة مؤتة حول الثقة التنظيمية تُعزى لمتغيرات (العمر، سنوات الخدمة خارج الجامعة) ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة حول درجة الإنسجام بين المشاركة المدركة والمرغوبة تُعزى لمتغيرات (الجنس، الرتبة الأكاديمية، والعمل الإداري).

وأجرى المقدادي (2003) دراسة بعنوان "أثر بعض أبعاد المناخ التنظيمي على المشاركة في صنع القرار الإداري- البنك الأهلي الأردني كحالة دراسية"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر بعض أبعاد المناخ التنظيمي للبنك الأهلي الأردني والمتمثلة بالقيادة، والاتصال، وإدارة الصراع، وسمات القرارات الإدارية، وتصميم العمل والرسمية على درجة المشاركة في صنع القرار الإداري، تكونت عينة الدراسة من (146) موظف فرع، و(100) موظف وحدة إدارية، و(69) مدير وطور الباحث استبانة شملت كافة أبعاد الدراسة، وخلصت الدراسة إلى أن المناخ التنظيمي لمجموعة المدراء أكثر ايجابية من مجموعة الموظفين، كما أن المناخ التنظيمي لموظفي الوحدات الإدارية على بعدي القيادة والاتصال أكثر إيجابية من موظفي الفروع، كما بينت النتائج أن أبعاد المناخ التنظيمي في البنك الأهلي الأردني والمتمثلة بالقيادة والاتصال، وتجنب الصراع، والتوجه نحو الصراع، وتصميم العمل تؤثر إيجابياً على الدرجة العامة للمشاركة، كما أن سمات القرارات الإدارية في البنك الأهلي الأردني والمتمثلة بجودة القرار، وتوفير المعلومات لصانع القرار، ودرجة هيكلية القرار، وقبول القرار وأهمية القرار للمرؤوسين، تؤثر إيجابياً على الدرجة العامة للمشاركة.

2. الدراسات الأجنبية:

أجرى إنجرام (Ingram,1993) دراسة بعنوان "تحليل فعالية أنماط إتخاذ القرار في أنظمة كليات المجتمع"، وقد هدفت إلى التعرف على سلطة إتخاذ القرار في الكليات، وفحص نمط إتخاذ القرارات في القضايا الأكاديمية، والإدارية، والتوظيف، تكونت عينة الدراسة من المديرين التنفيذيين في الكليات الأهلية

الرسمية، وقد تبين أن عملية اتخاذ القرارات تتركز على المستوى المحلي بالمقارنة مع القرارات الأكاديمية أو الإدارية.

وفي دراسة نندوزي (Nnadozie, 1994) بعنوان "العلاقة بين ثقافة المدرسة والمشاركة في صنع القرار ودرجة الرضا الوظيفي للمعلمين"، هدفت الدراسة الكشف عن العلاقة بين مناخ وثقافة المدرسة ومدى مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية وأثر ذلك على الرضا الوظيفي عن العمل، وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات (الجنس، مدة الخبرة، مستوى التعليم، العرق) لمشاركة المعلمين في عملية اتخاذ القرار وأثر ذلك على الرضا الوظيفي لديهم.

دلت نتائج الدراسة على تأثير ثقافة المدرسة والعوائق البيروقراطية على مستوى مشاركة المعلمين في اتخاذ القرار مما يؤثر على الرضا الوظيفي عن العمل، كما دلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة السابقة على درجة الرضا عن العمل لدى المعلمين في المدارس.

كما أجرى نيكولاس (Nichols, 1994) دراسة بعنوان "مدى إدراك مدراء المدارس الابتدائية لمشاركة المعلمين في القيادة واتخاذ القرارات"، هدفت الدراسة إلى التعرف على وجهة نظر مديري المدارس حول مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية ومدى رغبة المدراء بتوفير المناخ التنظيمي الجيد لإشراك المعلمين في القيادة.

وقد تكونت عينة الدراسة من ثماني مديري مدرسة، وقد دلت النتائج على وجود علاقة إيجابية بين المدراء والمعلمين عند مشاركة المعلمين في المواقف القيادية كما دلت النتائج إلى إهتمام المعلمين بقضايا وحاجات المدرسة ككل عند توفير مناخ تنظيمي جيد يتيح الفرصة لديهم للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات.

وفي دراسة قام بها ديمير (Dimare, 1996) هدفت التعرف على مدى إدراك معلمي ومدراء المدارس الابتدائية الحكومية لعملية اتخاذ القرار الخاصة بتطبيق التكنولوجيا المعرفية في المناهج، طبق الباحث نموذج جينس 1989، Janis لقياس المشاركة في اتخاذ القرار في ثلاث مدارس ابتدائية، وقد تضمنت إجراءات الدراسة التعرف على مدى رغبة المعلمين ومدراء المدارس الإجابة على فقرات الاستبانة،

ومعرفة مستويات المدارس المشاركة في الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى تركيز عملية إتخاذ للسلطات العليا من خلال إعطاء المدراء الحرية لإضافة أو حذف أية معلومات مرتبطة بالمنهاج، كما بينت النتائج أن مدى مشاركة المعلمين في إتخاذ قرارات المناهج تتحدد باستخدام المعلومات المعرفية المقررة من المدراء، كما أشار المعلمين لعدة معيقات لمشاركتهم في إتخاذ القرارات منها: عامل الوقت، الدعم المادي، عدم تزويدهم بالمعرفة الكافية لإتخاذ القرارات السليمة.

وفي دراسة قام بها فان وفان (Van. p & Van.D, 1999) بعنوان "العلاقة بين المشاركة في إتخاذ القرارات والسلوك التنظيمي"، هدفت إلى معرفة أثر عملية المشاركة في إتخاذ القرار على السلوك التنظيمي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مدى المشاركة بإتخاذ القرارات والتفويض التنظيمي.
2. وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المشاركة في إتخاذ القرار والدعم من قادة المنظمات.
3. لا يوجد علاقة بين التفويض والسلوك التنظيمي.

أما دراسة كييلي (Keeley, 2004) بعنوان "البحث المؤسسي ودور إدارة المعرفة في تحسين عملية تخطيط وإتخاذ القرارات في مؤسسات التعليم العالي"، هدفت الدراسة إلى فحص دور البحث المؤسسي في مؤسسات التعليم العالي ودور الإدارة المعرفية في تخطيط وإتخاذ القرارات السليمة في المنظمات، تكونت عينة الدراسة من (450) موظف في مؤسسات التعليم العالي إختيروا عشوائياً، تم إستعادة (177) استبانة، وبلغت نسبة الاستجابة (39.30%) وقد توصلت الدراسة إلى تأثير الإدارة المعرفية في التعليم العالي في التخطيط لإتخاذ القرارات السليمة، كما دلت النتائج أن وظيفة البحث المؤسسي تتضح من خلال إستخدام المعرفة الضمنية والواضحة من خلال مشاركة جميع الأفراد في إتخاذ القرارات مما يدعم المعلومات بين الأفراد ويزيد من الواقعية والثقة التنظيمية وبينت النتائج وجود علاقة قوية بين الفعالية التنظيمية وإستخدام برامج لتدعيم الإدارة المعرفية، وأوصى الباحث إلى

ضرورة تزويد مؤسسات التعليم العالي بأنظمة وقوانين تدعم مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات لتحسين عملية التخطيط واتخاذ القرارات الفعالة.

وقام جنترى (Gentry, 2005) بدراسة بعنوان "استخدام البيانات المعرفية المساندة لعملية اتخاذ القرارات في مدارس أوكلاهوما الابتدائية"، هدفت الدراسة لتحسين العملية التعليمية من خلال استخدام البيانات التي تدعم عملية اتخاذ القرارات من قبل مدراء المدارس، تكونت عينة الدراسة من ستة مدراء مدرسة ابتدائية في أوكلاهوما، تضمنت أداة الدراسة الهدف من جمع البيانات المساهمة في اتخاذ القرار وعمليات جمع البيانات لاتخاذ القرار السليم، والخصائص المحددة للبيانات المهمة في اتخاذ القرارات، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عوامل داخلية وخارجية تساهم في عملية استخدام البيانات لاتخاذ القرار الفعال، وأن أهم عامل يؤثر على القرارات التعليمية المرتبطة بحاجات الطلاب المختلفة هي بيانات الحاسوب المقدمة من قبل متخذي القرار، كما بينت النتائج أن البيانات التقنية تزود معلومات إضافية للمدراء للمساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المدرسية السليمة.

4. 2. 2 ملخص الدراسات السابقة لاتخاذ القرار:

تناولت بعض الدراسات السابقة عملية اتخاذ القرارات الإدارية في كليات المجتمع كدراسة (الدجاني، 1988) و(أبو الكشك، 2002) و(عكور، 1995)، بينما تناولت دراسة (الحوامدة والكساسبة، 2002) أثر الثقة التنظيمية والمشاركة في صنع القرارات على رضا أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، بينما ركزت دراسة (العقلة، 1990) على مشاركة المعلمين للمديرين في اتخاذ القرارات المدرسية في الرضا الوظيفي للمعلمين، وبينت دراسة (العمرى، 1990) أهم معوقات اتخاذ القرارات المدرسية، وعلاقتها بالروح المعنوية لدى معلمي المدارس الثانوية، أما دراسة (الحوسني، 1990) فوضحت مصادر الضغوط الاجتماعية المؤثرة في القرار الإداري التربوي في سلطنة عُمان، كما بينت دراسة (المقادى، 2003) أثر بعض أبعاد المناخ التنظيمي على المشاركة في صنع القرارات الإدارية.

يتضح مما سبق أن مجمل الدراسات السابقة العربية ركزت على عملية اتخاذ القرارات في المؤسسات التعليمية كدراسة (الدجاني، 1988) و(العقلة، 1990)

و(الحوسني، 1990) و(أبو الكشك، 1992) و(عكور، 1995) ودراسة (الحوامدة والكساسبة، 2002)، بينما تطرقت دراسة (المقدادي، 2003) لمعرفة أثر بعض أبعاد المناخ التنظيمي على المشاركة في صنع القرار الإداري البنك الأهلي كحالة دراسية وإستعرضت الدراسات السابقة الأجنبية كدراسة (Nnadozie,1994) العلاقة بين مناخ وثقافة المدرسة ومدى مشاركة المعلمين في اتخاذ القرارات المدرسية وأثر ذلك على الرضا الوظيفي عن العمل، بينما ركزت كل من دراسة (Ingram,1993) ودراسة (Keeley,2004) على عملية إتخاذ القرارات في الكليات الرسمية والأهلية ومؤسسات التعليم العالي، بينما ركزت دراسة (Nicholas,1994) على معرفة وجهة نظر مديري المدارس الابتدائية حول السلوك القيادي والمشاركة في إتخاذ القرارات، وهدفت دراسة (Dimare,1996) التعرف على مدى إدراك معلمي ومديري المدارس الابتدائية الحكومية لعملية إتخاذ القرار، ووضحت دراسة فان وفان (Van.p & Van.d, 1999) العلاقة بين المشاركة في إتخاذ القرارات والسلوك التنظيمي، أما دراسة (Gentry,2005) فبينت أهمية استخدام البيانات المعرفية لإتخاذ القرارات السليمة.

في ضوء ما سبق تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة على أهمية إتخاذ القرارات من خلال مشاركة جماعية لضمان تبادل الرأي والتعاون والوصول إلى قرارات أكثر صحة وأبعد عن الخطأ مما يساعد على إتخاذ القرار الرشيد والفعال الذي يحقق الأهداف التربوية المنشودة، بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث ربط المناخ التنظيمي بأبعاده المختلفة بدرجة المشاركة في إتخاذ القرار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كما تم ذكره مسبقاً.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل مجتمع الدراسة والعينة المختارة، ووصفاً لأداة الدراسة وكيفية إعدادها وتطويرها، وخطوات التحقق من صدق الأداة وثباتها، كما يبين إجراءات الدراسة والأسلوب الإحصائي المستخدم لمعالجة البيانات الإحصائية لاستخلاص النتائج.

3. 1 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة أعضاء هيئة التدريس في جامعات إقليم الجنوب (جامعة مؤتة وجامعة الحسين بن طلال وجامعة الطفيلة التقنية) فمنهم برتبة (أستاذ وأستاذ مشارك وأستاذ مساعد ومدرس)، ولقد بلغ عددهم الكلي (620) عضو هيئة تدريس حسب إحصائية شؤون العاملين في الجامعات المذكورة سابقاً، وقد تم توزيع الاستبانات على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم استعادة (575) استبانة، وتم حذف (32) استبانة لأنها غير مكتملة الإجابة، ليصبح عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (543) استبانة، وتشكّل نسبة (87.58%) من مجتمع الدراسة الكلي، والجدول رقم (1) يبين توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المتغيرات الدراسة:

جدول رقم (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الفئات	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	464	85.5%
	أنثى	79	14.5%
نوع الكلية	كليات علمية	307	56.5%
	كليات إنسانية	236	43.5%
مدة الخدمة	5 سنوات فأقل	72	13.3%
	6-10 سنوات	186	34.3%
	11-15 سنة	154	28.4%
	16 سنة فأكثر	131	24.1%
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	39	7.2%
	أستاذ مشارك	121	22.3%
	أستاذ مساعد	238	43.8%
	مدرس	145	26.7%
طبيعة العمل	أكاديمي	429	79%
	أكاديمي + إداري	114	21%

يظهر من الجدول رقم (1) أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا من الذكور، حيث شكلت نسبتهم (85.5%) في حين بلغت نسبة الإناث (14.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

كما ويتضح من الجدول رقم (1) أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا من ينتمون للكليات العلمية، حيث شكلت نسبتهم (56.5%) في حين بلغت نسبة أفراد العينة من الكليات الإنسانية (43.5%) من مجموع أفراد عينة الدراسة.

وبالنسبة لطبيعة العمل فإن غالبية أفراد عينة الدراسة كانوا أكاديميين بنسبة (79%)، في حين بلغت نسبة الذين يشغلون وظائف إدارية بالإضافة إلى عملهم الأكاديمي (21%) من مجموع أفراد عينة الدراسة. وبالنسبة لمتغير الرتبة الأكاديمية لأفراد عينة الدراسة فقد وجد أن (7.2%) منهم برتبة أستاذ، كما وجد أن (22.3%)

منهم برتبة أستاذ مشارك، وممن هم برتبة أستاذ مساعد بنسبة (43.8%)، أما من هم برتبة مدرس فجاءت نسبتهم (26.7%).

أما بما يتعلق بمتغير مدة الخدمة فإن معظم أفراد عينة الدراسة كانوا من ذوي فئة الخدمة (6-10 سنوات) بنسبة (34.3%) بينما كان أقل أفراد عينة الدراسة من ذوي فئة الخدمة (5 سنوات فأقل) وبلغت نسبتهم (13.3%).

3. 2 أداة الدراسة:

قامت الباحثة بإعداد وتطوير أداة الدراسة المتمثلة باستبانة لقياس العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار حيث تم تطوير أداة الدراسة اعتماداً على الأدب النظري المتعلق بقياس العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي وبين درجة مشاركة في اتخاذ القرار، تم الاستفادة من أدوات من الدراسات السابقة ومن أهمها دراسة (القريوتي، 1994)، ودراسة (العثامنة، 1996)، ودراسة (الحوامدة والكساسبه، 2000)، ودراسة (القراله، 2004)، وتتكون الاستبانة من جزئين هما:

الجزء الأول:

ويتضمن المعلومات الشخصية الآتية (النوع الاجتماعي والرتبة الأكاديمية والكلية وطبيعة العمل ومدة الخدمة في الجامعة).

الجزء الثاني:

ويتضمن هذا الجزء (42) فقرة تتضمن أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة المشاركة في اتخاذ القرارات، حيث شملت استبانة أبعاد المناخ التنظيمي (30) فقرة بأبعادها الخمسة، وهي (الأسلوب الإداري والقيادي، العلاقات والاتصالات، اتخاذ القرارات والصلاحيات، الإجراءات والسياسات، التقدم والنمو المهني) وقد تم تدرج الإجابة عن كل فقرة وفق مقياس (ليكرت الخماسي)، وحددت بخمس إجابات هي (تمارس بدرجة كبيرة جداً، تمارس بدرجة كبيرة، تمارس بدرجة متوسطة، تمارس بدرجة قليلة، تمارس بدرجة قليلة جداً)، وشملت استبانة درجة المشاركة في اتخاذ القرار على (12) فقرة وتمثل الدرجات (تتطبق دائماً، تتطبق غالباً، تتطبق أحياناً، تتطبق نادراً، لا تتطبق إطلاقاً) وتتمثل درجات أدوات الدراسة رقمياً

ولكل بُعد من أبعاد الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (4) الآتي:

جدول رقم (3)

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي (كروباخ ألفا) للأداة ككل وكل بُعد من أبعاد الدراسة

البعد	البعد	تسلسل الفقرات	معامل الثبات Test-Retest	Alpha
1	الأسلوب الإداري والقيادي	7-1	0.86	0.83
2	العلاقات والاتصالات	13-8	0.86	0.80
3	اتخاذ القرارات والصلاحيات	19-14	0.85	0.85
4	الإجراءات والسياسات	24-20	0.79	0.87
5	التقدم والنمو المهني	30-25	0.81	0.82
6	أبعاد المناخ التنظيمي	30-1	0.86	0.90
7	المشاركة في اتخاذ القرار	42-31	0.83	0.86
7-1	كافة المتغيرات	42-1	0.91	0.90

يلاحظ من الجدول رقم (4) أنه باستخدام معامل ارتباط بيرسون فإن معامل الثبات للأداة ككل بلغ (0.91) وباستخدام معادلة كرونباخ ألفا α (Cronbach Alpha Equation) فقد جاءت معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة مرتفعة حيث بلغت معامل الثبات لكافة فقرات الأداة ($\alpha = 0.94$) وهي نسبة ثبات عالية لأغراض إجراء الدراسة.

3.5 متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة وتشتمل على:

1. النوع الاجتماعي: وله مستويان (ذكر، أنثى).
2. الكلية: ولها مستويان (علمية، إنسانية).
3. مدة الخدمة في الجامعة: ولها أربعة مستويات (5 سنوات فأقل، 6-10 سنوات، 11-15 سنة، 16 سنة فأكثر)
4. الرتبة الأكاديمية: ولها أربعة مستويات: (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مدرس).

5. طبيعة العمل: ولها مستويان (أكاديمي، أكاديمي-إداري).
 6. أبعاد المناخ التنظيمي (الأسلوب الإداري والفيادي، العلاقات والاتصالات، اتخاذ القرارات والصلاحيات، الإجراءات والسياسات، التقدم والنمو المهني).
- ثانياً : المتغير التابع: ويشتمل على: درجة المشاركة في اتخاذ القرار

3. 6 إجراءات الدراسة:

بعد أن تحققت الباحثة من صدق الأداة وثباتها، قامت بتوزيعها على أفراد العينة بشكل شخصي والبالغ عددهم (620) عضو هيئة تدريس، تم استرجاع (575) استبانة، كما تم استبعاد (32) استبانة نظراً لعدم اكتمالها، وقد بلغ عدد الاستبانات المكتملة (543) استبانة وهي تمثل ما نسبته (87.58%).

3.7 المعالجة الإحصائية

للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي الآتية، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية (Spss.10):

1. للإجابة على السؤال الأول: "هل توجد علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية؟"، تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.

٦٣٣٨٩٨

2. للإجابة على السؤال الثاني: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟" تم حساب اختبارات (T.Test).

3. للإجابة على السؤال الثالث: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية؟" تم حساب تحليل التباين الأحادي (One Way Anova).

4. للإجابة على السؤال الرابع: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير الكلية؟" تم حساب اختبار ت (T-Test).
5. للإجابة على السؤال الخامس: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير طبيعة العمل؟" تم حساب اختبار ت (T-Test).
6. للإجابة على السؤال السادس: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير الخدمة في الجامعة؟" تم حساب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA).

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، كما يتناول مجموعة من التوصيات المناسبة في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد هدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية في إقليم الجنوب. كذلك هدفت إلى بيان أثر عوامل النوع الاجتماعي والرتبة الأكاديمية ومتغير الكلية ومتغير طبيعة العمل ومدة الخدمة في الجامعة على درجة المشاركة في اتخاذ القرارات في الجامعات الرسمية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي سيتم مناقشتها وتفسيرها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة.

فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبيانات، وهي قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لجميع أبعاد الدراسة، والفقرات المكونة لكل بعد ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تدرج المقياس المستخدم في الدراسة كما يلي:

تمارس بدرجة				
كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
(5)	(4)	(3)	(2)	(1)

واستناداً إلى ذلك فإن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة، سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
3.5 فما فوق	3.49-2.50	2.49-1

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرات أكبر من (3.5) فيكون مستوى التصورات مرتفعاً، وهذا يعني موافقة أفراد العينة على الفقرة، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.49-2.5) فإن مستوى التصورات يكن متوسطاً، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى التصورات منخفضاً.

4. 1 النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

هل توجد علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية؟
للتعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس على أبعاد المناخ التنظيمي في الجامعات الرسمية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد المناخ التنظيمي. الجدول رقم (5) يبين تقديرات تقديرات أفراد الدراسة نحو أبعاد المناخ التنظيمي.

الجدول رقم (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن أبعاد المناخ التنظيمي مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

تسلسل الفقرات	اسم المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى حسب المتوسط
13-8	العلاقات والاتصالات	3.43	0.78	68.63%	متوسط
7-1	الأسلوب الإداري والقيادي	3.31	0.63	66.28%	متوسط
24-20	الإجراءات والسياسات	3.28	0.78	65.66%	متوسط
19-14	اتخاذ القرارات والصلاحيات	3.13	0.76	62.69%	متوسط
30-25	التقدم والنمو المهني	3.11	0.88	62.19%	متوسط
30-1	أبعاد المناخ التنظيمي	3.25	0.67	65.09%	متوسط

يتبين من الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لأبعاد المناخ التنظيمي مرتبة تنازلياً حسب أهميتها كان متوسطاً حيث بلغ (3.25) وبأهمية نسبية بلغت (65.09 %) وهي قيمة متوسطة حسب المقياس، وقد احتل بُعد العلاقات والاتصالات المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.43) وأهمية نسبية بلغت (68.63%)، يلي ذلك الأسلوب الإداري والقيادي بمتوسط حسابي بلغ (3.31) وأهمية نسبية بلغت (66.28%)، وجاء بُعد الإجراءات والسياسات في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.28) وأهمية نسبية بلغت (65.66%)، في حين جاء بُعد اتخاذ القرارات والصلاحيات بمتوسط حسابي بلغ (3.13) وأهمية نسبية بلغت (62.69%)، وجاء

في المرتبة الأخيرة بعد التقدم والنمو المهني بمتوسط حسابي بلغ (3.11) وأهمية نسبية بلغت (62.19%).

وفيما يلي عرض تفصيلي لتصورات أعضاء الهيئة التدريسية لأبعاد المناخ التنظيمي وهي كما يلي:

أولاً: بُعد الأسلوب الإداري والقيادي: يبين الجدول رقم (6) تقديرات أفراد الدراسة لبعد الأسلوب الإداري والقيادي.

جدول رقم (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد الأسلوب الإداري والقيادي مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التأثير حسب المتوسط
5.	تتق إدارة الجامعة في قنرات الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعة المنشودة.	3.57	0.90	71.42%	مرتفع
1.	تشجع إدارة الجامعة المبادرة الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.	3.55	0.86	70.98%	مرتفع
3.	تقوم إدارة الجامعة بوضع تعليمات كافية لأعضاء هيئة التدريس لما يجب عمله وكيفية أدائه.	3.39	0.99	67.81%	متوسط
2.	تقدم إدارة الجامعة أساليب عمل جديدة تحسن من نوعية العمل لدى أعضاء هيئة التدريس.	3.28	0.94	65.56%	متوسط
6.	تحاول إدارة الجامعة التعرف على آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس لتحسين سير العمل.	3.21	0.97	64.20%	متوسط
7.	تفوض إدارة الجامعة قنر ملائم من الأعمال لأعضاء هيئة التدريس.	3.20	1.04	63.98%	متوسط
4.	تواجه إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بانخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي.	3.00	1.03	60.04%	متوسط
7-1	الأسلوب الإداري والقيادي	3.31	0.63	66.28%	متوسط

يتبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لفقرات الأسلوب الإداري والقيادي بلغ (3.31) وبأهمية نسبية بلغت (66.28%)، مما يبين أن الأسلوب الإداري والقيادي كبعد من أبعاد المناخ التنظيمي متوسط، وقد احتلت الفقرة

(تتق إدارة الجامعة: في قدرات الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعة المنشودة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.57) وأهمية نسبية بلغت (71.42%) في حين جاءت الفقرة (تواجه إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بإنخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي) في المرتبة الأخيرة بين فقرات هذا المتغير بمتوسط حسابي بلغ (3.00) وأهمية نسبية بلغت (60.04%)، وبالنظر إلى محتوى فقرات هذا المتغير يتبين أن الفقرتين اللتين احتلتا المرتبتين الأولى والثانية فيعبر محتواهما عن أن إدارة الجامعة تتق في قدرات الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعة المنشودة، وتشجع المبادرة الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس، أما الفقرتين التي احتلتا المرتبة الثالثة والرابعة فيعبر محتواهما عن قيام إدارة الجامعة بوضع تعليمات كافية لأعضاء هيئة التدريس لما يجب عمله وكيفية أدائه، وتقديم أساليب عمل جديدة تحسن من نوعية العمل لدى أعضاء هيئة التدريس، أما الفقرتين التي احتلتا المرتبة الخامسة والسادسة فيعبر محتواهما عن محاولة إدارة الجامعة التعرف على آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس لتحسين سير العمل، وتفوض قدر ملائم من الأعمال لأعضاء هيئة التدريس، أما الفقرة التي احتلت المرتبة الأخيرة هي تواجه إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بإنخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي.

ثانياً: بُعد العلاقات والاتصالات. يبين الجدول رقم (7) يبين تقديرات أفراد الدراسة لبُعد العلاقات والاتصالات.

جدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد العلاقات والاتصالات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التأثير حسب المتوسط
13.	لا يجد أعضاء هيئة التدريس صعوبة في معرفة المسؤول أو الموجه عن بعض الأنشطة التي يقومون بها	3.69	1.09	73.78%	مرتفع
10.	تعتبر المعلومات التي توفرها إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافية لتمكينهم من أداء أعمالهم.	3.66	1.00	73.11%	مرتفع
11.	يمكن لأعضاء هيئة التدريس الاتصال بمسؤوليهم والبحث معهم في المشاكل التي تواجههم وتؤثر في عملهم.	3.47	0.90	69.47%	متوسط
12.	يصنئ رئيس القسم لأعضاء هيئة التدريس عندما يتحدثون إليه في أمر ما:	3.44	1.08	68.77%	متوسط
8.	إن خطوط الاتصال في الجامعة غير طويلة غير معقدة ولا تعرقل عملية اتخاذ القرارات.	3.27	0.97	65.41%	متوسط
9.	تتسم العلاقة بين رئيس القسم وعضو هيئة التدريس بالتعاون المتبادل.	3.06	1.01	61.25%	متوسط
13-8	العلاقات والاتصالات	3.43	0.76	68.63%	متوسط

يبين الجدول رقم (7) المتوسط الحسابي والأهمية النسبية للعلاقات والاتصالات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها بلغ (3.43) من أصل (5) درجات أو ما يعادل (68.63%)، وهذا يعني أن العلاقات والاتصالات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها كانت إيجابية بدرجة متوسطة.

كما ويبين الجدول المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والانحراف المعياري لكل فقرة، حيث أن الفقرة رقم (13) والتي تشير إلى لا يجد أعضاء هيئة التدريس صعوبة في معرفة المسؤول أو الموجه عن بعض الأنشطة التي يقومون بها وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.69) من أصل (5) درجات أي (73.78%)، وهي أعلى متوسط لفرقات العلاقات والاتصالات كبعد من أبعاد المناخ التنظيمي، تليها الفقرة (10) والتي تشير إلى أنه تعتبر المعلومات التي توفرها إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافية لتمكينهم من أداء أعمالهم، ثم يلي ذلك في

الأهمية الفقرة (11) "يمكن لأعضاء هيئة التدريس الاتصال بمسؤوليهم والبحث معهم في المشاكل التي تواجههم وتؤثر في عملهم" وبمتوسط حسابي بلغ (3.47) على المقياس الخماسي، ثم تلتها في الأهمية الفقرة (12)، والتي توضح إصغاء رئيس القسم لهم عندما يتحدثون إليه في أمر ما حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة على هذه الفقرة (3.44) أي يعادل (68.77%) على المقياس الخماسي. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الفقرة رقم (9) جاءت في المرتبة الأخيرة في الترتيب التنازلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.06). والتي تشير إلى أنه تنسم العلاقة بين رئيس القسم وعضو هيئة التدريس بالتعاون المتبادل. ويلاحظ أن جميع المتوسطات على فقرات العلاقات والاتصالات كانت تتراوح ما بين (3.06- 3.69) وبأهمية نسبية تراوحت ما بين (73.78%) إلى (61.25%)، والمتوسطات الحسابية جاءت معظمها بدرجة متوسطة.

ثالثاً: بُعد اتخاذ القرارات والصلاحيات: يبين الجدول رقم (8) يبين تقديرات أفراد الدراسة عن بُعد اتخاذ القرارات والصلاحيات.

جدول رقم (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد اتخاذ القرارات والصلاحيات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التأثير حسب المتوسط
14.	تتم مناقشة المشكلات واتخاذ القرارات من خلال مشاركة جماعية يساهم فيها العميد وأعضاء هيئة التدريس.	3.49	1.04	69.80%	متوسط
19.	تؤخذ اقتراحات أعضاء هيئة التدريس بشكل جدي.	3.26	1.02	65.27%	متوسط
18.	يمنح القسم أعضاء هيئة التدريس تفويضاً للصلاحيات واتخاذ القرارات في نطاق عملهم.	3.11	1.03	62.14%	متوسط
17.	متخذو القرارات في الجامعة يمتازون بمهارات عالية في اتخاذها.	3.08	0.99	61.66%	متوسط
16.	لا توجد معوقات عديدة لعملية اتخاذ القرارات في الجامعة.	3.02	0.99	60.33%	متوسط
15.	تستعين إدارة الجامعة بمعرفة وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية قبل اتخاذ أي قرار إداري.	2.85	1.01	56.94%	متوسط
19-14	اتخاذ القرارات والصلاحيات	3.13	0.76	62.69%	متوسط

يوضح الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والانحرافات المعيارية لاتخاذ القرارات والصلاحيات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها، حيث يشير الجدول إلى أن المتوسط الحسابي لفقرات هذا البُعد هو (3.13) أي ما نسبته (62.69%)، وهي درجة متوسطة على المقياس الخماسي. ويظهر الجدول المتوسطات الحسابية لكل فقرة من فقرات اتخاذ القرارات والصلاحيات، حيث أن الفقرة (14) جاءت بأعلى متوسط حسابي بالنسبة للفقرات الأخرى التي تقيس هذا البعد، والتي تشير إلى أن المشكلات واتخاذ القرارات تتم من خلال مشاركة جماعية يساهم فيها العميد وأعضاء هيئة التدريس. وكان المتوسط الحسابي (3.49) على المقياس الخماسي أو ما نسبته (69.80%). يليها في الأهمية الفقرة رقم (19) وهي أنه تؤخذ اقتراحات أعضاء هيئة التدريس بشكل جدي كان المتوسط الحسابي (3.26) وهي درجة متوسطة حسب المقياس الخماسي، وجاءت الفقرة رقم (18) في الترتيب الثالث والتي تشير إلى أنه يمنح القسم أعضاء هيئة التدريس تفويضاً للصلاحيات واتخاذ القرارات في نطاق عملهم وبمتوسط حسابي (3.11)، وبلغ أقل متوسط حسابي على الفقرة رقم (15) والخاصة باستعانة إدارة الجامعة بمعرفة وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية قبل اتخاذ أي قرار إداري حيث كان المتوسط الحسابي (2.85). ويلاحظ أن جميع فقرات هذا البُعد كانت المتوسطات فيها تتراوح بين (3.49 إلى 2.85) درجات على المقياس الخماسي.

رابعاً: بُعد الإجراءات والسياسات: يبين الجدول رقم (9) يبين تقديرات أفراد الدراسة عن بُعد الإجراءات والسياسات.

جدول رقم (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد
الإجراءات والسياسات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التأثير حسب المتوسط
24.	يشعر أعضاء هيئة التدريس بوضوح الدور المطلوب منهم أدائه في الجامعة.	3.42	0.99	68.47 %	متوسط
21.	تأخذ سياسة الجامعة ولوائحها وأنظمتها مصالح أعضاء هيئة التدريس بعين الاعتبار.	3.35	0.92	67.00 %	متوسط
23.	تؤكد الجامعة على اتباع الإجراءات واللوائح عند تأديتها.	3.33	1.02	66.63 %	متوسط
20.	تزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس بكافة المعلومات المتعلقة بأعمالهم وطرق تنفيذها وكل ما يطرأ عليها من تغير أو تعديل.	3.24	1.06	64.83 %	متوسط
22.	الوظائف في الجامعة موصوفة بشكل واضح وموزعة بشكل منطقي.	3.07	0.96	61.36 %	متوسط
	الإجراءات والسياسات	3.28	0.78	65.66 %	متوسط

يبين الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والانحرافات المعيارية للإجراءات والسياسات مرتبة تنازلياً حسب أهميتها، وكان من أبرز الإجراءات والسياسات في الفقرة رقم (24) "يشعر أعضاء هيئة التدريس بوضوح الدور المطلوب منهم أدائه في الجامعة" حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.42) من أصل خمسة درجات على مقياس ليكرت، أي ما يساوي (68.47%)، يلي ذلك من حيث أبرز الإجراءات والسياسات المتبعة هي أنه تأخذ سياسة الجامعة ولوائحها وأنظمتها مصالح أعضاء هيئة التدريس بعين الاعتبار. حيث كان المتوسط الحسابي (3.35) أو ما يوازي (67%) على المقياس الخماسي، ثم جاءت الفقرة (23) وتشير إلى أنه تؤكد الجامعة على اتباع الإجراءات واللوائح عند تأديتها حيث كان متوسط إجابات أفراد الدراسة الموافقين على هذه الفقرة (3.33) أي ما يعادل (66.63%) على المقياس الخماسي وهي درجة متوسطة ولكنها جاءت بالمرتبة الثالثة.

أما عن تسزويد الجامعة أعضاء هيئة التدريس بكافة المعلومات المتعلقة بأعمالهم وطرق تنفيذها وكل ما يطرأ عليها من تغيير أو تعديل فقد جاءت بالمرتبة الرابعة في الفقرة (20) حيث المتوسط الحسابي بلغ (3.24) أو ما يعادل (64.83%) على المقياس الخماسي، وهي درجة متوسطة، أما أن الوظائف في الجامعة موصوفة بشكل واضح وموزعة بشكل منطقي فقد جاءت بالترتيب الأخير حيث كان المتوسط (3.07) أو ما يوازي (61.36%). ونلاحظ من نتائج الجدول أن الإجراءات والسياسات لأعضاء الهيئة التدريسية جاءت بدرجة متوسطة.

خامساً: بُعد التقدم والنمو المهني. يبين الجدول رقم (10) يبين تقديرات أفراد الدراسة عن بُعد التقدم والنمو المهني.

جدول رقم (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن بُعد التقدم والنمو المهني مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التأثير حسب المتوسط
25.	يوفر العمل في هذه الجامعة فرصة التطوير لأعضاء هيئة التدريس.	3.43	0.92	68.66%	متوسط
26.	يُمنح أعضاء هيئة التدريس حضور دورات تدريبية مختلفة لإكسابهم مهارات جديدة.	3.18	1.02	63.50%	متوسط
27.	تحرص الجامعة للتعرف على الإحتياجات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين مستوى أدائهم.	3.17	1.03	63.35%	متوسط
28.	تستعمل الجامعة باستمرار طرقاً جديدة في العمل تستدعي عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس.	3.13	1.01	62.62%	متوسط
29.	تتلاءم طريقة التدريب المتبعة من قبل الجامعة مع حاجات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.	2.91	1.04	58.23%	متوسط
30.	يعتمد تقييم العمل لأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة على تقييم كافة الجوانب المتعلقة بالعمل والسلوك.	2.84	1.08	56.80%	متوسط
30-25	التقدم والنمو المهني	3.11	0.88	62.19%	متوسط

يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية للتقدم والنمو المهني، حيث كان المتوسط الحسابي لجميع الفقرات (3.11) من أصل (5) درجات أو ما يعادل (62.19%) ، وهذا يعني أن التقدم والنمو المهني جاء بدرجة متوسطة. كما ويبين الجدول المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والانحراف المعياري لكل فقرة، حيث أن الفقرة رقم (25) والتي تشير إلى أنه يوفر العمل في هذه الجامعة فرصة التطوير لأعضاء هيئة التدريس وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.43) من أصل (5) درجات أي (68.66%)، وهي أعلى متوسط لفقرات التقدم والنمو المهني، تليها الفقرة (26) والتي تشير إلى أنه يُمنح أعضاء هيئة التدريس حضور دورات تدريبية مختلفة لإكسابهم مهارات جديدة، ثم يلي ذلك في الأهمية الفقرة (27) "تحرص الجامعة للتعرف على الاحتياجات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين مستوى أدائهم" وبمتوسط حسابي بلغ (3.17) على المقياس الخماسي، ثم تلتها في الأهمية الفقرة (28)، والتي توضح أنه تستعمل الجامعة باستمرار طرقاً جديدة في العمل تستدعي عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة على هذه الفقرة (3.13) أي يعادل (62.62%) على المقياس الخماسي. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الفقرة رقم (30) جاءت في المرتبة الأخيرة في الترتيب التنازلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.84). والتي تشير إلى أنه يعتمد تقييم العمل لأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة على تقييم كافة الجوانب المتعلقة بالعمل والسلوك. ويلاحظ أن جميع المتوسطات على فقرات التقدم والنمو المهني كانت تتراوح ما بين (2.84 – 3.43) وبأهمية نسبية تراوحت ما بين (68.66%) إلى (56.80%)، وتقع جميع قيم المتوسطات الحسابية ضمن الدرجة المتوسطة.

وللتعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في درجة المشاركة في اتخاذ القرارات في الجامعات الرسمية فقد تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذه التصورات كما يظهر في الجدول رقم (11).

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لتقديرات أفراد الدراسة عن
درجة المشاركة في اتخاذ القرار مرتبة تنازلياً حسب أهميتها

رقم الفقرة	محتوى الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	التأثير حسب المتوسط
39.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في كليتي.	3.53	0.67	70.68%	مرتفع
42.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في قسمي.	3.51	0.84	70.13%	مرتفع
31.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في كليتي.	3.23	0.96	64.60%	متوسط
38.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية على الفصول المختلفة في قسمي.	3.21	0.73	64.16%	متوسط
32.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس في قسمي.	3.15	0.91	62.98%	متوسط
40.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في القسم.	3.15	0.88	62.91%	متوسط
35.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس في كليتي.	3.13	0.95	62.65%	متوسط
41.	إن آلية العمل المتبعة في كليتي تتيح لي فرصة المشاركة في عملية إعداد الموازنة السنوية للكلية.	3.09	0.74	61.77%	متوسط
34.	إن آلية العمل المتبعة في قسمي تتيح لي فرصة المشاركة في عملية إعداد الموازنة السنوية للقسم.	3.06	0.89	61.10%	متوسط
37.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية في كليتي.	3.04	0.91	60.74%	متوسط
36.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في قسمي.	2.97	0.92	59.34%	متوسط
33.	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في الكلية.	2.82	0.69	56.35%	متوسط
42-31	درجة المشاركة في اتخاذ القرار	3.16	0.55	63.12%	متوسط

يبين الجدول رقم (11) المتوسط الحسابي والأهمية النسبية لدرجة المشاركة في اتخاذ القرار مرتبة تنازلياً حسب أهميتها بلغ (3.16) من أصل (5) درجات أو ما يعادل (63.12%)، وهذا يعني أن درجة المشاركة في اتخاذ القرار كانت إيجابية بدرجة متوسطة.

كما ويبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية والأهمية النسبية والانحراف المعياري لكل فقرة، حيث أن الفقرة رقم (39) والتي تشير إلى أنه لا تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في كليتي وكان المتوسط الحسابي لهذه الفقرة (3.53) من أصل (5) درجات أي (70.68%)، وهي أعلى متوسط ل فقرات درجة المشاركة في اتخاذ القرار، تليها الفقرة (42) والتي تشير إلى أنه "تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في قسمي"، ثم يلي ذلك في الأهمية الفقرة (31) "تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في كليتي" وبمتوسط حسابي بلغ (3.23) على المقياس الخماسي، ثم تلتها في الأهمية الفقرة (38)، والتي توضح "تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية على الفصول المختلفة في قسمي"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد الدراسة على هذه الفقرة (3.21) أي يعادل (64.16%) على المقياس الخماسي. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الفقرة رقم (33) جاءت في المرتبة الأخيرة في الترتيب التنازلي، حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.82). والتي تشير إلى أنه تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في الكلية. ويلاحظ أن جميع المتوسطات على فقرات درجة المشاركة في اتخاذ القرار كانت تتراوح ما بين (2.82-3.53) وبأهمية نسبية تراوحت ما بين (70.68 % إلى (56.35%)، والمتوسطات الحسابية جاءت معظمها بدرجة متوسطة.

للإجابة عن السؤال الأول فقد تم حساب معاملات الارتباط للعلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية كما هو مبين في الجدول رقم (12).

جدول رقم (11)

معامل الارتباط للعلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية

أبعاد المناخ التنظيمي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأسلوب الإداري والقيادي	0.563	0.000
العلاقات والاتصالات	0.464	0.000
اتخاذ القرارات والصلاحيات	0.497	0.000
الإجراءات والسياسات	0.400	0.000
التقدم والنمو المهني	0.428	0.000
المناخ التنظيمي	0.529	0.000

يبين الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط الكلي بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية كان مرتفعاً وبلغ (0.529) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يدل على وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية على مستوى ($P \leq 0.01$) بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، كما نلاحظ من الجدول أن جميع الأبعاد بينت ارتباطاً هاماً وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$)، وكانت أقوى الأبعاد ارتباطاً مع المتغير التابع (درجة المشاركة في اتخاذ القرار) هو بُعد (الأسلوب الإداري والقيادي)، حيث بلغ معامل ارتباطه (0.563) عند مستوى دلالة (0.000)، بينما كان أقل معامل ارتباط للبُعد (الإجراءات والسياسات) حيث بلغ (0.400) عند مستوى دلالة (0.000).

وقد تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للتأكد من العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، كما يبين ذلك الجدول رقم (13).

جدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis Of variance) للعلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
الانحدار	5	126.903	25.381		
الخطأ	537	242.784	0.452	*56.14	0.000
الكل	542	369.687			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (p=0.01)

معامل التحديد (R²) = 0.343

يتبين من معطيات جدول رقم (13) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الأولى استناداً إلى ارتفاع قيمة (F) المحسوبة والبالغة (56.14) عن قيمتها الجدولية على مستوى دلالة (P ≤ 0.01)، ويتضح من نفس الجدول أن المتغير المستقل (أبعاد المناخ التنظيمي) في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (34.3%) من التباين في المتغير التابع درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية وهي قوة تفسيرية متوسطة نسبياً، مما يدل على أن هناك أثراً هاماً ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل في المتغير التابع، وبناءً على ثبات صلاحية النموذج نستطيع الإجابة على السؤال الأول.

جدول رقم (13)

نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية

أبعاد المناخ التنظيمي	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة t المحسوبة	مستوى دلالة t
الأسلوب الإداري والقيادي	0.542	0.073	0.411	*7.459	0.000
العلاقات والاتصالات	0.071	0.067	0.065	**1.058	0.290
اتخاذ القرارات والصلاحيات	0.274	0.073	0.253	*3.780	0.000
الإجراءات والسياسات	0.124	0.069	0.118	**1.802	0.072
التقدم والنمو المهني	0.056	0.055	0.006	**0.102	0.918

* ذات دلالة إحصائية على مستوى (P ≤ 0.01)

** غير دالة.

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (14)، إن معاملات (Beta)، واختبار (t) المتعلقة بالأسلوب الإداري والقيادي، اتخاذ القرارات والصلاحيات) هي أكثر متغيرات أبعاد المناخ التنظيمي تأثيراً في درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، حيث بلغت معاملات (Beta) لهذه المتغيرات (0.253، 0.411) وبدلالة قيم (t) المحسوبة والبالغة (3.780، 7.459)، وهي أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (2.326) عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$).

وأشارت النتائج أن المتغيرات الفرعية التالية والمتعلقة (العلاقات والاتصالات، الإجراءات والسياسات، التقدم والنمو المهني) ليس لها أثر في درجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، حيث قيم (t) المحسوبة لهم على التوالي (1.058، 1.802، 0.102)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$).

2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟

وللإجابة عن السؤال الثاني فقد تم حساب اختبار ت (T. test) للتأكد من وجود فروقات في درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير الجنس، كما هو مبين في الجدول رقم (15).

جدول رقم(14)

نتائج اختبار (T) لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي

المتغير	فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	أهمية (T)
الجنس	ذكر	464	3.21	0.80	*3.76	0.000
	أنثى	79	2.84	0.89		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($P \leq 0.05$)

قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$) ودرجات حرية (543) = 2.326)، يوضح الجدول رقم(15) نتائج اختبار (T-test) حيث يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الجنس أستاذاً إلى قيمة (T) المحسوبة، والبالغة (3.76)، وكانت الفروق لصالح الذكور بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة الذكور (3.21)، ومتوسط إجابة الإناث (2.84).

3.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية؟

وللإجابة عن السؤال الثالث فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA One Way) وأختبار شففيه للمقارنات البعدية للفروقات بين درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، كما هو مبين في الجدول رقم(16).

الجدول رقم (15)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً
لمتغير الرتبة الأكاديمية

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى الدلالة
بين المجموعات		11.330	3.777		
داخل المجموعات	(3، 539)	358.357	0.665	5.68 *	0.001
الكل		369.687			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $(P \leq 0.05)$

قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة $(P \leq 0.01)$ ودرجات حرية (3، 539) = 3.78

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (16) إلى أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (5.68) في مستوى دلالة (0.001).

وقد تم استخدام اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين فئات متغير الرتبة الأكاديمية في درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، كما سيتم عرضها على النحو التالي:

يبين الجدول أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ مساعد) ومتوسط الفئة الأولى (أستاذ) حيث بلغ متوسط الفئة الثالثة (أستاذ مساعد) (3.12)، أما متوسط الفئة الأولى (أستاذ) فقد بلغ (3.39) ولصالح ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ). ويبين الجدول أيضاً أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات ذوي الرتبة الأكاديمية (مدرس) ومتوسط الفئة الأولى (أستاذ) حيث بلغ متوسط الفئة الرابعة (مدرس) (2.99)، أما متوسط الفئة الأولى (أستاذ) فقد بلغ (3.39) ولصالح ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ).

الجدول رقم(16)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية حسب متغير الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	المتوسط الحسابي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس
أستاذ	3.39	-	-	-	-
أستاذ مشارك	3.26	-	-	-	-
أستاذ مساعد	3.12	*0.27	-	-	-
مدرس	2.99	*0.40	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $\alpha = 0.05$

4.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الكلية؟
وللإجابة عن السؤال الرابع فقد تم حساب أختبار ت (T. test) للتأكد من وجود فروقات في درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الكلية، كما هو مبين في الجدول رقم(18).

جدول رقم(17)

نتائج تحليل اختبار (T) لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير الكلية

المتغير	فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	أهمية (T)
الكلية	علمية	307	3.22	0.86	*2.17	0.03
	إنسانية	236	3.07	0.78		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $(P \leq 0.05)$

قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة $(P \leq 0.05)$ ودرجات حرية (543) = 1.645.

يوضح الجدول رقم (18) نتائج اختبار (T-test) حيث يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى

لمتغير الكلية أستاذاً إلى قيمة (T) المحسوبة، وبالقيمة (2.17)، وكانت الفروق لصالح أفراد الدراسة من الكليات العلمية بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة أعضاء الهيئة التدريسية من الكليات العلمية (3.22)، ومتوسط إجابة أعضاء الهيئة التدريسية من الكليات الإنسانية (3.07).

5.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل؟

وللإجابة عن السؤال الخامس فقد تم حساب اختبار (T. test) للتأكد من وجود فروقات في درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل، كما هو مبين في الجدول رقم (19).

جدول رقم (18)

نتائج اختبار (T) لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل

المتغير	فئات المتغير	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)	أهمية (T)
طبيعة العمل	أكاديمي	429	3.06	0.76	5.31	0.000
	أكاديمية+ إداري	114	3.51	0.96		

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($P \leq 0.05$)

قيمة (T) الجدولية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$) ودرجات حرية (543) = 2.326.

يوضح الجدول رقم (19) نتائج اختبار (T-test) حيث يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل أستاذاً إلى قيمة (T) المحسوبة، وبالقيمة (5.31)، وكانت الفروق لصالح أفراد الدراسة من الأكاديميين والإداريين بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشغلون مناصب أكاديمية

وإدارية (3.51)، ومتوسط إجابة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشغلون مناصب أكاديمية (3.06).

6.4 النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير مدة الخدمة في الجامعة؟ وللإجابة عن السؤال الثالث فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One way anova) وأختبار شفيه للمقارنات البعدية للفروقات بين درجة المشاركة في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير مدة الخدمة في الجامعة، كما هو مبين في الجدول رقم (20).

الجدول رقم (19)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير مدة الخدمة في الجامعة

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات		19.855	6.618		
داخل المجموعات	(3, 539)	349.833	0.649	10.20	0.000
الكل		369.687			

* ذات دلالة إحصائية على مستوى ($P \leq 0.05$)

قيمة (F) الجدولية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$) ودرجات حرية (3, 539) = 3.78.

تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (20) إلى أنه يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير مدة الخدمة في الجامعة وذلك بسبب ارتفاع قيمة (F) المحسوبة، عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.01)، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (10.20) في مستوى دلالة (0.000).

وقد تم استخدام اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين فئات متغير مدة الخدمة في الجامعة في درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، كما سيتم

عرضها على النحو التالي: يبين الجدول (21) أن هنالك فروقاً بين متوسطات إجابات أفراد الدراسة ذوي الخبرة الأكاديمية (16 سنة فأكثر) ومتوسط الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) حيث بلغ متوسط الفئة الرابعة (16 سنة فأكثر) (3.59)، أما متوسط الفئة الأولى (أقل من 5 سنوات) فقد بلغ (3.03) ولصالح ذوي الخبرة الأكاديمية (16 سنة فأكثر). ويبين الجدول أيضاً أن هنالك مصادر فروق بين متوسطات إجابات ذوي الخبرة الأكاديمية (16 سنة فأكثر) ومتوسط الفئة الثانية (6-10 سنوات) حيث بلغ متوسط الفئة الرابعة (16 سنة فأكثر) (3.59)، أما متوسط الفئة الثانية (6-10 سنوات) فقد بلغ (3.05) ولصالح ذوي الخبرة الأكاديمية (16 سنة فأكثر).

الجدول رقم (20)

نتائج تحليل اختبار شيفه للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية حسب متغير مدة الخدمة في الجامعة

مدة الخدمة في الجامعة	المتوسط الحسابي	أقل من 5 سنوات	10-6 سنوات	15-11 سنة	16 سنة فأكثر
أقل من 5 سنوات	3.03	-	-	-	*0.56
6-10 سنوات	3.05	-	-	-	*0.54
11-15 سنة	3.27	-	-	-	-
16 سنة فأكثر	3.59	-	-	-	-

* ذات دلالة إحصائية على مستوى $\alpha = 0.05$

الفصل الخامس

الخاتمة والمناقشة والتوصيات

5. 1 الخاتمة:

يتناول هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومناقشة وتفسير هذه النتائج، ثم مقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة المتعلقة بالمناخ التنظيمي كما يتناول هذا الفصل مجموعة من التوصيات في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة التي هدفت إلى معرفة العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية.

5. 2 المناقشة:

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي سيتم مناقشتها وتفسيرها من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة كل على حده:

أولاً: مناقشة تفسير النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

"هل توجد علاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية؟"

أشارت النتائج التي عرضها الجدول رقم (12) أن معامل الارتباط الكلي بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية كان مرتفعاً وبلغ (0.529)، مما يدل على وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha \leq 0.01$) بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، وكانت أقوى الأبعاد ارتباطاً مع المتغير التابع (درجة المشاركة في إتخاذ القرار) هو بُعد (الأسلوب الإداري والقيادي)، حيث بلغ معامل ارتباطه (0.563)، بينما كان أقل معامل ارتباط بُعد (الإجراءات والسياسات) حيث بلغ (0.400)، وتعكس هذه النتيجة أن وجود مناخ تنظيمي ملائم يوفر مبدأ المشاركة الفعالة في صنع القرارات السليمة على مستوى الجامعات يساعد على تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية، وذلك من خلال

الإهتمام بأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ورفع مستوى أدائهم، وإعطائهم الفرص في حل المشكلات التنظيمية، وتبادل المعلومات لإتخاذ القرارات الصائبة، فمشاركة عضو هيئة التدريس في عدد من ممارسات صنع القرارات الإدارية التربوية تحفزه على تقديم كل ما بوسعه من جهد وإبداع لدعم المسيرة التربوية، وأتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة المقدادي (2003) والتي أشارت إلى أن أبعاد المناخ التنظيمي تؤثر إيجابياً على الدرجة العامة للمشاركة، كما وأتفقت مع دراسة الدجاني (1988) والتي أشارت أن هنالك تأثيراً لأبعاد المناخ التنظيمي في مشاركة المعلمين في إتخاذ القرار.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي؟"

بيّنت النتائج الواردة في الجدول رقم (15) والمتضمن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير النوع الاجتماعي، وكانت الفروق لصالح الذكور بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة الذكور (3.21)، ومتوسط إجابة الإناث (2.84)، وتعكس النتيجة رغبة أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات الأردنية للمشاركة في عملية صنع القرار معتبرين ذلك من صميم عملهم في المنظمة وهذه نتيجة الأسلوب المركزي المتبع في الإدارة الأردنية.

وأتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الحوامدة والكساسبة (2000) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الانسجام بين المشاركة المدركة والمرغوبة لاتخاذ القرار لدى أعضاء الهيئة التدريسية ومتغير النوع الاجتماعي، كما وأتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة العقلة (1990) التي أظهرت وجود فروق لمشاركة المعلمين للمديرين في إتخاذ القرارات المدرسية ومتغير النوع الاجتماعي،

كما وأنفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة العمري (1990) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات إتخاذ القرارات المدرسية ومتغير النوع الاجتماعي، ودراسة عابدين وأبو سمره (2001) التي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتصورات أعضاء هيئة التدريس للمناخ التنظيمي تعزى لمتغير الجنس، واختلفت نتائج هذه الدراسة مع دراسة الدجاني (1988) التي أشارت إلى عدم وجود فروق بين النوع الاجتماعي والمشاركة في اتخاذ القرار.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية؟

أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي التي وضحتها الجدول (16 و 17) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير الرتبة الأكاديمية، ولصالح أفراد الدراسة ذوي الرتبة الأكاديمية (أستاذ)، وتعكس النتيجة أن معظم أعضاء هيئة التدريس ممن يتقلدون الرتب الأكاديمية العليا تتاح لهم فرص إشغال المناصب الإدارية الأمر الذي يتيح لهم فرص المشاركة في صنع القرارات المختلفة، وعند ارتقاء أعضاء هيئة التدريس في السلم الأكاديمي تزيد الرغبة لديهم في المشاركة في معظم قرارات الجامعة وذلك بحكم العمل الإداري الذي يحصلون عليه مما يشعرهم بقيمتهم وإنسانيتهم مما ينعكس إيجابياً على توفير مناخ تنظيمي صحي يساهم في إطلاق وتحرير الطاقات الكامنة لديهم إلى أقصى الحدود. وأنفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة الحوامدة والكساسبة (2000) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإنسجام بين المشاركة المدركة والمرغوبة لاتخاذ القرار لدى أعضاء الهيئة التدريسية ومتغير الرتبة الأكاديمية، وأنفقت أيضاً مع دراسة أبو الكشك (1992) والتي أشارت نتائجها وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عمداء كليات المجتمع الصغيرة الحجم وعمداء كليات المجتمع الكبيرة الحجم في عملية تفويض إتخاذ القرارات الإدارية لصالح عمداء كليات المجتمع الكبيرة الحجم في المجال الإداري

خامساً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل؟

وضّحت النتائج الواردة في الجدول رقم (19) والمتضمن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير طبيعة العمل، تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير طبيعة العمل، وكانت الفروق لصالح أفراد الدراسة من الأكاديميين والإداريين بدليل ارتفاع متوسطهم الحسابي حيث بلغ متوسط إجابة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشغلون مناصب أكاديمية وإدارية (3.51)، ومتوسط إجابة أعضاء الهيئة التدريسية الذين يشغلون مناصب أكاديمية (3.06). ويفسر ذلك أنه كلما شغل عضو هيئة التدريس عملاً إدارياً بالإضافة إلى عمله الأكاديمي أصبح أقرب لمنطقة القرار وزادت مشاركته، فتكون لديه الخبرة الكافية للمشاركة في معظم قرارات القسم وإعتباره مرجعية لأعضاء هيئة التدريس الأقل خبرة. وأنفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة الحوامدة والكساسبة (2000) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإنسجام بين المشاركة المدركة والمرغوبة لاتخاذ القرار لدى أعضاء الهيئة التدريسية ومتغير طبيعة العمل، وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة الحوسني (1999) التي أشارت إلى عدم وجود أية فروق لدرجة تأثر متخذ القرار الإداري في سلطنة عُمان بمصادر الضغوط الاجتماعية تبعاً لطبيعة العمل.

سادساً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس على درجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تُعزى لمتغير مدة الخدمة في الجامعة؟

أشارت نتائج تحليل التباين الأحادي التي يوضحها الجدولين (20، 21) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدرجة المشاركة في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية تبعاً لمتغير مدة الخدمة، ولصالح أفراد الدراسة ذوي الخبرة الأكاديمية (16 سنة فأكثر)، ويمكن تفسير ذلك أنه كلما زادت سنوات الخبرة في الجامعة لأعضاء هيئة التدريس زادت الرغبة لديهم للمشاركة في إتخاذ القرارات وذلك من خلال محاولتهم الحصول على إمتيازات وحوافز وخبرة كافية تعزى إلى سنوات الخدمة الطويلة في الجامعة، تدفعهم للترقية في السلم الوظيفي للحصول على مناصب إدارية إضافة إلى وظيفتهم الأكاديمية مما يزيد من مستوى طموحاتهم وتوقعاتهم ويزيد من روحهم المعنوية وذلك لتحفيزهم على المشاركة المستمرة على إتخاذ القرارات السليمة. واتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة الكساسبة والحوامدة (2000) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الإنسجام بين المشاركة المدركة والمرغوبة لاتخاذ القرار لدى أعضاء الهيئة التدريسية ومتغير سنوات الخبرة، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع ما جاءت به دراسة العمري (1990) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معوقات إتخاذ القرارات المدرسية ومتغير خبرة المعلم، كما واتفقت مع دراسة العقلة (1990) التي أشارت إلى وجود فروق لمشاركة المعلمين للمديرين في إتخاذ القرارات المدرسية، و متغير خبرة، وتختلف نتائج الدراسة مع دراسة الحوسني (1999) التي أظهرت عدم وجود أية فروق لدرجة تأثر متخذ القرار الإداري في سلطنة عُمان بمصادر الضغوط الاجتماعية تبعاً للخبرة العملية لمتخذ القرار الإداري. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة الدجاني (1988) حيث أشارت إلى عدم وجود أية فروق بين الخبرة، والمشاركة في اتخاذ القرار.

5. 3 التوصيات:

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال معرفة العلاقة بين إبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في إتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، تدرج الباحثة مجموعة من التوصيات العملية تتمثل فيما يلي:

1. إتاحة الفرصة لأعضاء الهيئة التدريسية المشاركة في صنع القرارات، وخاصة تلك المتعلقة بعملهم، مما يؤدي إلى جعلهم أكثر تقبلاً وتجاوباً مع هذه القرارات الأمر الذي ينعكس على ولائهم وأدائهم لواجباتهم وذلك من خلال توفير مناخ تنظيمي ملائم يوفر فرص المشاركة الفعالة.
2. التأكيد على ضرورة الحياد والنزاهة في كافة الإجراءات والقرارات الإدارية من خلال منح الامتيازات والمناصب الإدارية لأعضاء هيئة التدريس (الإناث) من أجل زيادة فرصة مشاركتهن في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات الإدارية على مستوى الأقسام.
3. إيجاد آلية مناسبة لمشاركة أعضاء هيئة التدريس - ممن لا يتقلدون مناصب إدارية - في عملية صنع القرارات، من خلال إعادة النظر في أساليب وآليات تقييم الأداء والابتعاد بها عن النمطية والروتين مما يؤثر إيجاباً على انجذاب أعضاء الهيئة التدريسية نحو أداء أفضل وولاء دائم للجامعات التي يعملون فيها.
4. تعزيز دور عضو هيئة التدريس بمنحه مزيداً من الصلاحيات التي تتناسب وحجم المسؤوليات المطلوبة منه والإستمرار في تنمية مهاراته وقدراته القيادية بإتاحة الفرصة أمامه للإلتحاق ببرامج تدريبية ليتمكن من ممارسة دوره القيادي بكفاءة وفاعلية.
5. أن تعمل إدارات الجامعات الأردنية على إيجاد مناخ تنظيمي إيجابي، وذلك من خلال إتباع منهج اللامركزية الإدارية وتفويض السلطات من الإدارة العليا إلى المستويات الإدارية الأخرى للمشاركة في صنع القرارات الإدارية واتخاذها.
6. إعادة النظر في معايير التقييم السنوي والترقية والبعثات، والدورات التدريبية نظراً لعدم تلبيتها لحاجات أعضاء هيئة التدريس ذوي سنوات الخبرة القصيرة، وذلك لتحفيزهم على المشاركة في اتخاذ القرارات.

7. إجراء دراسة لبحث العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة المشاركة في
إتخاذ القرار من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية
والخاصة كدراسة مقارنة.

المراجع

أ. المراجع باللغة العربية:

- أبو الكشك، محمد نايف العقلة فلاح. (1992). عملية تفويض إتخاذ القرارات الإدارية في كليات المجتمع الحكومية والخاصة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- أحمد، حافظ فرج؛ وحافظ، محمد صبري. (2003). إدارة المؤسسات التربوية، عالم الكتب، عمان.
- الأغبري، عبدالصمد. (1991). الإدارة المدرسية البعد التخطيطي والتنظيمي المعاصر، بيروت، دار النهضة العربية.
- أيوب، نادية. (1989). نظرية القرارات الإدارية، دمشق.
- بدر، حامد أحمد. (1987). فعالية إتخاذ القرار بواسطة مجموعات الإدارة العليا والوسطى في الشركات المساهمة العامة الكويتية، مجلة العلوم الإجتماعية، مجلد (15)، عدد (3)، ص 53-117.
- البشاييرة، أحمد. إبراهيم. (2003). أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- جمعة، لما علي. (1987). إتخاذ القرار الإداري التربوي في الفكر الإسلامي الإداري الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- حمود، خضير كاظم. (2002). السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- الحوامدة، نضال صالح؛ والكساسبة، محمد مفضي. (2000). أثر الثقة التنظيمية والمشاركة في صنع القرارات على رضا أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (15)، عدد (6)، ص 141-174.
- الحوسني، محمد بن شامس. (1999). الضغوط الاجتماعية المؤثرة في القرار الإداري التربوي بسلطنة عُمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

الدجاني، سهيلة إبراهيم. (1988). العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي وبين مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار بكلّيات المجتمع في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الدقس، محمد؛ وعليان خليل. (1991). تقييم المناخ التنظيمي لشركة مناجم الفوسفات الأردنية: دراسة ميدانية في منجم الحسا، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد (18)، عدد(1)، ص103-127.

الزعارير، محمد فواز أحمد. (2004). تقييم إتجاهات العاملين نحو المناخ التنظيمي في الجامعات الأردنية العامة والخاصة- دراسة ميدانية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

زويلف، مهدي، والعضايلة علي. (1996). إدارة المنظمة، نظريات وسلوك، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر.

سليمان، مؤيد سعيد. (1987). المناخ التنظيمي مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر، المجلة العربية للإدارة، عدد(1)، ص37-45.

شديفات، يحيى. (2003). أثر المناخ التنظيمي على الرضا الوظيفي لدى الموظفين الإداريين في جامعة آل البيت وجامعة جرش الأهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الشربيني، عبد الفتاح. (1987). المناخ التنظيمي وتطوير الخدمة المصرفية في البنوك التجارية الكويتية، المجلة العربية للإدارة، مجلد(11)، عدد(3)، ص20-53.

الشقصي، عبدالله بن جمعة بن عبود. (1999). نمط المناخ التنظيمي السائد بكلّيات التربية للمعلمين والمعلمات في سلطنة عُمان وعلاقته ببعض المتغيرات المتصلة بعمدائها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

شهاب، إبراهيم بدر. (1995). مشاركة العاملين في صنع القرارات الإدارية، مجلة الإداري، العدد (61) ص209-241.

شبيب، محمد علي. (د.ت). السلوك الإنساني في التنظيم، القاهرة، دار الفكر العربي.

الصريرة، أكثم عبدالمجيد؛ مقدادي، يونس عبدالعزيز. (2002). المناخ الوظيفي ودوافع العمل للموظف العام لدى الدوائر الحكومية في محافظة جرش - دراسة ميدانية، الإداري، العدد (9)، ص 107-124.

الصيرفي، محمد عبدالفتاح. (2005). مفاهيم إدارية حديثة، الطبعة الأولى، عمان، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.

طعامنة، محمد، (1996). أثر وحدات التطوير الإداري في المناخ التنظيمي السائد في القطاع العام في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، مجلد (23)، عدد (2)، ص 101-114.

الطويل، هاني عبدالرحمن. (1986). الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والجماعات في النظم، الجامعة الأردنية، عمان.

الطويل، هاني عبدالرحمن. (1999). الإدارة التعليمية، مفاهيم وآفاق، الطبعة الأولى، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

عابدين، محمد؛ وأبو سمرة، محمود. (2001). المناخ التنظيمي في جامعة القدس كما يراه أعضاء هيئة التدريس فيها: دراسة حالة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، مجلد (15)، ص 277-307.

عارف، حسين. (2001). السلوك التنظيمي، الطبعة الأولى، عمان، دار يافا العلمية.

عبد الرحيم، محمد عبد الله. (1992). أساسيات الإدارة والتنظيم، الطبعة الثانية.

عبد المنعم، عزة. (1998). المدخل السلوكي والحديث لعملية إتخاذ القرارات، مجلة الإدارة، مجلد (21)، عدد (1)، ص 25.

عبد الوهاب، أحمد جاد. (د.ت). السلوك التنظيمي - دراسة لسلوك الأفراد والجماعات داخل منظمات الأعمال، دار الإشعاع للنشر.

عثامنة، نوال عبدالله محمد. (1996). تقييم المناخ التنظيمي في جامعة اليرموك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- العديلي، ناصر محمد. (1995). السلوك الإنساني والتنظيمي - منظور كلي مقارن، معهد الإدارة العامة، الرياض.
- عريفج، سامي سلطي. (2001). الإدارة التربوية المعاصرة، الطبعة الأولى، عمان، دار الفكر للطباعة.
- عطوي، جودت عزت. (2001). الإدارة التعليمية والإشراف التربوي أصولها وتطبيقاتها، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- عطية، حامد سوادى. (1985). سلوك العاملين ودور المدير في التأثير عليهم (نظرة عامة واقتراحات لتطبيق)، مجلة الإدارة العامة، عدد (46).
- العقلة، محمد أحمد الحمد. (1990). تأثير مستوى مشاركة المعلمين للمديرين في اتخاذ القرارات المدرسية في الرضا الوظيفي عند المعلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- عكور، محمود عبدالحفيظ علي. (1995). تطوير نموذج لعملية اتخاذ القرارات الإدارية في كليات المجتمع في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- العمرى، أيمن أحمد إبراهيم. (1990). معوقات اتخاذ القرارات المدرسية وعلاقتها بالروح المعنوية عند معلمي المدارس الثانوية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- العميان، محمود سليمان. (2004). السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية.
- القرالة، أروى عبدالسلام. (2004). أثر المشاركة المدركة والمرغوبة في بلورة التماثل التنظيمي لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- القرعان، أحمد خليل محمد والحراشة، إبراهيم محمد علي. (1992). الإدارة المدرسية الحديثة، عمان، دار الإسراء للنشر والتوزيع.

التربوي، محمد قاسم. (1994). المناخ التنظيمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (9)، عدد (5)، ص 67-111.

القريوتي، محمد قاسم. (2004). مبادئ الإدارة، النظريات والعلميات والوظائف، الطبعة الثانية، عمان، دار وائل للنشر.
قزاقزة، محمد عبدالقادر علي. (1989). نحو إدارة تربوية واعية، بيروت، دار الوسام.

القطاونة، منار إبراهيم عيد. (2000). المناخ التنظيمي وأثره على السلوك الإبداعي- دراسة ميدانية للمشرفين الإداريين في الوزارات الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
كنعان، نواف. (1983). إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى.

كنعان، نواف. (2003). إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

اللوزي، موسى. (1999). الرضا عن المناخ التنظيمي لدى الأفراد العاملين في مستشفيات القطاع العام في الأردن، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، مجلد (21)، عدد (6)، ص 145-171.

المجالي، فايز محمد. (2004). درجة تأثير الضغوط الاجتماعية في عملية إتخاذ القرار في الجامعات الأردنية الرسمية من وجهة نظر متخذي القرار وعلاقتها بأدائهم الوظيفي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان.

محارمة، ثامر محمد. (1996). المناخ التنظيمي في الفكر الإداري، مجلة الإداري، عدد (65)، ص 119-155.

المحاسنة، محمد عبدالرحيم. (2001). أثر العوامل الشخصية في المناخ التنظيمي- دراسة ميدانية في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد (16)، عدد (6)، ص 197-217.

- مصطفى، أسامة عبدالحليم. (1986). مدى إدراك خصائص المناخ التنظيمي - دراسة ميدانية، مجلة الإدارة، عدد (1)، ص 48.
- مطاوع، إبراهيم عصمت؛ حسن، أمينة أحمد. (1989). الأصول الإدارية للتربية، عمان، دار الشروق.
- المعشر، زياد. (2001). المناخ التنظيمي في الجامعات الأردنية، دراسة مقارنة بين الجامعات الرسمية والجامعات الخاصة لبعض أبعاد المناخ التنظيمي السائدة من وجهة نظر أعضاء الهيئة الإدارية، مجلة جامعة دمشق، مجلد (16)، عدد (1)، ص 299-326.
- صادق، حصة محمد؛ المعضادي، فاطمة يوسف، (2001). أنماط المناخ المدرسي السائدة في مدارس التعليم العام بدولة قطر وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة مركز البحوث التربوية، عدد (20)، ص 27-59.
- المقدادي، يزن خالد عبدالله. (2003). أثر بعض أبعاد المناخ التنظيمي على المشاركة في صنع القرار الإداري - البنك الأهلي الأردني كحالة دراسية، رسالة ماجستير غير منشورة، أربد، الأردن.
- النعمي، جلال محمد؛ وعبدالهادي، آلاء حسين. (1990). المشاركة الجماعية والأسلوب البارامتري في إدارة المنظمات الصناعية، مجلة الإداري، عدد (40)، ص 28-33.
- النوري، عبدالغني. (1989). إستراتيجية إصلاح التربية العربية، الدوحة، دار الثقافة.
- هاشم، زكي محمود. (1980). الجوانب السلوكية في الإدارة، الطبعة الثالثة، الكويت.
- همشري، عمر أحمد. (1999). المناخ التنظيمي في مكاتب الجامعات الأهلية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، دراسات العلوم التربوية، مجلد (26)، عدد (1)، ص 187-198.
- وزارة التعليم العالي (تشريعات وزارة التعليم في الأردن). (1995). الجزء الثاني، عمان.

- Alltounian, Anita Rose. (1992). The relation ship between middle school organization, school Climate, and teacher job Satisfachion in selected southern California School. **Dissertation Abstract International**, 53 (4). 994- A.
- Biller, Lowell wilton.(1994).The relationship of visionary Leader ship and organizational climate between elementary school principals and business managers, **Dissertation abstract international**, vol(55), (4), 809A.
- Danwell, Robert, R(1981).**The work group survery: Assessing Organizational Climate in Higher Education.**
- Dimare, Maria lizano.(1996). Perception of Public elementary school principals and teacher regarding decision making processes in selection of techonology for curriculum uses. **Dissertation abstract international**, vol(56).
- Dimkpa, prince uzoma,(1991).Organizational Climate, job expectations and their impact on job Satisfaction: Comparing black and white managers. **Dissertation Abstract International**, 53, (2). 551A.
- Gentry, Dennis Ray .(2005).Techonlogy supported data driven decision making in an oklahoma elementary school, (**Eric Document Reproduction service** no Ed 3159278).
- Hanson,E.Mark.(1990).**Educational Administration and Organizational behavior.** 3rd edition, United states., page 102- 291.
- Hoy, Wayne K & Miskel, Cecil G.(1987). **Educational administration theory, research and parctice.** 3rd edition. United states of America, page 316- 351.
- Ingram, William Gregory,(1993). An analysis of effective decision-making authority and funding patterns in state community college Systems. **Dissertation Abstract International**, 54,(6), 2033A.
- Jensen, christine louise.(1996). Astudy of the relation ship between transformational leader ship and school climate, **Dissertation abstract international**, vol (56).(9) 3395-A.
- Keeley. Edward J.(2004). Institutional research as the catalyst for the extent and effectiveness of Knowledge- management practices in improving planning and decision making in higher education organizations, (**Eric Document Reproduction service** on Ed 3152488).
- Lunenburg, Fred C & Ornstein, Allan C.(1991).**Educational administration concepts and practice.** United states of America, page 70- 85.

- Mizelle, Isaac Timothy; ph. D.(1991).The relationship between Organizational Climate and pupil Control in selected public Secondary Schools. **Dissertation Abstract international**, 52, (8). 2776.A.
- Moran, E.T.(1985),Organizational Climate Institutions Construct Determination and Theoretical Dimensions, **Eric Document Reproduction, Service No 281481**.(Eric Document Reproduction Service no Ed 201223).
- Morrhead, Gregory & Griffin, Ricky. W.(1989).**Organizational behavior**, 2ND Edition, U.S.A, page 528- 534.
- Nichols, Annette Davis.(1994). Elementary School principals perspectives of Sharing Leadership and decision-making With teacher. **Dissertation Abatract international**, 56, (2), 422A.
- Nnadozie, Chinaekwu Alphonse .(1994).Astudy of the relation between participation in decision-making and school Culture and perception of job satis faction among teachers, **Dissertation Abstract international**, 54,(6), 2018A.
- Robbins, Stephen p.(1976). **The administrative process interating theory and practice**. United states, page 151- 167.
- Turan, S.(1998). Astudy of organizational climate and organizational commitment in human organization, **Dissertation abstract international**, vol 42,(3), 5901A>
- Umstot, Denis. D,(1985). **Undertanding Organizational Behavior**. United States west Publishing Company, page 414- 421.
- Van, P and Van, D.(1999). To ward Abetter understanding of link between participation in Decision making and organizational behavior. **Journal of occupational and organizational psychology**, vol(1), no 72.

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة

كلية العلوم التربوية

قسم الأصول والإدارة التربوية

أستاذي الفاضل: عضو هيئة التدريس.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، وذلك إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة مؤتة، نرجو منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، مؤكداً لكم أن المعلومات المقدمة منكم ستعامل بسرية وموضوعية تامة ولغايات البحث العلمي فقط.

يرجى التكرم بإرجاع الاستبانة إلى سكرتيرة قسمك بعد تعبئتها

مع خالص شكري وتقديري واحترامي

الباحثة

منال طه الكفاوين

القسم الأول:

يرجى قراءة العبارات الآتية بدقة ووضع إشارة (✓) داخل القوسين اللذين يقابلان العبارة التي تنطبق على وضعك، كما يرجى تعبئة بعض الفراغات في بعض العبارات:

1. إسم القسم الأكاديمي:
2. إسم الكلية:
3. إسم الجامعة:

1. النوع الاجتماعي: أ. () ذكر ب. () أنثى
2. الرتبة الأكاديمية: أ. () أستاذ ب. () أستاذ مشارك
ج. () أستاذ مساعد د. () مدرس
3. الكلية: أ. () علمية ب. () إنسانية
4. طبيعة العمل: أ. () أكاديمي فقط ب. () أكاديمي + إداري
5. مدة الخدمة في الجامعة:
- أ. () 5 سنوات فأقل ب. () 6-10 سنوات
ج. () 11-15 سنة د. () 16 سنة فأكثر

القسم الثاني:

استبانة أبعاد المناخ التنظيمي: يتكون هذا الجزء من (30) فقرة، تمثل كل منها سلوكا خاص يمارس في الجامعات، وقد وضع أمام كل فقرة سلم متدرج مكون من (5) درجات لتقدير درجات الممارسة لهذا السلوك، والمطلوب الإجابة في ضوء السلوك الفعلي الذي يمارس وليس كما يرغب عضو هيئة التدريس أن يكون عليه ذلك السلوك، فالمطلوب وضع إشارة (*) في الخانة المناسبة للإجابة.

الرقم	الفقرة	الوضوح		سلامة الصياغة		انتماء الفقرة	
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية
أ	البعد الأول: الأسلوب والإداري القيادي						
1.	تشجع إدارة الجامعة المبادرة الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.						
2.	تقدم إدارة الجامعة أساليب عمل جديدة تحسن من نوعية العمل لدى أعضاء هيئة التدريس.						
3.	تقوم إدارة الجامعة بوضع تعليمات كافية لأعضاء هيئة التدريس لما يجب عمله وكيفية أدائه.						
4.	تواجه إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بانخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي.						
5.	تنق إدارة الجامعة في قدرات الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعة المنشودة.						
6.	تحاول إدارة الجامعة التعرف على آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس لتحسين سير العمل.						
7.	تقوض إدارة الجامعة قدر ملائم من الأعمال لأعضاء هيئة التدريس.						
ب	البعد الثاني: العلاقات والاتصالات						
8.	إن خطوط الاتصال في الجامعة غير طويلة غير معقدة ولا تعوق عملية اتخاذ القرارات.						
9.	تتسم العلاقة بين رئيس القسم وعضو هيئة التدريس بالتعاون المتبادل.						
10.	تعتبر المعلومات التي توفرها إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافية لتمكينهم من أداء أعمالهم.						
11.	يمكن لأعضاء هيئة التدريس الاتصال بمسؤوليهم والبحث معهم في المشاكل التي تواجههم وتؤثر في عملهم.						
12.	يصفى رئيس القسم لأعضاء هيئة التدريس عندما يتحدثون إليه في أمر ما.						
13.	لا يجد أعضاء هيئة التدريس صعوبة في معرفة المسؤول أو الموجه عن بعض الأنشطة التي يقومون بها						
ج	البعد الثالث: اتخاذ القرارات والصلاحيات						
14.	تتم مناقشة المشكلات واتخاذ القرارات من خلال مشاركة جماعية يساهم						

الرقم	الفقرة	الوضوح		سلامة الصياغة		انتهاء الفقرة	
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	منتهية	غير منتهية
	فيها العميد وأعضاء هيئة التدريس.						
15.	تستعين إدارة الجامعة بمعرفة وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية قبل اتخاذ أي قرار ادراي.						
16.	لا توجد معوقات عديدة لعملية اتخاذ القرارات في الجامعة.						
17.	متخذو القرارات في الجامعة يمتازون بمهارات عالية في اتخاذها.						
18.	يمنح القسم أعضاء هيئة التدريس تفويضا للصلاحيات واتخاذ القرارات في نطاق عملهم.						
19.	تؤخذ اقتراحات أعضاء هيئة التدريس بشكل جدي.						
د.	البعد الرابع: الإجراءات والسياسات						
20.	تزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس بكافة المعلومات المتعلقة بأعمالهم وطرق تنفيذها وكل ما يطرا عليها من تغير أو تعديل.						
21.	تأخذ سياسة الجامعة ولوائحها وأنظمتها مصالح أعضاء هيئة التدريس بعين الاعتبار.						
22.	الوظائف في الجامعة موصوفة بشكل واضح وموزعة بشكل منطقي.						
23.	تؤكد الجامعة على اتباع الإجراءات واللوائح عند تأديتها.						
24.	يشعر أعضاء هيئة التدريس بوضوح الدور المطلوب منهم أدائه في الجامعة.						
25.	يشعر أعضاء هيئة التدريس بضرورة التنسيق بين جهود الدوائر والأقسام الأكاديمية وأنشطتها.						
هـ.	البعد الخامس: التقدم والنمو المهني						
26.	يوفر العمل في هذه الجامعة فرصة التطوير لأعضاء هيئة التدريس.						
27.	يمنح أعضاء هيئة التدريس حضور دورات تدريبية مختلفة لإكسابهم مهارات جديدة.						
28.	تحرص الجامعة للتعرف على الإحتياجات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين مستوى أدائهم.						
29.	تستعمل الجامعة باستمرار طرقا جديدة في العمل تستدعي عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس.						
30.	تتلاءم طريقة التدريب المتبعة من قبل الجامعة مع حاجات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.						
31.	يعتمد تقييم العمل لأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة على تقييم كافة الجوانب المتعلقة بالعمل والسلوك.						

القسم الثالث:

استبانة: لمشاركة في اتخاذ القرار: العبارات الآتية تتعلق بدرجة مشاركتك في صنع القرارات المتعلقة بالمجالات المهمة في قسمك أو في كليتك، يرجى وضع إشارة (✓) في الفراغ المناسب الذي ينطبق على حالتك أو وجهة نظرك.

الرقم	الفقرات	الوضوح		سلامة الصياغة		إتناء الفقرة	
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية
1	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في كليتي.						
2	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس في قسمي.						
3	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في الكلية.						
4	إن آلية العمل المتبعة في قسمي تتيح لي فرصة المشاركة في عملية إعداد الموازنة السنوية للقسم.						
5	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس في كليتي.						
6	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في قسمي.						
7	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية في كليتي.						
8	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية على الفصول المختلفة في قسمي.						
9	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في كليتي.						
10	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في القسم.						
11	إن آلية العمل المتبعة في كليتي تتيح لي فرصة المشاركة في عملية إعداد الموازنة السنوية للكلية.						
12	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في قسمي.						

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة مؤتة

كلية العلوم التربوية

قسم الأصول والإدارة التربوية

أستاذي الفاضل: عضو هيئة التدريس.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين أبعاد المناخ التنظيمي ودرجة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في اتخاذ القرار في الجامعات الرسمية، وذلك إكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير من جامعة مؤتة، نرجو منكم التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة، مؤكداً لكم أن المعلومات المقدمة منكم ستعامل بسرية وموضوعية تامة ولغايات البحث العلمي فقط.

يرجى التكرم بإرجاع الاستبانة إلى سكرتيرة قسمك بعد تعبئتها

مع خالص شكري وتقديري واحترامي

الباحثة

منال طه الكفاوين

القسم الأول:

يرجى قراءة العبارات الآتية بدقة ووضع إشارة (✓) داخل القوسين اللذين يقابلان العبارة التي تنطبق على وضعك، كما يرجى تعبئة بعض الفراغات في بعض العبارات:

4. إسم القسم الأكاديمي:
5. إسم الكلية:
6. إسم الجامعة:

1. النوع الاجتماعي: أ. () ذكر ب. () أنثى
2. الرتبة الأكاديمية: أ. () أستاذ ب. () أستاذ مشارك
ج. () أستاذ مساعد د. () مدرس
3. الكلية: أ. () علمية ب. () إنسانية
4. طبيعة العمل: أ. () أكاديمي فقط ب. () أكاديمي + إداري
5. مدة الخدمة في الجامعة:
أ. () 5 سنوات فأقل ب. () 6-10 سنوات
ج. () 11-15 سنة د. () 16 سنة فأكثر

القسم الثاني:

استبانته أبعاد المناخ التنظيمي: يتكون هذا الجزء من (30) فقرة، تمثل كل منها سلوكاً خاصاً يمارس في الجامعات، وقد وضع أمام كل فقرة سلم متدرج مكون من (5) درجات لتقدير درجات الممارسة لهذا السلوك، والمطلوب الإجابة في ضوء السلوك الفعلي الذي يمارس وليس كما يرغب عضو هيئة التدريس أن يكون عليه ذلك السلوك، فالمطلوب وضع إشارة (*) في الخانة المناسبة للإجابة.

الرقم	الفقرات	تمارس بدرجة				
		كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً
أ.	البعد الأول: الأسلوب الإداري والقيادي					
1.	تشجع إدارة الجامعة المبادرة الفكرية لدى أعضاء هيئة التدريس.					
2.	تقدم إدارة الجامعة أساليب عمل جديدة تحسن من نوعية العمل لدى أعضاء هيئة التدريس.					
3.	تقوم إدارة الجامعة بوضع تعليمات كافية لأعضاء هيئة التدريس لما يجب عمله وكيفية أدائه.					
4.	تواجه إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس بإنخفاض مستوى أدائهم الأكاديمي.					
5.	تتق إدارة الجامعة في قدرات الهيئة التدريسية على تحقيق أهداف الجامعة المنشودة.					
6.	تحاول إدارة الجامعة التعرف على آراء ومقترحات أعضاء هيئة التدريس لتحسين سير العمل.					
7.	تقوض إدارة الجامعة قدر ملائم من الأعمال لأعضاء هيئة التدريس.					
ب.	البعد الثاني: العلاقات والاتصالات					
8.	إن خطوط الاتصال في الجامعة غير طويلة غير معقدة ولا تعرقل عملية اتخاذ القرارات.					
9.	تتسم العلاقة بين رئيس القسم وعضو هيئة التدريس بالتعاون المتبادل.					

الرقم	الفقرات	تمارس بدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
10.	تعتبر المعلومات التي توفرها إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس كافية لتمكينهم من أداء أعمالهم.					
11.	يمكن لأعضاء هيئة التدريس الاتصال بمسؤوليهم والبحث معهم في المشاكل التي تواجههم وتؤثر في عملهم.					
12.	يصغى رئيس القسم لأعضاء هيئة التدريس عندما يتحدثون إليه في أمر ما.					
13.	لا يجد أعضاء هيئة التدريس صعوبة في معرفة المسؤول أو الموجه عن بعض الأنشطة التي يقومون بها					
ج.	البعد الثالث: اتخاذ القرارات والصلاحيات					
14.	تتم مناقشة المشكلات واتخاذ القرارات من خلال مشاركة جماعية يساهم فيها العميد وأعضاء هيئة التدريس.					
15.	تستعين إدارة الجامعة بمعرفة وخبرات أعضاء الهيئة التدريسية قبل اتخاذ أي قرار ادراي.					
16.	لا توجد معوقات عديدة لعملية اتخاذ القرارات في الجامعة.					
17.	متخذو القرارات في الجامعة يمتازون بمهارات عالية في اتخاذها.					
18.	يمنح القسم أعضاء هيئة التدريس تفويضا للصلاحيات واتخاذ القرارات في نطاق عملهم.					
19.	تؤخذ اقتراحات أعضاء هيئة التدريس بشكل جدي.					
د.	البعد الرابع: الإجراءات والسياسات					
20.	تزود الجامعة أعضاء هيئة التدريس بكافة المعلومات المتعلقة بأعمالهم وطرق تنفيذها وكل ما يطرا عليها من تغير أو تعديل.					
21.	تأخذ سياسة الجامعة ولوائحها وأنظمتها مصالح أعضاء هيئة التدريس بعين الاعتبار.					

الرقم	الفئات	تمارس بدرجة				
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جدا
22.	الوظائف في الجامعة موصوفة بشكل واضح وموزعة بشكل منطقي.					
23.	تؤكد الجامعة على اتباع الإجراءات واللوائح عند تأديتها.					
24.	يشعر أعضاء هيئة التدريس بوضوح الدور المطلوب منهم أدائه في الجامعة.					
هـ.	البعد الخامس: التقدم والنمو المهني					
25.	يوفر العمل في هذه الجامعة فرصة التطوير لأعضاء هيئة التدريس.					
26.	يُمنح أعضاء هيئة التدريس حضور دورات تدريبية مختلفة لإكسابهم مهارات جديدة.					
27.	تحرص الجامعة للتعرف على الإحتياجات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس لتحسين مستوى أدائهم.					
28.	تستعمل الجامعة باستمرار طرقا جديدة في العمل تستدعي عقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس.					
29.	تتلاءم طريقة التدريب المتبعة من قبل الجامعة مع حاجات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس.					
30.	يعتمد تقييم العمل لأعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعة على تقييم كافة الجوانب المتعلقة بالعمل والسلوك.					

القسم الثالث :

استبانة المشاركة في اتخاذ القرار: العبارات الآتية تتعلق بدرجة مشاركتك في صنع

القرارات المتعلقة بالمجالات المهمة في قسمك أو في كليتك، يرجى وضع إشارة (√) في الفراغ المناسب الذي ينطبق على حالتك أو وجهة نظرك.

الرقم	الفقرات	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق إطلاقاً
1	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في كليتي.					
2	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس في قسمي.					
3	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في الكلية.					
4	إن آلية العمل المتبعة في قسمي تتيح لي فرصة المشاركة في عملية إعداد الموازنة السنوية للقسم.					
5	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعيينات أعضاء هيئة التدريس في كليتي.					
6	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بترقيات أعضاء هيئة التدريس في قسمي.					
7	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية في كليتي.					
8	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بطرح المواد الدراسية على الفصول المختلفة في قسمي.					
9	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في كليتي.					
10	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتقويم أداء زملائي في القسم.					
11	إن آلية العمل المتبعة في كليتي تتيح لي فرصة المشاركة في عملية إعداد الموازنة السنوية للكلية.					
12	تتاح لي فرصة المشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتعديل الخطط الدراسية في قسمي.					